سلطنة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة



المُصنَّف

تأليف
أبو بكر أحمد بن عبد الله بن موسى الكندي
السمدي النزوي
(٥٥٧ هجرية) : (١١٦٢ م)

الجزء الثالث والثلاثون

حقوق الطبع والنشر محفوظة لوزارة التراث القومي والثقافة

طبع بالمطبعة الشرقية ومكتبتها - مطرح - سلطنة عمان

كلمـــــة المحقـــق

قـد انتهى بعون الله وحسن توفيقـه تحقيق الجزء الثـالث والثلاثين من كتـاب المصـنف ويبحث هذا الجـزء أحكـام النكـاح بالمتعة ونكـاح السر وتزويج الحوامـل ومـا ترد بـه النسـاء من العيـوب وفي تزويج المجنون والمجنونه والسـكران والمريض ونكـاح الصبيـان واليتـامي وفي نكـاح المشركين والمشركـات والمرتدين وفي التزويج تحلـة للمطلق وفي المـرأة اذا تزوجت بأزواج وفي أحكـام الرضـاع ومعـانى ذلـك .

وكـان الفراغ منه في ٢٠ جمادي الاولي سنة ١٤٠٣ هـ ٤/٣/١٩٨٣ م

سالم بن حمد بن سليمان الحارثي

بسم الله الرحمن الرحيم

الباب الأول

في تزويج المتعة

ومن جامع ابن جعفر قال الله تعالى في كتابه ولا جناح عليكم فيما تراضيتم به من بعد الفريضة وذلك قيل في أول الاسلام أحل لهم النبى صلى الله عليه وسلم نكاح المتعة وكان يتزوج الرجل المرأة بكذا وكذا على شرط أيام معروفة فاذا تم الأجل اعطاها أجرها الذى فرض لها فان أحب أن تزيده من الأيام قال لها ازيدك في الأجرة وتزيدينى في الأيام فان شاءت المرأة فعلت ذلك وكانوا اذا تم الاجل الذى تزوجها عليه تركها .

مسألة :

فاما تزويج المتعة فقد جاء الاختلاف فيها من أهل القبلة والمسلمين فقال من قال أنها كانت جائزة في بدء الاسلام الى أن نسختها آية الطلاق والميراث والعدة.

وقال من قال أن تزويج المتعة انما أحله رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيام في غزوة غزاها النبى صلى الله عليه وسلم احتاج المسلمون فيها الى والنساء وشق عليهم أمر العزوبة واحسب انهم ابطأوا فيها وأحسب انه في خروجهم الى مكة فيما في الحديث ثم قيل انه نهى عنها بعد ثلاثة أيام ولا تحل قبل ذلك ولا بعد ذلك . وهذا في الحديث حتى روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لو تقدمت في أمر المتعة لجلدت عليها فقال بعض المسلمين أن المتعة حلال وهى ثابتة غير منسوخة لقول الله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين والاحصان هو التزويج والمسافحة الزنا فما استمتعتم به منهن فآتوهن اجورهن فريضة .

ولا جناح عليكم فيما تراضيتهم به من بعد الفريضة .

وفي قراءة ابن مسعود فما استمتعتم به منهن الى أجل مسمى

فلا جناح عليكم فيما تراضيتم به من بعد الفريضـــة يعنى من بعد الأجل الأول والله أعلم .

قيل ان هذه كـانت متعة في صدر الاسلام للمسلمين ثلاثـة أيام حيث اعمتروا عمرة الامـاء ـ فلما قضي عمرته حرمها ونهى عنها أشد النهى وكـان الرجل ينطلق الى المرأة من أهل مكة ... فيستمتع منها بشيء يتفقان عليه بأمر الولي فاذا اتما الأجل ورغبا في الزيادة زادها ولم يحضر الولي وانما يكون على العقد الأول فاذا مات احدهما لم يرث الحى منهما ولم يكن عليها منه عدة نسختها آية العدة والمواريث فمن قال ان السنة تنسخ الكتاب نسخت بقول النبي صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بولي وشاهدين .

مســـــألة :

وفي الضياء ونكاح المتعة حرام لنهى النبى صلى الله عليه وسلم عنها يوم خيبر وعن لحوم الحمر الأهلية فان قيل قد روي عن سبرة الجهنى ان النبى صلى الله عليه وسلم حرمهـا عـام الفتح وروي على ان المنع وقع يوم خيبر ففي هذا اضطراب قيل لـه خبر سـبرة الجهنى فيـه نظر لان سبرة لـم يؤثر عنـه غير أبنه وليس اختلاف الزمانين يوجب اضطرابا لان النبي صلى الله عليه وسلم قد ينهي عن الشيء في وقت ثم يجدد ذكر التحريم في وقت سـؤال يقع أو شيء يوجب ذلك وليس فيه ما يدل على اضطراب في الاخبار والله أعلم وذلك انه يتزوجها بولي وشاهدين بصداق معروف والى أجل معروف وأيام معروفة وأشهر معروفة أو سنين معروفة فيزوجه الولي بشاهدين بصداق معروف الى أجل معروف كمـا وصفت لك فاذا حل الأجل المحدود الذى حده الولي بانت منه بغير طلاق ولا ميراث لها منه اذا مات ولا ميراث له منها انماتت بذلك جاء الأثر واما العدة فعليهـا العدة عدة المطلقة وانما هى متعة يتمتع بها ليس هى كالزوجة في الطلاق والميراث واحسب والله أعلم وانا شاك في ذلك ان الشيخ أبا الحسن رحمه الله انه كان يقول انه من يثبت لها التزويج يورثها ان مات في تلك الأيام لانها زوجته ويورثه منها وان طلقها وقع عليها الطلاق هذا هو أولي القولين معنا على قول من يقول بثبوت ذلك في التزويج فان ارادا جميعا ان يزيدها في الحق وتزيده في المدة مادامـا في

المدة التى حدها الولي أشهد على ذلك الزوج شاهدين انه قد زادها في الحق كذا وكذا من المال وعلى ان زادته في المدة كذا وكذا شهرا وكذا وكذا سنة أو كذا وكذا يوما وتزيده في ذلك ويشهد على ذلك بالرضي بذلك فان اراد بعد ذلك أيضا أن يزيدها وتزيده مادامت في المدة التى حداهما فذلك لهما ويشهدان على ذلك وبذلك جاء الأثر عن الفقهاء من المسلمين ويروي ذلك عن ابن عباس رحمه الله وعن أبي عبد الله محمد بن محبوب رحمه الله واحسب عن محبوب بن الرحيل وعن أبي صفرة عبد الملك بن صفرة ووجدنا عن أبي الحواري رحمه الله يرفع عن أبي عبد الله نبهان بن عثمان عن أبي عبد الله محمد بن محبوب ان تزويج المتعة حلال غير منسوخة بآية المتعة .

قال أبو الحواري فيما وجدنا عنه اخبرنا نبهان عن سليمان بن سعيد أحسب عن محرز عن أبي صفرة عبد الملك بن صفرة رحمه الله قال لو أجد تزويج المتعة لفعلت ذلك وفيما وجدت في تقييدى عن الشيخ أبى الحسن رحمه الله ان تزويج المتعة حلال غير منسوخ فهذا الذى عرفنا في تزويج المتعة واما قولك هل فعل ذلك أحد من المسلمين فلا نعلم ان احداً من المسلمين في عصرنا هذا ولا فيما مضي فعل ذلك غير ما أخبرناك عما رفع أبو الحواري عن المسلمين عن قول أبي صفرة وفي هذا كفاية ان شاء الله .

مسألة :

ومن كتاب الضياء قال بعض المسلمين نكاح المتعة حرام وانه نسخ بآية المواريث والطلاق والعدة فاذا خرج من هذه الأحكام فليست بزوجة وفي بعض الروايات عن البني صلى الله عليه وسلم كان في بدء الاسلام قد اعتمر عمرة فتعرض نساء المشركين لهم قبل تحريم تزويج نكاح المشركات فروي انه صلى الله عليه وسلم قال لاصحابه من أراد منكم أن يستمتع من هذه النساء فليفعل فلما خرج من مكة بعد ثلاثة أيام حرمها ونهى عنها أشد النهى ووجدنا رواية عنه صلى الله عليه وسلم تؤيد ما قلنا في المتعة انه قام خطيبا ثم قال أيها الناس اني كنت أذنت لكم في الاستمتاع من هذه النساء ألا وان الله قد حرم ذلك الى يوم

القيامة فمن كان عنده منهن شيء فليخل سبيلها ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئا .

ونهى صلى الله عليه وسلم في غزوة خيبر عن متعة النساء وروى انه صلى الله عليه وسلم فرق بين السفاح والنكاح بضرب الدف والله أعلم .

وقال صلى الله عليه وسلم اشيدوا النكاح أى أظهروه وعن عمر انه قال يا أيها الناس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أحل المتعة ثلاثا ثم حرمها علينا ونكاح المتعة هو أن يقول امتعينى نفسك بكذا وكذا ويتزوج بها الرجل فاذا عقد عليها الى أجل كانت متعة وكان العقد فاسدا فان دخل بها مع الجهل يحضر ـ ذلك عليه كان لها مهرها فان دخل بها مع العلم بحضر ذلك كان زانيا ولا مهر لها والمرأة بمثابة الرجل في ذلك .

فصـــل .

اشتقت متعة التزويج كان الرجل يتزوج المرأة يتمتع بها أيامـــا ثم يخلى سبيلها على الشرط أحل الله ذلك للمســـلمين ثلاثـة أيـام حين حجوا مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم حرم ذلك الى يوم القيامة وهذا قول من رأى تحريمها .

مســـــألة :

وبلغنا عن علي بن أبي طالب انه ذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن المتعة بلغنا عن عبد الله بن مسعود انه قال نسختها آية الطلاق والعدة والميراث فكيف بامرأة ليست بزوجة ترث كما ترث الزوجة ولا يقع عليها الطلاق ولا الظهار ولا الايـلاء .

الا ترى الى قول اللـــه في كتابـه والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت ايمانهم فانهم غير ملومين ، فان كانت هذه المرأة زوجة فحالها حال الزوجة في جميع احوالها وان كانت غير زوجة فلا تحل له لانها ليست بملك يمين .

قال غيره قد قيل ان نكاح المتعـة صحيح ثابت ليس بمنسوخ وهو صحيح جائز معنا بولى وشاهدين وصداق ورضي المرأة الى أجل محدود ويلحقها في ذلك

الأجل الطلاق والايلاء والظهار والخلع والبرآن ويتوارثان في ذلك الأجل وتبين بغير طلاق للأجل المؤجل وعدتها في البينونة للأجل عدة المطلقه وان مات عنها في الأجل خ العدة قبل أن تنقضي ورثته •

وكان عليها عدة الوفاة كذلك جاء الأثر واذا صح التزويج لغير أجل فهو للأجل أصح وأجوز واثبت لانه يقع موقع الأجرة والأجرة الى الآجال اثبت منها الى غير الآجال وانما وجدنا وقيل ان المتعة التي نهى عنها ونسخت كانت بغير تزويج وانما يتفق على ذلك الرجل والمرأة وكان قد عمل بذلك فيما قيل ثم نهى عنه وثبت في السنة تحريم ذلك الا بنكاح الولي ورضي المرأة والشهود فصل المتعة في التزويج بكسر الميم والمتعة في الحج بضم الميم وهو ان يضم الرجل عمرة الى حجه •

مسألة :

الضيا ولا بأس ان يتزوج الرجل امرأة وينوى في نفسه أن يقيم معها سنة أو أقل أو أكثر ثم يفارقها اذا أوفاها حقها غير انه لا يعدها أمرا يخالف فيه ذلك بقلبه والله أعلم •

الباب الثاني

في تزويج السر

وتزويج السر مكروه وفيه اختلاف بعض اجاز اذا كان ببينة وبعض كره وبعض حرم وان لم يكن ولي فلا يثبت وان كان دخل بها ولم يكن التزويج ببينة ولا ولي فهو سفاح ولا صداق لها ولا نعمت عين ولا يسع جهل هذا فان حبلت منه ولدا لحقه اذا لم يكن لها زوج معروف غيره .

مسألة :

اختلف الناس في تزويج السر قال الشيخ أبو الحسن يكره كراهية لا تحريم الا أن يكون بلا ولي ولا شهود فذلك حرام قال الشيخ أبو محمد ويوجد عن مالك تحريم تزويج السر ولو بشهود وروي ان أبا بكر الصديق رضي الله عنه كان لا يجيز نكاح السر وعن عمر انه رفع اليه نكاح أشهد عليه واحد فقال هذا نكاح السر ولا اجيزه وروي انه قال لو تقدمت فيه لرجمت .

وروي عن عبدالله بن عنبه انه قال شر النكاح نكاح السر وروي عن ابن سهاب فيمن نكح سرا وأشهد رجلين قال ان كان مسها فرق بينهما واعتدت وعوقب الشاهدان وذكر بعض وجوه الشافعية ان أحد لا يمكنه أن يروي أن أحدا من الصحابة والتابعين والمتقدمين أجاز نكاح السر مكتوما قال وعندى أن النبي صلى الله عليه وسلم أبان النكاح بفضيلة الاعلان ولا يجوز الا به والله أعلم .

مسألة :

وكراهية تزويج السر وان كان بولي وشاهدين وصداق من جهات يكثر وصفها منها أن المسلم ليس له التغرير بنفسه ودخول مواضع يستراب منه الدخول اليها لا يدخل مثله فيها ومنها انه اذا حضره الموت لا تصل المرأة الى ميراث في ماله ولا ان أقر في مرضه نفعها اقراره ولا ترث شيئا واذا مات الشاهدان ثم انكرها الحق والزوجية لم يثبت لها شيء بدعواها ولها عليه يمين في ذلك اذا كان حيا وان مات وادعت

شئيا من الحقوق من قبل الزوجية لم يكن لها الا ما صح وان طلبت يمين الورثة ما يعلمون انها زوجته ولا أن لها عليه حقا مما تدعى في ماله من ميراثها فلها عليهم اليمين ومما يدل على كراهية ذلك انه لو مات وجاءت بولد منه لم يصل الى شيءمن مال ابيه من ميراثه بدعواها الا بصحة وكذلك لو كان حيا فانكرها الزوجية لم تصل الى النفقة عليه في الحكم وكذلك لو كان انكر الولد انه ليس هو ولده لم يصل الولد الى شيء ومن هذا كرهوا ذلك ٠

مسـألة :

قال أبو ابراهيم من تزوج امرأة سرا فاشهد الله وملائكته بلا ولي ولا شاهدين واشترطت عليه الصداق فهذا لا يجوز لها ولا صداق لها اذ أجاز بها على هذا وهو حرام ٠

وفي موضع آخر عنه ان لها الصداق وهو ما كان بينهما وأما النكاح ففاسد ٠

وقال الشيخ أبو محمد رحمه الله وهذا ليس بزوج وهو زنا وعليه الصداق لأنه أوهمها انه زوج ٠

قال ولا حد عليها فان هذا شبهه فانظر في الحدود ٠

وفي موضع آخر ومن تزوج امرأة على شهادة الله وملائكته فهذا نكاح فاسد ويفرق بينهما ولها صداقها ان كان جاز بها صداق وسط من صدقاتها أو صدقات نسائها وان علمت هى ان ذلك لا يجوز لم يكن لها صداق ويلحقه الولد منها والله أعلم ٠

البـــــات الثـــــالث

في تزويـــج الحوامـــل والتى في العـــدة

ولا تجوز العقدة على امرأة حامل لان نكاح الحوامل لا يجوز فان فعل ذلك ثم صح فسخ النكاح بينهما ولا شيء لها عليه الا أن يكون قد وطئيهـــا فيجب لها الصداق بالوطىء ويفترقان بلا طلاق ومن تزوج امرأة فاقرت انها حامل وتبين له ذلك فليس له ان يطأها وينفسخ النكاح فان وطىء فلها الصداق بالوطىء فان كانت تعمدت لاجازته على نفسها وهى تعلم انها حامل فلها الصداق الا أن تعلم ان الحامل لا يجوز لها التزويج وتعمدت على ذلك فلا صداق لها .

مســـــألة :

ومن تزوج امرأة فولدت عنده على أربعة أشهر وقالت كان مضروبا في بطنى فرق بينهما وأخذت صداقها .

مســـــألة :

ومن تزوج امرأة حاملا على العمد منها حرمت عليه ابدا وأن كان خطأ منهما في أن لم يعلما بالحمل فليعتزلها حتى تضع حملها ثم يتزوجها تزويجا جديدا كان وطىء أو لم يطء اذا كان غلطا منهما .

مســـــألة :

ومن طلق امرأته ثلاثا فحاضت ثلاث حيض ثم تزوجتودخل بها زوجهـــا فوجدها حبلى من الأول فقال من قال اذا كان تزويج الآخر منها على الغلط من المرأة والجهالة بمعرفة حملها أو لم يعلم الزوج الأخير بحملها ودخل بهـــا ثم علم فرق بينهما فان أراد الزوج الأول راجعها ما لم تضع حملها اذا كان بقى بينهمـــا شيء من الطلاق ولا يطأها حتى تضع حملهـــا فاذا وضـــعت اعتدت ثلاث حيض لوطىء الآخر ثم يطأها هذا وان لم يراجعها زوجها الأول حتى وضعت حملهـــــا

فليس له أن يراجعها الا بنكاح جديد ومهر جديد .

وقول أن أراد الآخر أن يتزوجها بعد ما وضعت حملها جاز له ذلك وليس عليه عدة من نفسه فاذا طهرت من النفاس جاز له أن يطأها وهذا القول يوجد عن أبي معاوية .

مسـألة :

ومن تزوج امرأة في عدتها فعليهما الحدان كانا تعمدا على التزويج في العدة ويفرق بينهما وان واعدها في عدتها فلا يجوز ان يتزوجها اذا انقضت عدتها لقول الله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله .

مسـألة :

واذا تعمدت المرأة وتزوجت في بقية العدة وصح ذلك وقد دخل فرق بينهما والصداق لها فان جاءت بولد لزمهما ولحق بنسبهما ولم يصدقا عليه في دعواهما فان تعمدا جميعا فتزوجا في العدة فرق بينهما واقيم الحد عليهما فان قال جهلنا الحرمة فرق بينهما ولا حد عليهما ولها الصداق وعليها العدة وفي موضع ان كانت هي تعلم وهو لا يعلم فان تعمدت وغرته لم يلزمه لها صداق اذا صح ذلك فان أنكرت فالصداق لها .

مسـألة :

واذا تزوجت غلطاً منها أو جهلا فالغلط في هذا على وجهين احدهما انها كانت غالطة في حفظها تظن انها قد انقضت عدتها فنكاحهما باطل وعليها أن تعتد بقية عدتها فان كان من طلاق رجعي فللمطلق ردها في بقية العدة وان كان طلقها طلاقا بائنا لم يكن لمطلقها الرجعة عليها بعد انقضاء عدتها منه ولا قبل ذلك وكان للذى تزوجها في بقية عدتها أن يراجعها بتزويج جديد ولا يضره تزويجه الأول بها على وجه الغلط ولو كان قد دخل بها الأخير الا في قول موسي بن أبي جابر فالرواية عنه حفظا انها تحرم عليه ابداً سواء كان الوطىء بالتزويج عمدا أو غلطا بخطأ وأكثر الفقهاء على غير قوله والوجه الثاني اذا كان جهلا بالسنة ان المتزوج لا يرجع

اليها ابداً بتزويج وهو أن تكون عدتها بالحيض فتعد بالأيام وتحسب أن الحيضتين يكفين عن الثلاث وأما الغلط عند اصحابنا هو أنها تعتد بالأيام فتحسب انها قد جاوزت التسعين يوما ثم بعد تزويجها علمت انها لم تكن أكملت التسعين وكذلك تكون عدتها بالحيض الثلاث فتحيض اثنتين وتحسب انها قد حاضت ثلاثا فهذا ونحوه يوجب العذر والله أعلم وان كانت قد حملت من زوجها الاخير لم تعتد بقية عدتها من الأول الا حتى تضع حملها ولا تدخل عدة احداهما في عدة الآخر وان لم تكن حاملا اعتدت بقية عدة الأول ثم تعتد للأخير وان لم يرد الأول الرجعة اليها كان للأخير تزويجها بنكاح جديد قبل انقضاء عدتها وليس عليها منه عدة اذا تزوجها .

مسألة :

فاذا توفي عن امرأة زوجها فاعتدت اربعة أشهر ثم تزوجت غلطا منها فلما جاز بها ذكرت فليس على الزوج أن يصدقها فان صدقها فليعتزلها عشرة أيام ثم يتزوجها تزويجا جديدا بمهر جديد وولي وشاهدين ان اتفقا على ذلك ولها عليه الصداق ونفقتها في العشر التى اعتزلها فيهن على نفسها فان لم تكن مميته وكانت مطلقة وحاضت حيضتين ثم تزوجت وظنت انها قد حاضت ثلاثا فلما جاز بها قالت انها قد غلطت فليس عليه أن يصدقها فان صدقها فيعتزلها الى أن تحيض حيضة ثم يتزوجها تزويجا جديدا بمهر جديد بولي وشاهدين ان اتفقا على ذلك ونفقتها في حال ما اعتزلها الأخير على الأخير ويتوارثان فان أراد الاول ان يرجع اليها في تلك الحيضة فله ذلك على النكاح الأول ولو كانت قد ولدت من الأخير أولادا ولا يطأها حتى تستبرىء رحمها بثلاث حيض من الأخير وان اعتزلها الأخير وهى حامل منه فللأول ردها قبل أن تضع ونفقتها وهى حامل على الأخير لان الولد ولده فان وضعت وانقضي نفاسها فان الزوج الأول يدركها ما لم تحض بعد النفاس .

وفي موضع أن الأول يدركها ان راجعها اذا دخلت في عدتها منه فان أشهد الأول على رجعتها قبل أن تضع حملها من الآخر فلا يدركها انما يدركها اذا كانت تعتد منه ولا ينفعه رده اياها في عدتها من غيره .

مسـألة :

واذا لم يعلم الولي الزوج ان المرأة في عدة حتى تزوجها فلا يرجع عليه بصداقها الا ان يكون سأله عن عدتها فقال قد انقضت فانه يلزمه عند ذلك الغرم للزوج وكذلك المرأة ان كان الزوج سألها عن العدة فكذبته فلا صداق لها وان كان لم يسألها وكانت عالمة ان التزويج محرم عليها في العدة فلا صداق لها وان كانت جاهلة بذلك فلها صداقها وتحرم عليه ابداً .

مسـألة :

واذا تزوج الرجل امرأة وعندها انها في العدة ثم حسبا فاذا العدة قد انقضت فلا بأس عليهما وقد اساآ فيما فعلا والله أعلم .

البـــــاب الرابـــــع

مـــا يـــرد بـــه النســـاء في التزويـــج من العيـــوب

جواب من محمد بن محبوب الى موسي بن موسي وعن رجـــل تزوج امرأة فوجد بها قرحة مؤذيه أو نخشا أو عور العينين أو عمياء أو عجماء أو شلاء اليدين أو مقعدة فنقول نكاحها تام على من تزوجها ولا ترد بشيء مما وصفت الا النخش فانها ترد به ما لم يدخل بها اذا طلب رد النكاح .

مســـــالة :

وعنه فيما يرد من النساء في التزويج قبل الدخول أو بعده علم الزوج ما فيها أو لم يعلم بذلك العيب الذى فيها اما ما يرد به النساء فهى المجنونة والمجذومة والبرصاء الفاحشة البرص والعفلاء والنخشاء فان صح بها شيء من هذه العيوب من بعد ان يدخل بها الزوج أو ينظر الى فرجها أو يمسه من تحت الثوب أو وطئها ثم اطلع أن فيها شيئا من هذه العيوب لم يكن له أن يردها فان شاء أن يقيم معها فذلك اليه وان كرهفليطلقها ويدفع اليها صداقها كاملا وقلت ان كانت امرأة لا ثدى لها ولا تحيض واما التى لا ثدى لها ولا تحيض فليس ذلك مما يرد به نكاحها .

مســـــالة :

وعن رجل تزوج مجنونة أو مسحورة أو برصاء فقال أدخل بها أو لـــم يدخل بها قلت لم يدخل بها قال يفرق بينهما ان شاء الرجل ولا اخذ على احد قلت فانه قد دخل بها قال هى امرأته ثم قال يجوز على الحرايز ما يجوز على الاماء في هـــذا .

مســـــالة :

ومن نكح امرأة فاخبر فيها بعيب من برص أو جذام أو طب شديد فان البرص الفاحش والجذام والجنون وشبهه من الطب ينقض النكاح ما لم يجز عليها فاذا دخل عليها لزمه مالها .

مسـألة :

قلت له فما العيب الذى ترد به الامة في البيع من السرق والابق واشباه ذلك ومما يرد به التزويج من ذلك البرصاء الفاحشة البرص والجذماء والنخشاء والعفلاء والمحنونة • (١)

مسـألة :

اذا تزوج رجل مجنونة أو مجذومة أو نخشاء أو عفلاء أو بخراء أو برصاء اذا كان البرص فاحشا كثيرا كان له الخيار ان شاء تركها وان شاء امسكها وهى مثل الرتقاء ان شاء امسكها وان شاء تركها واما اذا علم بالعيب الذى فيها فرضي بالتزويج ثبت عليه •

مسـألة :

والعمياء لا ترد في النكاح وليست مثل العفلا والمجنونة وما اشبه ذلك • وفي موضع آخر من الضياء ومن تزوج امرأة عمياء فلم يعلم حتى دخل عليها فافتضها فخاصم الرجل فان شاء ردها ولها صداقها عاجلة وآجلة ان كان وطىء ويتبع الذى دلسها له فيأخذ منه مثل الذى اعطاها •

مسـألة :

وان تزوج الرجل امرأة فاذا هى مجذومة أو عفلاء أو برصاء فاحشة البرص ولم يعلم ثم علم من قبل ان يدخل بواحدة منهن كان له الخيار أن شاء أقام معها وان شاء خرج منها ولا شيء لها ولا يخرجن منه الا بطلاق لان هناك عقدة قد كانت ولو شاء أمسكها •

مسـألة :

وسألت عن رجل تزوج امرأة فلما حولها الى منزله اذا هى تبول في الفراش قال ذلك اليه ان شاء أمسك وان شاء طلق وليس الحرة في هذا بمنزلة الأمة وان كان أهلها قد علموا بذلك فقد غروه وكذبوا واثموا وقال أحمد بن التطر :

---

(١) الظاهر ان في العبارة سقطا والصواب . قلت فما العيب الذي يرد به التزويج قال يرد بجميع ما ترد به الأمة الخ اهـ .

وممـــا يـــرد العفـــل والبرص والتـــى

تجـــن وجـــذماء ونخشـــاء تنفـــح

ولـــيس لمـــا أبصرت عقـــر وعقرهـــا

عليـــك اذا جامعتهـــا لـــيس يطـــرح

العفل والعفلاء هو الاسم وهو شيء يخرج من حياء الناقة يشبه الادرة والادرة خصية الرجل الكبيرة وفي كتاب العين العفل ما بين الذكر الى الدبر فاذا سمن ذلك الموضع وانتفخ امتنع عن القعود وفي كتاب عن أبي علي الحسن بن أحمد ابن محمد بن عثمان يقول ان العفل لحمة تخرج من فرج المرأة تمنع الجماع وليس فيها معالجة • والنخشاء التى يخرج من انفها ريح منتنة والعقردية فرج المرأة اذا غصبت نفسها والعقرة والعقر سواء وهى العذرة •

مســـــألة :

ولا ينقض الا الجذام والبرص الفاحش والجنون ما لم يدخل فان شـــاء نقض نكاحه ولا مهر عليه وان لم يعلم حتى وطىء وجب عليه المهر ان شاء طلق وان شاء أمسك •

مســـــألة :

وقيل في البخراء وصاحبة الرائحة غير النخشة لا أعلم انها ترد وقد قيل انها ترد النخشة قبل الجواز فاذا جاز لزمه التزويج فان أراد تركها فله ذلك ويعطيها صداقها بما اصاب منها فان اصابها مجنونة أو يابسة القوائم فقد قال اصحابنا ترد المجنونة قبل الجواز فاذا جاز لزمه ذلك وعليه الصداق على ما وصفنا في النخشة واما يابسة القوائم فالله أعلم لم أعلم ترد ولا أعلم ان امرأة ترد بعد الجـــواز

الا التى صح انها أمة وقد زوجت على انها حرة فان تزوجها صحيحة فاذا هى عمياء أو صماء أو عجماء أو بكماء أو بحة أو قبيحة فلا أعلم أن شيئا من هذا يرد الا ما اختلفت فيه في ثبوت العقد على العجماء .

مسـألة :

ومن تزوج امرأة ثم صح عنده انها بخراء فان أراد تركها فعليه نصف الصداق .

وقيل ترد النخشة قبل الجواز فاذا اجاز لزمه التزويج فان أراد تركها فله ذلك فيخرجها ويعطيها صداقها بما أصاب منها وان اصابها مجنونة أو يابسة القوائم فقد قال اصحابنا ترد المجنونة قبل الجواز فاذا جاز لزمه ذلك وعليه الصداق على ما وصفت في النخشة واما يابسة القوائم فالله أعلم لم أعلم عن اصحابنا ان ذلك يرد في التزويج قال والبخراء وصاحبة الرائحة غير النخشة لم أعلم انها ترد .

قال ابن عباس اربع لا تجوز في البيع والنكاح الجنون والجذام والبرص والعفل وكان يقال البرص الفاحش والعفل الحابس قال ابن محبوب يرد من النساء ثلاث ما لم يبن بهن ذات البرص الفاحش والجذماء والمجنونة .

الباب الخامس

في البرص الفاحش والجذماء والمجنونة

قال أبو محمد وافق الشافعى اصحابنا في الرتقاء والعنين والمجنونة والمجذومة والبرصاء والعفلاء وهو يسميها الرتقاء على ما يذهب اليه اصحابنا من الحكم فيهم اذا عقد عليهم النكاح (١) .

والعنين والرتقاء يقول :

وقول كثير من المخالفين كنحو قول اصحابنا وقال أبو حنيفة ليس هذا مما يرد به النكاح لان المبتغا في التزويج موجود في البرصاء وغيرها .

وقال المحتج للشافعى للزوج في عقد النكاح حقان الوطىء والولد والبغية في الولد كالبغية في النكاح فلما كان البرص يلحق نسله البرص كما ان ولد الأحمر يكون مثله وولد الأسود يكون مثله كذلك الابرص وكذلك المجنونة والمجذومة والعفلاء ومن بها مثل هذا الداء لا تكون النفوس تألفها وهى كالممتنعه ومن لا يمكنه الوصول اليه من الزوجات قال من يحتج لابي حنيفة ان الرجل قد يعاف العجوز والحولاء والعوراء ثم الشافعى لا يقول بردها قال مخالفة هذا قليل فصل ذكر بعض الاطباء ان البرص يلحق في نسل الابرص كما ان ولد الأحمر يكون مثله وولد الأسود يكون مثله .

مسألة :

ومن جامع ابن جعفر ويرد من النساء في النكاح المجنونة والبرصاء والنخشة والعفلاء والمجذومة ان كان البرص فاحشا كثيرا .

مسألة :

ومن غيره قال أبو عبد الله البجراء ترد في النكاح والعمياء لا ترد في النكاح ولا يرجع الى الاولياء الا أن يسألهم عن العيوب فيقولوا لا عيب فيها وان جاز

---

(١) هذه الجملة لم يظهر لي معناها .

الزوج بها فعليه الصداق كامل وان لم يجز خرجت بلا صداق ان أكرهها الزوج وقيل ان ادعى ذلك بها فعليه البينة انه كان بها قبل تزويجه الا ان يكون شيء ما لا يشك فيه انه كان قبل ذلك وما حدث من ذلك بعد عقدة النكاح فهو لازم للزوج .

مسألة :

وعنه في المردودة في النكاح بالعلة الثابت للزوج ردها قبل أن يطأها .

مسألة :

وسألته عن البرصاء التى فيها قليل والبرصاء الفاشة وعن العوراء والحولاء والعفلاء والبخراء والمنتنة الانف والعمشاء والعمياء والعرجاء وما أشبه ذلك مما لم يبينوه عند عقدة النكاح أو قبل .

قال اما الجنون والجذام والفعل والبرص الفاحش فان له أن يرجع على من غره وعليه أن دخل بها المهر كامل ثم يرجع الى الولي فيغرمه ما غرم واما البرص القليل فلازم له ولم يبلغنا في العوراء والحولاء والعمياء والبخراء والمنتنة الأنف والعمشاء — ان عليهم أن يبينوه وعليه أن يسأل عن ذلك وليس عليهم ان يعيبوا صاحبتهم بما فيها الا من هذه الأربع الخصال التى سميت لك ومن دخل بامرأة لزمه مهرها ومن لم يدخل فهو بالخيار ان شاء أمسك وان شاء طلق واعطاها نصف الصداق .

مسألة :

وقال بشير ومن أراد تزويج امرأة فقال هل فيك من الخصال التى ترد النساء بها فقالت لا وهى بها جنون أو غير ذلك مما يرد به تزويجها فتزوجها ووطئها وهو لا يعلم بالعيب ثم علم بعد الوطىء فأراد اخراجها فلها الصداق حتى يقول هل فيك جنون أو جذام أو برص فاحش أو عفل .

ومن ملك امرأة فنظر فرجها أو مسه ثم أطلع على انها مجنونة قال أبو عبدالله لها مهرها برأيه ووقف عنها هاشم .

مســـــالة :

من الزيادة المضافة من جامع ابن جعفر قال الشافعى من تزوج امرأة على صفة فخرجت بخلافها أو تزوجت امرأة برجل فخرج بخلافها بطل النكاح قـــال أبو حنيفة لا يبطل وهو احد قولى الشافعى ٠

البـــــاب الســـــادس

في الرتقـــا من الزيـــادة المضافـــة

في الرتقا اذا اجلت فلم تصلح نفسها وكان قد مس أو نظر انه بالخيار بين ان يمسك وعليه الصداق أو يترك ولا صداق عليه واختلف في الطلاق فقيل عليه الطلاق اذا كان له الخيار وقيل ان تركها لم يكن عليه طلاق .

مســـــألة :

ومن جامع ابن جعفر واما الرتقا فقال من قال هى مثل الصـــفاء ويلتحم فرجها باللحم ولا يكون فيهـــا جماع فتلك تؤجل في علاج نفسها منذ تختلف هى وزوجها في ذلك ان تعالج نفسها أو يعالجها من يبصر ذلك من النساء بموسي أو غيره فان برأت من ذلك في هذا الأجل فهى امرأته وان لم تبرأ فله تركهـــا واحب ان يطلقها وليس لها عليه صداق وان شقها هو بحديدة بأمرها وأحسن معالجتهـا فلا شيء عليه وجائز له اذا احسن ذلك وهو أولي من غيره وان زاد ضمن الأرش .

مســـــألة :

ومنه وقال من قال ان زوج الرتقا ان كتموه أهلها أو لم يكتموه ان طلقها قبل أن تعالج نفسها في العدة بعد ان مس أو نظر فعليه لها الصداق لانه عجل وان كان ذلك قبل ان يمس أو ينظر فعليه نصف الصداق فان رضي بها على انها رتقاء فكره لم يكن له رجعه .

مســـــألة :

وان مات احدهما قبل أن ينقضي الاجل فالميراث بينهما .

مســـــألة :

يرفع ابو عبيدة عن جابر في امرأة تزوجها رجل فوجدها رتقاء قالت تداوى ويشق منها فان اطاق مجامعتها فهى امرأته والا أخذ ماله وفرق بينهما قلت عاجله وآجله . قال نعم قلت له فكيف بما اصاب منها ونظره الى فرجها قال وهل هى

والصخرة الأسواء اذا اطلع على فرجها ولم يصل اليها من شيء هو من قبلها فلا مهر لها وانما يكون المهر لها اذا اطلع على الفرج أو يمسه ثم أوتى من قبلها فلها عند ذلك المهر عاجله وآجله .

وفي الضيا ان لم يكن فيها معالجة أو لم تعالج نفسها فله اخراجها بلا صداق ولا شيء عليه فيما مس من فرجها أو نظر لأن العلة منها .

مسألة :

واذا انكرت المرأة انها ليست برتقاء فعليها اليمين ما تعلم انها رتقاء والا فعلية صحة ذلك بمن يثق به من النساء أو رجلين عدلين كانا قد تزوجاها من قبل أو عرفاها بالرتق وهى صبية ولا يجوز غير ذلك وان وجدها قلفاء فجائز له مسها ووطيها ومعاشرتها وأكل طعامها ورطوباتها ولا يكفر ذلك منها .

مسألة :

روي عن علي في الرتقاء قال هو بالخيار أن شاء طلق وان شاء امسك ولم يجعل له ان يفسخ وقال اصحابنا له ان يتركها وقال بعضهم نحب أن يكون بطلاق ولا صداق عليه بما مس ونظر وعندهم ان العيب جاء منها وان كان يملك الخلاص منها بغير فسخ فله أن يطلق ولو انه امسكها على ذلك ورضي لم تحرم فدل ذلك انها زوجة فالزوجة لا تخرج بغير طلاق بعد صحة العقد والرضي بها .

مسألة :

وقال بعض اصحابنا لا صداق عليه ولو نظر أو مس فرجها وانما اسقطه بالمنع من الداء الذى منعه من جماعها كالمنع بالارتداد والزنا الذى يوجب بالحرمة المنع عن الوطىء الذى جاء منها والله أعلم . ولو كان بالزوج ما بها من العلة كالعنين وقد مس فأرادت الخروج فعليه الصداق لان العلة والعجز منه الا ترى

الى ثبوت الزوجية انها لو ماتت في الأجل أو مات الزوج في تلك المدة كانت هى الرتقاء أو الزوج عنينا ان الميراث بينهما وعليها عدة المتوفي عنها زوجها ان مات هو قبلها وقالوا لو طلقها قبل أن تعالج نفسها في المدة التى جعلت لها ان لها نصف الصداق وان كان نظر فرجها أو مسه فلها الصداق لانه عجل فدل ذلك على انها زوجة ونحب ان لا تخرج منه الا بطلاق كما روي عن علي .

مسألة :

واذا رضي زوج الرتقاء بالاقامة معها فذلك له ولن مات توارثا ومن الناس من لم ير ان يؤجل العنين أجلا وتؤجل سنة فان صلحت للجماع فهى امرأته وان لم تصلح خرجت منه ولا شيء لها .

مسألة :

والذى يداوى الرتقاء أمها أو أختها فان لم يحسنا ذلك داوتها امرأة أجنبية ولا يداويها رجل الا ان يكون زوجها يحسن ذلك فهو أولى من الأم والأخت .

مسألة :

ومن داواها فنزفت حتى ماتت فان زاد على ما تداوى الرتقاء خفت أن يلزمه الضمان كان يداويها بأجر أو بغير أجر فان لم يزد فلا شيء عليه كان بأجر أو بغير أجر .

الباب السابع

في المجنونة

قال أبو سعيد رحمه الله وعن رجل تزوج مجنونة أو مسحورة أو برصاء فقال اذا دخل بها أو لم يدخل بها قلت لم يدخل بها قال يفرق بينهما ان شاء الرجل ــ ولا أخذ على أحد قلت فانه قد دخل بها قال هى امرأته قال أبو سعيد لا أعلم ان المسحورة ترد في النكاح الا ان يلحقها جنون .

مسألة :

هاشم وعن رجل تزوج مجنونة تقع في الشهر مرة أو مرتين ثم علم قبل الدخول فلم يكن يلزمه نكاحها ان لم يكن جاز بها فان جاز بها لزمه ذلك وعليه الصداق .

مسألة :

قال أبو عبد الله في رجل ملك امرأة فنظر الى فرجها أو مسه ثم اطلع على انها مجنونة قال لها مهرها ووقف هاشم .

مسألة :

وقال أبو سعيد لا أعلم ان المسحورة مما ترد في التزويج الا ان يلحقها جنون .

مسألة :

رواية عن زيد بن على عن ابيه قال شهدت على بن ابي طالب وقد أتاه رجل بامرأة فقال يا أمير المؤمنين ان هذه زوجونى بها على انها صحيحة فاذا هى مجنونة

فقالت يا أمير المؤمنين ابطل والله على اسمع منى ما بى جنون الا انه اذا عشينى أخذنى ما لا املك فقال على قم فخذ بيدها فما انت لها بأهل وتسمى هذه ربوخا وهى التى يغشي عليها عند الملامسة تقول ربخت ربوخا وتسمى المخرقة •

مسـألة :

وسألته عن الرجل اذا تزوج امرأة ثم صح بشاهدى عدل انها كانت صرعت مرة من جنون ثم لبثت من بعد ذلك عشرين سنة صحيحة لم يرجع ذلك اليها ايكون هذا مما يرد به نكاحها اذا لم يكن الزوج دخل بها قال نعم أقول أن هذا يرد به نكاحها اذا كانت قد عرفت بذلك مرة واحدة •

مسـألة :

ومن تزوج مجنونة تقع في الشهر مرة أو مرتين ثم علم قبل الدخول لم يلزمه نكاحها ان لم يكن جاز بها فان جاز لزمه ذلك وعليه الصداق •

مسـألة :

قال أبو الحسن في البلهاء منزوعة العقل لا يجوز تزويجها لانها لا تعقل في الدنيا فاما البلهاء التى في عقلها نقص وهى تعرف الخير من الشر فتزويجها جائز اذا استقرت للزوج ولم تغير ذلك وكذلك ناقص العقل الذى لا يعرف ما له ولا ما عليه لا يجوز تزويجه ولا مبايعته •

البـــــاب الثـــــامن

في الولـــي يلزمـــه يخبـــر بالعيب أم لا

اختلفوا في اعلام ولي الزوجة بالعيب قال محمد بن محبوب على الأوليا أن يعلموه وقال محمد بن المسبح عليه أن يسأل عن الحرة واما المملوكـــة فعلى سيدها أن يخبر بعيبها واذا قال هل بها عيب من العيوب التى ترد بها النساء في النكاح فقيل له لا فقد سأل ويجتزى بذلك ومنهم من قـال لا يجتزى بذلك حتى يقول هل بها برص أو جذام أو نخش أو عفل أو رتق يذكر كل عيب باسمه فهذا هو السؤال واذا كتمه الولي ذلك كان له رد المرأة ويرجع هو على الولي بما غره وروي انه قول عمر • وقال الزهرى وقتاده ان كان الولي علم غرم والا استحلف بالله ما علم ثم هو على الزوج •

مســـــألة :

وقال ابو عبد الله محمد بن محبوب رحمه الله اذا سأل الرجل الولي عن المرأة هل بها جنون أو برص أو جذام أو غير ذلك من العيوب مما يرد به النكاح فكتمه وهو يعلم ذلك بها فهو ضامن وان لم يعلم ذلك بها فلا ضمان عليه وان علم بها ولم يسأله فلا ضمان عليه فان لم يعلم فلا شيء عليه فان لم يدخل الزوج فرق بينهمـــا •

مســـــألة :

وعن رجل يزوج امرأة هل عليه أن يبين عيبها ان كان بها عيب قال على الخاطب أن يسأل عن العيب •

مسـألة :

وقال هاشم ومسبح في رجل ملك امرأة رجلا والمملوك يعلم أن المرأة مجنونة فدخل المالك بها ثم علم فكرة قالا ان اراد أن يخرج فليعطها مهرها وان أراد ان يقيم فاليقم وان كان أملك انتقض .

مسـألة :

واذا تزوج الرجل امرأة مجنونة أو بها داء ولم يعلم بها فلما دخل بها أطلع على ذلك الداء فطلب في ذلك الى وليها فقال له لم تسألنى فاخبرك وانما طلبت ان أزوجك ففعلت فقيل ان أراد أن يقيم معها فذلك وان أراد تركها فعليه مهرها اذا كان قد دخل بها وكان عليه أن يسأل الولي عنها فان سأل الولي عنها فكتمه فقد غره ويلزمه له ما يلزمه لها .

مسـألة :

في حديث عمر بن عبد العزيز انه كتب اليه في امرأة خلقا تزوجها رجل فكتب اليه ان كانوا علاموا بذلك فأغرمهم صداقها لزوجها يعنى الذين زوجوها وان كانوا لم يعلموا فليس عليهم الا ان يحلفوا ما علموا بذلك . الخلقا . قيل . الرتقاء وانها سميت خلقا لا انه ليس بها شق ولهذا قيل المصخرة خلقا لانه ليس بها وصم ولا كسر .

مسـألة :

ومن تزوج امرأة عفلاء ولم يعلم ذلك فهى امرأته وليس على أهلهـــا ان يعلموه بعفلها وليس الحرابر كالأماء يردهن من هذا والحرأير لا يردهن منهن ولو كان على

الناس ان يخبروا ما بصاحبتهم من هذا ما تزوج بهن ولكن النساء هوا فان شاء تزوج وان شاء ترك وكم رجل لو علم ان المرأة التى يطلبها دقيقة الساقين أو رشحا ما تزوجها وليس على أهلها أن يخبروه بذلك وهى امرأته لا يسأل عنها .

مسـألة :

ذكر ان ابا حنيفة سأل عن رجل ليزوج فقال اعرفه يبيع الدواب فزوجه القوم فبان أنه كان يبيع السنانير فقيل له فقال ما كذبت وسأل عن آخر فقال أعرف له مما يقوم بعشرة آلاف درهم فزوج فبان انه فقير فقيل له فقال عنيت ذكره أواسته اذا قطع وسأل عن آخر فقال هو ثابت الجلسة قوى الطعنة وكان خياطا ولا يحل لن سأل عن مثل هذا الا ان يخبر بحقيقة الامر هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم شاورته فاطمة بنت قيس في أبى الجهم ومعاوية فقال اما معاويـة فصعلوك أى لا مال له واما ابو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه وقيل انه سيء الخلق كثير الضرب وقول كثير الاسفار وقبل كنى بذلك عن كثرة الجماع .

البـــــاب التاســـــع

مـــا يـــرد بـــه الرجال في النكـــاح من العيوب

واذا تزوج الرجل المرأة وكان في ذلك فيه جنون أو جذام أو برص فـاحش أيكون للمرأة في ذلك ما يكون للرجل قال نعم .

ومـن غـــيره :

قال أبو سعيد رحمه الله انه قيل في ذلك انه لا يرد به على حال وقيل انه يرد به ما لم يدخل فاذا دخل لم يرد وقيل أنه ولو دخل طلبت المرأة الخروج قيل لها ان شاءت خرجت ولا حق لها وان شائت فقدت ولها حقها . قال غير وقد قيل ان لها الخيار بين الخروج والمقام ولها حقها وذلك انهم قد قالوا اذا غير الولي فيمن يرد نكاحه بعد الدخول لكان لها صداقها .

مســـــالة :

وسألته عن رجل قال لرجل زوج ابنتك أخى وهو غائب فلما زوجه قـــدم الرجل فاذا هو أبخر أو أبرص أوص اشباه ذلك نحو مما وصـفنا في المرأة هل تكون المرأة بالخيار قال ما علمت ذلك الا أن يكون في الجنون والجذام والبرص الفاحش وليس الرجل في هذا بمنزل المرأة ولا يجوز شيء مما فيه الا من هـــذه الثلاث الخصال .

مســـــالة :

وسألته عن رجل خطب الى قوم فزوجوه وبه الجذام وهم لا يعلمون أو هو مقطوع اليد أو الرجل أو اشباه ذلك ولم يعلموا به . قال يرد ذلك النكـاح الا أن ترضي المرأة بذلك بعد أن تعلم .

مسـألة :

ومن تزوج الى قوم وهو مجنون ولم يعلموا حتى دخل بها . قال أبو عبد الله اذا دخل بها جاز النكاح ولا يجوز طلاق وليه قال ابن محبوب لا طلاق له قال ابو محمد طلاق المجنون غير واقع باتفاق منهم ومن مخالفيهم .

مسـألة :

واذا تزوج مجنون أو مجذوم امرأة ولم يعلمها حتى دخل بها قال محمد محبوب لا خيار لها اذا دخل بها ولها الخيار ما لم يدخل بها وان اختارت الخروج منه فلا صداق لها .

مسـألة :

وان جاز بها بلا رأيها بعد ان كرهته فعليه صداقها وهى املك بنفسها .

وكذلك ان كرهته بعد ان وطئها ولم تكن علمت بالداء الذى فيه فلها أن تخرج بلا صداق .

مسـألة :

وعنه في المردوده بالنكاح بالعلة الثابت للزوج ردها قبل ان يطأها وكان بالزوج مثل العلة التى بها ثبت به ردها وكان الزوج قد وطئها فقال انه قد قيل ان لها الخيار في فسخ النكاح بترك صداقها وهو قياس على ثبوت الخيار لها قبل الوطىء بمعنى العلة فان قال قائل ان الخيار قد زال عنها بمعنى ثبوت النكاح بالوطىء ان لو كانت العلة في المرأة قيل له لا نعلم ان الوطيء يوجب ذلك على المرأة حكما للزوج في نفس ولا مال بغير ما كان ثابتا له بعقدة النكاح وان كان الوطيء ها هنا انما يقع بمعنى فعل من الزوج لا فعل من المرأة كانت المرأة على

أصل جملة الخيار الذى تقدم لها بالعلة التى في الزوج .

قال واذا ثبت للمرأة الخيار بمعنى ما ذكرناه بعد الوطىء لم يبعد عندنا اجازة الخيار للزوج بعد الوطىء ودفع الصداق وينظر في هذه الأخيرة قيل له فاذا اجاز وثبت الخيار للزوجين بعد الوطىء للعلة التى تقدم ذكرها فيها وفسخ النكاح بعد ثبوته عليهما هل يكون مشبها لمعنى الخيار من الزوجة اذا تزوج عليها امة في قول من يقول ان خيارها تطليقة بائنة قال لا .

مسألة :

والمرأة لها مثل ما للرجل اذا كان به شيء من ذلك فلها رده ان كرهته قبل الجواز وبعد الجواز انشاءتتتبرىوتخرجبلا صداق واذا أصابه الجذام وكرهته بعد ان خلا لها معه سنون أو أشهر فلا يحكم عليه بفراقها اذا قام بما يلزمه لها وان ابغضته وكرهته بغير حق وقدر على الجواز عليها لم يحكم عليه بفراقها الا أن يشاء وهى آثمة فيما تطلبه منه الا أن يخاف أن تعصي الله في الاسلام ولا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به .

مسألة :

ابن سيرين انعمر بعثمصدقا فتزوج امرأتوكانعقيما فقال عمر أعلمها انك عقيم قال أعلمها وهى بالخيار قال ابن محبوب ان كان عقيما لا يقدر على وطىء النساء فانه يؤجل سنةفانقدر على وطئها والا فرق بينهما فان قيل لم قلتم ان لها الخيار كما للرجل بقياس قلتم بالقياس والقياس لا يكون الا على أصلمتفق عليه ورد نكاح البرصاء غير متفق عليه قيل له قلنا ذلك بقياس على أصل متفق عليه وهو العنين فلما قام الدليل على رد البرصاء ورددناها الى الرتقاء ورددنا الأبرص الى العنين فهذا

يلزم من وافق في العنين والرتقاء ممن خالفنا وبالله التوفيق .

. قال وأظن ان موسي بن على ذهب الى الحاق النخشة بالبرصاء والمجذومة وغيرهما مما تعافه النفوس وتمنع الجماع .

ومن طريق القياس لانها تمنع أيضا تزويجها من أراد الدنو منها والله أعلم بما ذهب اليه .

وهذا يجوز له من طريق القياس ويلزمه من وافقه في رد المجذومة وغيرها ولا يلزم من خالفه لأن الحجة تلزم السايل ويلزم الانقطاع من حيث الاتفـــاق كما يلزم المجيب الحجة فيجب عليه السكوت فان قال لم قلت أن للمرأة حقا في النكاح قيل له لقول الله تعالى ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف فلما جعل لكل واحد منهما حقا في المعاشرة وكان له ان يردها بالرتق كان لها أن ترده بالعنة ويحكم لها بذلك الحاكم علمنا أن لكل واحد منهما حقا في المعاشرة والله أعلم .

الباب العاشر

في العنين

أبو محمد اختلف في العنين فروى عن عمر يوجل سنة وبه قال مالك والشافعي وأبو حنيفة وصاحباه وقول عشرة أشهر وقول انها امرأته ابدا ولا يؤجل وقول ان كانت حديثة العهد يؤجل سنة أو خمسة أشهر وان كانت قديمة قال أبو عبيد وانما روى العلماء توقيت سنة لان العلة لا تستخفى في البدن أكثر من سنة حتى تظهر وقال مالك يؤجل العبد ستة أشهر وقال عطاء يؤجل من يوم يخاصم وقول لها سنة من يوم توافقه .

واختلف في العقيم قال الحسن يخبرها قال غيره ينبغى أن يبين عسي امرأته تريد الولد قال الشافعي واصحاب الرأى لا خيار لها .

مسألة :

وعن المرأة التى تزعم ان زوجها لم يغشها وهو يقول بل انا أغشاها قال ان استطاعوا أن ينظروا في ذلك ينظروا ولا أعلم لهذا وقتا اذا كان يقول انا أغشاها قلت فان قال صدقت ما استطيع أن أغشاها قال لا أعلم ان لها وقتا ولكنه يتداوى ويتربص به فان لم يستطع أن يغشاها ما لم تتركه ان شاءت على ذلك .

مسألة :

وعن رجل تزوج فبنى باهله ودخل بهم مرة أو مرتين ثم جلس عنهم اينظر في شأنه أم يضرب له أجل فقال هذا ليس للناس أن ينظروا في أمره ولا يضربوا له أجلا .

مسألة :

والمرأة اذا طلبت الخروج من الرجل لم يجبر الرجل على اخراج زوجته اذا اشتكت انه لا يقدر على الجماع اذا كان قدجاء معها ولو مرة واحدة .

مسـألة :

وفي جامع ابى الحسن ومن جاز بامرأة ولم يقدر على نكاحها لعلة فيه أو سبب اذهب ذلك عنه أجل سنة فان قدر على نكاحها فهى امرأته والا فلها الخروج منه ان أرادت ذلك ويفارقها ولها صداقها كاملا بما مس منها من فرجها أو نظر اليه .

مسـألة :

ويسمى الرجل الذى لا يقدر على الجماع لعلة أو لعجز أو لسبب العنين واسمه العنه وهومثل الخدر ولا ينعظ الذكر ولا ينتشر وجمعه عنون وعنانين واشتقاقه من العنان وهو الخدر .

مسـألة :

والنكاح ينفسخ بالعنة والعجز عن النكاح اذا طلبت المرأة ذلك بعد المدة لان الآفة في ذهاب النكاح كالعنة والعنين اذا صح ذلك منه ولم يكن فيه جماع فانه يفرق بينهما بعد المدة التى مدد فيها وقالوا انها سنة والله أعلم بذلك وبالله التوفيق وقد وجدت ان بعض الصحابة والخلفاء حكم بذلك ووجدت اتفاق اصحابنا على ذلك .

مسـألة :

واذا قالت المرأة ان زوجى عنين وانكر هو ذلك فالقول قوله مع يمينه وان صدقها أجل سنة فان قدر على جماعها والا خرجت منه وأخذت صداقها بنظرة فرجها أو مسه من تحت الثوب وتخرج منه بطلاق وهو أكثر قول علمائنا .

ومختلف في صداقها قال قوم الصداق كامل وقال آخرون نصف الصداق فان مات احدهما في السنة فانهما يتوارثان ما لم يفرق بينهما وان أحبت المرأة أن تقيم معه على ذلك فلها ذلك والعنينة من النساء التى لا تريد الرجال وهى ضيقة وغمرة ومن الرجال الغمر .

مسـألة :

ومن تزوج امرأة فدخل بها مرة أو مرتين ثم لم يقدر بعد ذلك ان يجامعها وأقر بذلك فهى امرأته ولا يفرق بينهما ويسعه أن لا يخرجها الا ان يكون يقدر على مجامعتها فأقر بذلك فاما أن يدخل بها وأما أن يخرجها .

مسـألة :

واذا عجز الشيخ الكبير عن وطىء امرأته فلا خيار لها وروى عن على انه قال ايما امرأة ابتليت فلتصبر قال الشافعى اذا فرق الحاكم بين الزوجين لأجل عنة المتزوج كان ذلك فسخا وقال أبو حنيفة تكون تطليقة بائنة فقول انه وقع عند قبض فوجب أن يكون فسخا كرد البيع بالعيوب .

البـــاب الحـــادى عشـــر

في التزويج على شرط أن ولدت أو انـــه لا يجـــامع

وعن رجل تزوج امرأة فشرط عليها ان ولدت منه فمهرها كذا وكذا وان لم تلد فمهرها أقل من ذلك فهذا شرط لا يجوز ولها صداقها الأكثر مما شرط الا ان يكون ضمن لها بأكثر من أوسط صدقات نسائها ان ولدت منه فاذا لم تلد حتى طلقها أو مات عنها فانما لها كأوسط صدقات نسائها وفي الضياء ان شرط ان ولدت غلاما فصداقها مائة وان ولدت جارية فصداقها خمسون وان لم تلد فخمسون ففي ثبوت هذا الشرط اختلاف فمنهم من ابطله وجعل لها صداق المثل وقول اذا ولدت كما شرط فذلك لها عليه وان لم تلد فصداق المثل من نسائها وقلت فان شرط عليها ان عليها نفقتها وكسوتها فهذا لا يثبت عليها وتلزمه نفقتها وكسوتها .

مســـــالة :

وعن رجل تزوج امرأة وشرط عليها انه لا يقدر على الجماع فلما تزوجهـــا جامعها فان كان انقصها شيئا من صداقها فلها ان تأخذه منه كاملا اذا كانت جطب عنه لما قال انه لا يقدر ان يجامع .

مســـــالة :

ومن اشترط على البكر انه ان قدر ان يفتضها فعليه صداقها وان لم يقدر فلا شيء عليه ثم لم يقدر فنرى ان مهرها كامل عليه .

مســـــالة :

واما الشرط الذى يبطل الجماع لا يثبت لان المراد في التزويج طلب الولد فاذا كان بشرط بطل ذلك ولم يثبت .

مســـــالة :

وعن أبي عبد الله وقيل لو ان رجلا قاطع امرأة أراد تزويجها على أن ليس

لها عليه كسوة ولا نفقة فتزوجها على ذلك ان ذلك جائز له ما لم تطلب اليه الكسوة والنفقة واذا طلبت اليه الكسوة والنفقة كان عليه لها ذلك وان كان زادها على صداقها شئيا فله أن يرجع فيه ولها صداقها لانها ابرأته مما لم يجب لها وانما استحقته من بعد العقد وقيل وكذلك لو تزوج امرأة على انه ليس لها عليه معاشرة ولا يعدل بينها وبين زوجته في القسمة فذلك جائز له ما لم تطلب اليه العدل فاذا طلبت اليه العدل لزمه ذلك لها •

وفي الضياء ومن تزوج امرأة على انه لا نفقة لها ولا كسوة ولا سكن فالنكاح تام ولها النفقة والكسوةوالسكن اذا أرادت نقض الشرط فان طلقها أيضا على أن لا كسوة ولا نفقة لها عليه في العدة اذا كانت حاملا أو طلقها ثلاثا فهذا أيضا فاسد اذا أرادت نقضه والله أعلم •

وفي موضع في كتاب الضياء ومن أراد فراق امرأته فقالت لا تفارقني فأنا لا أريد منك نفقة ولا كسوة فقد سمعنا انه من تزوج امرأة بلا نفقة فانهم كرهوا ذلك •

مسألة :

من الضياء ومن تزوج امرأة من مكة وشرط عليها ان لا يأتيها الا أيام الموسم وهو من أهل عمان قال موسي هذه خليق ان يجوز عليها والله أعلم •

مسألة :

وعن رجل تزوج امرأة وصداق نسائها مائة نخلة أو أقل أو أكثر وقال انى لا أقدر على النساء وانما أريدها أن تكون لى في منزلى وتزاول معيشتى ولست بصاحب نكاح فهضموا له من الصداق النصف أو الثلث فلما بنى بها زوجها وطيها بعد ذلك فذلك له حلال وليس عليه الا ما فرض لها وقدقال بعض الفقهاء ان صداقها عليه تام اذا وطيها •

قال غيره نعم قد قيل هذا الا ان يقول ان شاء الله لي ذلك أو يفتح الله لى شئيا يعنى النكاح وكذلك •

قال أبو سعيد عن محمد بن الحسن رحمه الله انه ان قال الا ان يفتح الله لى جماعا أو نحو هذا فاذا شرطوا ذلك لم يلزمه الا ما فرض لها عند عقد النكـــاح والله أعلم .

مســـــــألة :

عن رجل زوج امرأة رجلا وفرض عليه صداقها أو شرط عليه ان جاء بالمهر الى وقت كذا وكذا والا فلا نكاح قال أرى النكاح تابتا وهذا شرط يبطل الا ان يقول والا فهى طالق .

مســـــــألة :

وعن رجل تزوج امرأة وشرط ان يتركهـــا في دارها وصـــداقها ألف درهم فان نقلها فصداقها ألفان قال جابر ان نقلها فصداقها ألفان .

قال غيره وجدت في موضع آخر ان هذا تزويج سوء منتقض .

مســـــــألة :

وسألت عن تزويج النهارية شرط ذلك عليها أن لا يأتيها الا نهارا فقال لم يكن هذا صنع الناس ولا أن يزوج رجل على هذا الشرط قلت له أفمكروه قال نعم.

قلت ارأيت ان كان عقدة النكاح على غير شرط وقد كان القوم ذكروا لهم ذلك قبل عقدة النكاح واقروا لهم به فقال ان شـــاءت أخذت نصـــيبها من الليل والنهار ولا يكون الذى كان قبل عقدة النكاح فقال له رجل من القوم أفلرجل ان يتزوج امرأة ويشرط عليها ان أكون مع امرأتى سنة وعندك شـــهرا فقـــال هذا أيضا مكروه اذ كـــان شرطا في عقدة النكاح وان كان قبل عقدة النكـــــاح على تزويج الناس المعروف فلها ان شاءت تأخذه بنصيبها من الليل والنهار ولا يكون ذلك العقد شيئا اذ لم يكن في عقدة النكاح هذا الشرط .

الباب الثاني عشر

في تزويج المجنون والأعجم والأصم

وعن الاعجم هل يجوز له أن يزوج قال كان أبو عبد الله يقول يتزوج عليه وليه ويلي عقدة النكاح وتخبر المرأة ان ليس لها طلاق فاذا رضيته فهو جائز .

مسألة :

وعن الاخرس اذا أراد ان يتزوج كيف يتزوج قال اذا كان أخرسا يعقل يشار اليه .

مسألة :

وأما الأعجم فلعله يختلف في تزويجه اذا كان يعقل منه الايماء وأما العجماء اذا كانت يفهم منها الايماء بالرضي فقد أجاز من أجاز تزويجها وكرهه من كرهه ويفسده بعض وقال بعض أمرها الى أهلها .

مسألة :

وذكرت في العجماء اذا لم يكن لها ولى قلت هل يجوز للمسلمين ان يزوجوها فعلى ما وصفت فقد جاء الاختلاف في أمر العجماء اذا لم يكن لها ولى فقال من قال لا تزوج العجماء على حال ويوجد ذلك عن محمد بن محبوب رحمه الله وقال من قال يجوز تزويجها بما يعرف من رضاها في ذلك بما يعقل عنها الذين يفقهون ذلك من ايمائها كما جاز بيعها فيما دون الأصول من ما لها وقال من قال لا يجوز ذلك من ايمائها الا ان ينظر أولياؤها بيعها لها فان رأوا ذلك من صلاحها مما يعود بنفعها زوجوها على ذلك كما يجوز لهم القيام لها بالقسط في بيع ما لها الأصول منه برأى الحاكم اذا سألوا ذلك وانما هذا كله في اختلاف أمر رضاها هى بالتزويج ولزوم التزويج لها والمسلمون بعد السلطان ولي من ولا ولي له وهم الناظرون في ذلك بالقسط وارجو أن يوفقهم الله لاصابة الحق اذا اجتهدوا

في ذلك وكانوا ممن جعل الله لهم الاجتهاد ويشاوروا فيما جعل الله لهم من المشورة بالجهد لاصابة الحق .

مسألة :

قلت له ما تقول في امرأة كانت تحت الأعجم متزوجة به ثم انها قالت انه طلقها وفهمت منه الطلاق بالايماء وعرفت ان ذلك منه طلاق وتزوجت وهى من أهل الولاية ما يكون حالها قال أهون ما يكون الوقوف .

مسألة :

قال أبو سعيد فاما المعتوه اذا تزوج في حال نقصان عقله ودخل لم يثبت ذلك تمم ذلك بعد اصحائه أو غيره فتحرم عليه بذلك الوطىء ولا تحل له أبداً الا انه قد قيل في تزويج وليه له اذا قبل التزويج له باختلاف وقال بعض اصحابنا باجازة ذلك وأفسد ذلك بعض ومعى انه على قول من يجيز ذلك اذا قبل المتولى التزويج بالصداق وشرطه في مال المعتوه ثبت ذلك كما شرط عندى وان لم يشترط عند قبوله للتزويج انه في مال المعتوه ثبت الصداق على من قبل بالتزويج وضمن الصداق ولا يرجع على المعتوه بشيء في ماله من الصداق .

مسألة :

وعن رجل تزوج الى قوم وهو مجنون ولم يعلموا حتى دخل بها قال لهم أن يأخذوا وليه حتى يطلقوا عنه .

مسألة :

من الزيادة المضافة وقيل في تزويج الأصم الذى لا يسمع انه يكتب له اذا كان يخرج الكتاب ويرد الجواب بالرضي ويشهد عليه بذلك ويجوز تزويجه فان لم يكن يسمع اذا عقل ما يكتب له فان أمر الأصم من يتزوج فتزوج عليه بما يقول اذا كان يتكلم ثبت عليه لان أمره ووكالته في التزويج عليه جائز اذا عقل ذلك وتكلم به وامر به فزوجوه فهو لازم .

مسـألة :

قال الفضل بن الحوارى كنا نراهم يزوجون العجم من الرجال والنساء ولم نر المسلمين ينكرون ذلك قال بشير ورضي العجماء سكوتها .

مسـألة :

والذى أجاز تزويج الأعجم فان ولى المرأة يقول بعد حمد الله أشـهدوا انى قد زوجت فلان بن فلان الأعجم بفلانه بنت فلان على كذا وكذا من الصداق والمتزوج له أبوه أو أخوه فلان فاذا قبل فكونوا عليه من الشاهدين فاذا قال ذلك قال ولى الأعجم اشهدوا انى قد قبلتها لابنى الأعجم على هذا الحق واذا جاز الأعجم بالمرأة فقد وجب عليه الصداق وليس الى الطلاق من سبيل والله أعلم .

مسـألة :

والذين يجيزون ذلك يتزوج له الولي ويضمن بالصداق فاذا جـاز الأعجم بالمرأة لزمه في ماله الحق وتعلم المرأة قبل الدخول انه ليس لها الى الخروج من سبيل قيل والضامن بالصداق اذا لم يجز من يلزم قال يلزم من ضمن به وهو نصف الصداق .

البـــــاب الثـــــالث عشـــــر

في تزويـــــج الســـــكران

وتزويج السكران الذى لا يعقل لا يجوز عليه وينفسخ عنه قبل الدخول بها فان دخل بها فقد جاز النكاح ولا تستحق أكثر من صدقات نسائها • وأما المرأة السكرانه فليس رضاها بشيء حتى تصحى والنكاح منتقض ولو جاز بها الزوج الا ان تكون رضيت من بعد ان صحت ثم جاز بها •

قال أبو سعيد رحمه الله فان جاز بها وهى سكرانه فسدت عليه وكان لهـــا عليه صداق مثلها لان رضي السكرانه لا يجوز •

مســـــألة :

ومن كتاب الضياء واذا تزوج السكران على نفسه لم يجز تزويجه وان تزوج على ولي لم يجز ذلك ومن احتج في تزويج النبي صلى الله عليه وسلم بخديجـــه وان وليها كان سكرانا فقد قيل انه لما صحا واخبر بما صنع فقال كفؤ كريم قد أتممت ذلك والله أعلم •

واذا سكر رجلان وذهب عقولهما فقال احدهما للآخر قد زوجت ابنك بابنتى وقد زوجت ابنى بابنتك وقال الآخر قد قبلت ووصل الخبر الغلامين فقبلا ورضيا ثم ذهب السكر عن الأبوين فنقضا التزويج فاذا لم تكن بينة فهو تزويج لا يجوز •

مســـــألة :

وقال أبو محمد لم أعلم ان أحدا أجاز تزويج السكران ولا بيعه ولا شراءه ولم أعلم وجه قول اصحابنا في تفريقهم بين الطلاق وغيره من النكـــــاح والبيع والشراء مع استواء حكم الظاهر في الجميع مع قولهم ان الطلاق لا يقع الا بنية والسكران لا نية معه •

وقال أبو الحسن السكران الذى لا يعقل لا يجوز تزويجه عليه فأن جـاز بالمرأة فقد ثبت ولها كأوسط صدقات نساءها .

وعنه أيضا قال وقالوا تزويج السكران جائز عليه الا ان يزيد فوق الصداق فلا تثبت الزيادة واما السكران الذى يكون كالموت لا يفيق صاحبه فلا أراه يثبت .

وأما المرأة فاذا رضيت بعد السكر بالتزويج ثبت عليهـا ولا يجوز بيع السكران ولا تزويجه لان التزويج يجرى مجرى المباعات لان النكاح كالبيع يجب به البدل واذا عقد على نفسه عقدا مجهولا لم يلزمه ذلك بالعقد واذا طلق وقع به الطلاق لان الطلاق انما هو عقد يجب له ان يحله أو يثبته فان حله صاحيا أو سكرانا فقد انحل .

فان قال قائل ان الطلاق يجب به الصداق فما انكرت انه لا يلزمه أيضا للعلة التى يصيبها في النكاح قيل له ان الصداق يجب بالعقد الا ترى الى الرجل يسلم الى زوجته صداقها وتكون باقية معه على التزويج فلو كان الصـداق لا يجب الا بالطلاق لكان لا يجب تسليمه اليها وان سلمه لم يحل له المقام معها .

مسـألة :

وتزويج السكران لا يجوز فان وطيء لزمه المهر فأن أراد المقام بعد ذلك فلا بأس .

قال الفضل لمحمد بن محبوب أو ليس نكاحه كان فاسدا قال بلى قال ارأيت لون أن صبيا تزوج امرأة فوطيها ثم بلغ السن أليس كان يجوز .

قيل للشيخ أبى مالك لو كان موضع السكران سكرانه قد رضيت بعد الوطيء هل كان يجوز قال لا يجوز قيل لم تجعله كمن لا عقل له كالصبية والسكران قال هذا لا يلزم وذلك ان الصبية تزويجها جائز بلا رضي مخصوص بالسنة والبالغ يستثنى رضاها بالسنة قول النبي صلى الله عليه وسلم رضي المرأة في النكاح والسنة الأولى به تزويج النبي صلى الله عليه وسلم بعائشة وهى صبية فهذان

أصلان وكل أصل قائم بنفسه ولا يرد كل واحد منهما الى الآخر من طريق القياس وانما يرد المسكوت عنه الى المنطوق به لعلة تجمعهما •

واذا كان هذا هكذا بطل الزامك وبالله التوفيق •

مسـألة :

واذا تزوج السكران على أكثر من صداق المثل ثم دخل بها رجع فيه الى صداق المثل وسقط الزايد عن ذلك وان لم يكن دخل بها فرق بينهما ولا يجوز بيع السكران ولا تزويجه لان التزويج يجرى مجرى المباعات لان النكاح كالبيع يجب به البدل واذا عقد على نفسه عقدا مجهولا لم يلزمه اذا كان مجهولا مجراه مجرى البيع فان صح ورضي لزمه ذلك العقد كما قيل في البيع المجهول انه اذا رضيه صاحبه لزمه فان لم يرضي به فقد انتقض ذلك العقد واذا طلق وقع الطلاق فأن حله صاحيا فقد انحل فان قيل الطلاق يجب به الصداق فما انكرت انه لا يلزمه أيضا للعلة التى يصيبها في النكاح قيل له ان الصداق يجب بالعقد وبالدخول الا ترى ان الرجل قد يسلم الى زوجته صداقها وتكون باقية معه على التزويج فلو كان الصداق لا يجب الا بالطلاق لكان لا يجب أن يسلمه اليها وان سلمه لم يجب المقام معها •

مسـألة :

من غير الكتاب والأعمى يجوز ان يزوج ويتزوج ولا بأس بذلك فان زوج الأعمى جماعة ومنهم من جازوا بنساءهم ومنهم من لم يجز فتزويجهم جائز بتزويج الأعمى ولا يفرق بينهم وقد ثبت التزويج وعليهم الصداق اذا كان الأعمى يعرف المتزوجين والله أعلم •

البـــاب الرابـــع عشـــر

في تزويـــج المـــريض وأحكـــامه

والمريض جائز تزويجه لان الله أجاز النكاح ولم يخص في ذلك صحيحا من مريض وأجازه أبو حنيفة والشافعى ولم يجزه مالك •

وروي ان معاذا قال في مرضه زوجونى فانى أكره أن ألقى الله عزبا والنكاح عقد معاوضة يجوز من الصحيح ومن المريض وكما يشتهى الشـهوات ويشترى وقد يكون وطىء المريض لزوجته شفاء من علته •

مســـألة :

والمريض اذا تزوج المرأة في مرضه فتزويجه جائز فان كان زادها في صداقها لها الا كأوسط صدقات نسائها وان طلقها قبل الجواز فلها نصف الصداق وان مات كان لها الميراث منه •

مســـألة :

ومن تزوج امرأة مريضة فانه يرثها وترثه •

مســـألة :

قلت في المريض الذى لا يقدر على العمل ولا مال له قال يؤجل فان لم يقدر على شيء طلق قلت ارأيت ان كانا قد أعطيا النقد وقد مرض هذا وحبس هـذا ولا يقدران على الجماع وطلبت المرأة ان يدخل أو يطلق فاما المريض فانه يجاز عليها فـان لم يقدر فهى امرأته فينفق ويكسـو وكذلك المحبوس اذا انفق وكسي لم يحكم عليه ان يطلق وان لم ينفق أمره الامام أن يطلق •

مســـألة :

وعن رجل تزوج امرأة في مرضه فمهرها ألف درهم ومهر مثلها مائة درهم قال ان علم انهم ضرار فليس لها الا مهر مثلها وان لم يعلم انه ضرار جاز لها وله الميراث والنكاح جائز على كل حال •

مســـــألة :

في رجل طلب امرأة يتزوجها وهو مريض وهو من أهل نخل فقالت لا أتزوج بك حتى تعطيني مالك كله فتزوجها وانجزها ماله كله فخاصمها الورثة فزعم مسبح ان سعيدا اعطاها مثل صدقات نسائها ورد الباقى على الورثة .

مســـــألة :

عن موسي بن على انه يجوز نكاح المريض وما قبل به من المهر اذا كان يدخل ويخرج ويتحدث عند جيرانه والمجذوم أيضا الا ان يكون ثاويا على الفراش فان نكاحه يجوز وترد الى عدل صدقات نسائها .

مســـــألة :

الشافعية فيمن له مائتا درهم وجارية قيمتها مائة فاعتقها في مرضه وتزوجها بصداق مائة درهم ومات ان النكاح جائز ولا مهر لها ولا أرث اما الارث فلانها موصي لها فلو ورثت لم تجز لها الوصية .

واما المهر فلانه لو دفع اليها لقلة التركة فاثر ذلك في عتقها فبطل نكاحهـــا والله أعلم .

الباب الخامس عشر

في تزويج الصبيان

قال أبو سعيد قد قيل في تزويج الصبى باختلاف فقال من قال انه لا يثبت على حال وانه باطل وقال من قال انه موقوف الى بلوغه فان أتم تم النكاح وان فسخ لم يثبت عليه وقال من قال انه ثابت اذا عقله وكان بمنزلة من يعقله وممن يجوز تزويجه في ما قيل قلت له ولو لم يكن مراهقا قال هكذا عندى لان المراهق حكمه خلاف حكم الصبى عندى ولانهم انزلوا المراهق منزلة البالغ قلت له فعلى قول من يقول انه يجوز تزويجه اذا عرف القليل من الكثير وما يزيد وما ينقص يجيز عليه التزويج ولا ينظر الى حده الى أن يبلغ طول شيء من الأشبار قال معى انه كذلك قلت فعلى قول من يقول انه يجوز تزويجه اذا عقل وصار من الطول الى ستة أشبار أو خمسة أشبار في قول من يقول ذلك هل يثبت عليه التزويج وله في قول من يثبت النكاح على الصبى .

قال معى انه يثبت على قول من اثبته على ما وصفت لك قلت له فعلى قول من يقول اذا عرف يمينه من شماله .

والسماء من الارض أوجب ذلك على الاختلاف في قول من يرى انه اذا عرف يمينه من شماله والسماء من الأرض هل يثبت عليه التزويج على هذا في قول من اثبت النكاح على الصبى قال ليس معي هذا لأن ذلك فعله لغيره وهذا فعله لنفسه وفعله لنفسه عندى لا يقع حتى يعرف نفع ذلك له وضره عليه فيما يقع النظر للعدول في أمره قلت له وكذلك الصبية هى بمنزلة الصبى في التزويج والقول فيهما واحد قال هكذا عندى انه قيل قلت فما علة من اثبت النكاح على الصبى والصبية ومماذا يثبت عليهما الحدود والأحكام عندك قال معى انه يقع موقع المصالح لهما واذ هما ثابت عليهما ولهما المصالح من أمرهما اذا قاما بذلك أو قام لهما به قائم وعقلاه عند عدم القائم لهما بذلك فكذلك التزويج معى من أعظم المصالح اذا وقع موقع المصالح قلت له فما عندك من العله في قول من قال انه موقوف الى البلوغ قال فليس معى لذلك كله عليه ولا معي علة احفظها ولا اعرفها الا على مجاز المعنى ومعى ان من أصحاب

الرأى الآخرين انما ذهبوا الى المصالح أيضا لانه اذا اثبتوه على الصبى دخلت عليه الاحكام في الصداق والكسوة فكان ذلك اتلافا لما له واذا أبطلوه عنه لم يأمنوا ادخال الضرر عليه بصرف ما يرجى نفعه وأوقفوه له الى بلوغه اجتهادا في النظر له وصرفه عنه الصارف لئلا يدعه يتلف ماله ويضيع أمره ويضيع ماله ونفسه وقام من وراء ظهره بصرف ذلك كله اذا لم يخف عليه في النظر عشاً في دينه ولا ضررا في نفسه من أمر النساء وكان هو أولى بنفسه عند بلوغه ان شاء تزوج وان شاء ترك والمسلمون هم القوام للأيتام فكل منهم يجتهد نظره عند نزول بليته من حاكم أو عالم أو قائم قلت له فيحكم عليه لزوجته بالكسوة والنفقة وجميع ما يلزم الرجل لزوجته اذا كانت معه وعلى فراشه على قول من اثبت النكاح قال فمعى انه كذلك اذا كان ذلك مصلحة له ولا ينظر في هذا كله صلاح الا ان ينظر له في ذلك صلاح لان الله تبارك وتعالى خاطب المسلمين بالاصلاح في اليتامى والقيام بالقسط فكل منهم مسؤول عما فعل من ذلك وعما يقدر عليه من ذلك على حسب ما أوجب الله عليه من قول أوفعل أو اعتقاد وصدق الله تبارك وتعالى قلت فهل يحكم على زوجة الصبى بالمعاشرة له والكينونه عنده على قول من اثبت نكاح الصبى ولو طلبت أن تعتزله الى بلوغه قال الله أعلم ومعى انه اذا ثبت النكاح وانفق عليها من ماله وكسيت مثل البالغ وطلب ذلك لمعنى نفع يثبت له في النظر فيخرج عندى ان ذلك ثابت عليها على قول من يقول ذلك قلت له فان وطئها في المحيض أو في الدبر في صباه فلما بلغ أتم التزويج هل يسعها المقام معه كانت أمكنته أو غلبها على ذلك قـــال اللـــه أعلم .

مســـــألة :

وقال بشير اذا بلغت الجارية سداسية وحاض اترابها فانه يجوز نكاحهـــا ولو لم تحض وزعم ان الربيع قال ذلك وسئل الربيع عن جارتة قديمة وقد حضن اترابها ولم تحض فقال اذا كان ذلك حل نكاحها وان لم تحض وقال محمد بن محبوب اذا بلغ اترابها قبل قولها اذا قالت قد بلغت وذكر سليمـــان بن الحكم عن سليمان ابن عثمان في الجارية قال اذا تحرك ثدياها أو بلغ اترابها جاز نكاحها وكان جابر بن زيد لا يرى نكاح الصغار شيئا حتى يبلغوا أو يستأمروا وقـــال

من قال ان الجارية تنكح اذا كان تديها مثل بعرة البعير وقال موسي المسدسه قال الوضاح سمعت الأزهر بن على يقول اذا زوج الاب سدابسية أجزته .

مسألة :

واذا بلغ اتراب الجارية وقالت انها قد بلغت وكانت في حد ذلك قيل قولها وجاز تزويجها .

مسألة :

ومن جامع ابن جعفر واما تزويج الصغار بعضهم ببعض فهو غير تام حتى يتموه بعد بلوغهم وان كان احدهم بالغا ثبت عليه ما الزم نفسه وكان الخيار للصبى منهما اذا بلغ واما الصبية اذا كان والدها حيا فزوجها فقد أجاز ذلك الفقهاء ولها الخيار اذا بلغت وقال من قال اذا كانت الجارية سداسية زوجت وقيل تزوج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة وهى ابنة ست سنين .

مسألة :

ورجل تزوج صبية لم تبلغ وهى أكثر من ستة أشبار وكان يطأها ثم غيرت فقد قيل يتم على السداسية فصاعدا وقيل لا يتم الا بعد البلوغ .

مسألة :

وقيل في تزويج الصبيان بعضهم ببعض في قول اصحابنا اختلاف فقال من قال ان تزويج الصبيان ليس بشيء ولا يثبت قبل البلوغ ولو رضوا بعد البلوغ كان التزويج من صبى لصبية أو بالغ لصبية أو صبية لبالغ أو بالغة لصبى فذلك باطل ولا يقع بتلك العقدة قبل البلوغ احكام حتى يكون التزويج بعد بلوغ الصبى من الأزواج وقال من قال ان تزويج الصبيان كله موقوف الى بلوغ الصبى من الزوجين كانا جميعا صبيين أو احدهما زوج الصبى أبوه أو سائر أوليائه فان بلغ الصبى من الزوجين فأتم التزويج تم وان كرهه انفسخ وان طلق البالغ من الزوجين ثم بلغ الصبى فأتم التزويج فله ذلك ووقع حينئذ أحكام التزويج

من وجوب الميراث ووقوع الطلاق وقال من قال اذا زوج الصبى من الزوجين أبوه ورضي بذلك له وأتمه عليه ثبت عليه ولا ينفسخ عنه وان بلغ فكره ذلك ثبت ذلك من أحكامه عليه واذا زوج الصبى سائر أوليائه أو زوج نفسه فليس ذلك بواجب عليه حتى يبلغ ويثبت ذلك على نفسه ويرضي به وأحكامه في هذا أحكام التوقيف كما وصفنا وقال من قال انما يثبت على الصبى تزويج أبيه الاناث من الصبيان واما الذكران قلا يثبت عليهم من تزويج آبائهم ما يثبت على الاناث وقال من قال ان تزويج الصبيان ثابت من آبائهم وسائر أوليائهم من الاناث ولا يثبت ذلك على الذكران من الآباء وقيل ان ذلك جائز كله على الصبى اذا وقع ذلك موقع الصلاح من الحلال .

مسألة :

من الزيادة المضافة من تقييد الشيخ ابى محمد عن ابى مالك رحمهما الله وسألته متى ينبغى للرجل أن يزوج ابنته الصغيرة اذا صارت في أى حد قال اختلف اصحابنا في ذلك قال بعضهم اذا كان مثلها من الجوارى يشتهى الجماع وقال بعضهم حتى يصير ثديها مثل بعرة البعير وقال قوم تزوج وهى ابنة تسع سنين مثل عائشة وعن رجل تزوج صبية ابنة اربع سنين قال جائز العقد عليها وليس له الجواز بها اذا زوجها الوالي حتى تصير ممن يحمل ذلك وتقدر على الوطىء اذا كان لها أب زوجها بذلك فان كانت يتيمه زوجها الولي جائز العقد وليس له الجواز حتى تبلغ وترضي .

مسألة :

من جواب محمد بن سعيد الكدمى وذكرت في رجل تزوج صبية لم تبلغ زوجه بها أبوها قلت هل يجوز له وطيها قلت وكذلك ان كانت يتيمة زوجه وليها بها هل يجوز له وطيها فعلى ما وصفت فقد عرفنا في ذلك ان ذلك جائز له ان يطأها اذا كانت تحمل الرجال وذلك اذا كانت سداسية عريضة تحمل الرجال جاز له ذلك منها على غير الجبر منه لها وليس عليها في ذلك الى المطاوعة ما للرجل على زوجته اذا كانت صبية من الزوجة ما للرجل على زوجته البالغ في حال المعاشرة وقيل

ان قرت اليه لم تمنع عن ذلك وان امتنعت عنه لم تجبر على ذلك على حسب هذا عرفنا من قول الشيخ أبى الحسن رحمه الله وليس بين اليتيمة والتى لها والد فرق في ذلك الا انه قال من قال اذا زوجها أبوها لم يكن لها ان تغير التزويج اذا بلغت وذلك لليتيمة وقال من قال ان ذلك لليتيمة وغير اليتيمة هكذا عرفنا من قول الشيخ أبى الحسن رحمه الله واذا وطىء الزوج زوجته وهى صبية فأرى لهـــا الصداق الذى فرض لها عليه ووطيها جائز لا نعلم في ذلك اختلافا .

ومن غـــيره

وحفظ من حفظ عن أبى سعيد رحمه الله ان هذا مما يختلف فيه حفظ ذلك عنه بكدم رجع الى الجواب فان بلغت واتمت التزويج فهى زوجته وان غيرت التزويج وقد جاز بها انفسخ النكاح وبانت منه بغير طلاق فان أراد أن يتزوجها بنكاح جديد فقال من قال انها لا تحرم عليه وممن قال بذلك أبو على موسي بن على رحمه الله وقال من قال انها تحرم عليه ولا تحل له وممن قال بذلك ابو عبدالله محمد بن محبوب رحمه الله هكذا رفع الى الشيخ أبو الحسن رحمه الله وكل ذلك صواب وقالوا أكثر القول محمد بن محبوب والمعمول به في هذا معنا قول ابى على رحمه الله ذلك جائز وتكون معه على ثلاث تطليقات تدبر ما وصفت لك ولا تأخذ من قولى الا ما وافق الحق والصواب والسلام عليك وحمة الله وبركاته واذا جاز الزوج بزوجته وهى صبية ثم غيرت النكاح كان لها عليه صداقها كاملا وليس على الأب والولي في ذلك شيء لان ذلك قد اجازه المسلمون .

مســـــألة :

فاذا زوج الصبى فهو الذى يقبل التزويج وذلك ان زوجه أبوه وضـــــمن بالصداق فالصبى الذى يقبل التزويج أيضا والله أعلم .

البـــاب الســـادس عشـــر

في تزويـــج اليتـــامى

وقال موسي بن على في اليتامى هل لهم نكاح أو عطية أو بيع أو شراء قال ما نرى شيئا من ذلك يجوز عليهم حتى يبلغوا .

مســـألة :

وعن رجل أملك جارية يتيمة برجل وهو وليها بعد وليها وأملكها وليها وهى صبية وهو صبى برجل آخر فهذا عندنا نكاح موقوف حتى تبلغ المرأة فاذا بلغت المرأة فرضيت بالذى أملكها وليها وكرهت الآخر كان الذى رضيت به أولي بالنكاح وان كرهت هذا ورضيت بالذى زوجها به الولي الذى بعد وليها أمر وليها ان يجدد النكـــاح .

مســـألة :

يتيمة فقيرة وليس لها ولي فاجتمع أنفس من المسلمين وزوجوها برجـــل من اكفائها وجاز الزوج بها فلما بلغت رضيت به ولم تغيرا يكون ذلك تزويجـــا جائزاً أم لا .

اذا كان الجماعة ممن هو حجة في اقامة الوكلاء للايتام فاقاموا لها وكيلا في تزويجها فالدخول بها مكروه والتزويج صحيح على قول وبالله التوفيق .

مســـألة :

ولا ينبغى للقاضي أن يزوج صبية لم تبلغ اذا لم يكن لها ولي .

مســـألة :

وقيل لو أن ولي يتيمه جاء الى رجل وقال له يزوجها لم يكن له ذلك فان فعل وزوجها وجاز الزوج كان ذلك جائزاً وجاز التزويج وكان على الزوج الصداق وكان ذلك بمنزلة تزويج البالغ اذا أتمت التزويج .

مسـألة :

وعن رجل أملك ابنة أخيه وكرهت الجارية هل على ابيه طلاق قال لا طلاق على ابيـه .

مسـألة :

والذى نحب أن يكون اليتيم هو الذى يتزوج على نفسه ان كان في حد من يجوز أن يزوج حرمته .

مسـألة :

ومن دخل في تزويج اليتيمة من المسلمين لم يعب بذلك وهو مراعا به البلوغ قوله ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن ثم جاءت السنة فهو مراعا به الرضي .

مسـألة :

ومن تزوج يتيمة في جماعة المسلمين أو سلطان ودخل بها ثم ماتت قبل البلوغ ولم تخلف وارثا من عصبه ولا رحم فصداقها يكون صدقه على الفقراء عنها وعليه الاستغفار من وطىء اليتيمة لان الزوجية لم تصح وقد وطىء من يعلم منه الرضي فعليه التوبة من الصداق والله أعلم .

البـــــاب الســـــابع عشـــــر

في الصبيـــــة اذا تزوجت بـــــازواج

وسألته عن الصبية هل يجوز لوليها أن يزوجها بازواج عدة في صباها على قول من يقول انه موقوف فتختار منهم من شـــــاءت اذا بلغت قال لا يؤمر بذلك عندى ولا يجوز للمرأة الا زوج واحد وينهى عن ذلك الولي فيما عندى انه قيل قلت له فان فعل ذلك الولي وزوجها بهم هل يجوز للازواج كلهم وطيئها في حال صباها الى بلوغها فيكون من رضيت به هو زوجها كان هو أول من تزوجها أو آخر أم كيف الرأى في ذلك قال معى ان ذلك كله موقوف اذا وقع ذلك ولا يؤمر احد منهم بوطيئها ولا يقرب الى ذلك حتى تبلغ فمن رضيت به زوجها فهو زوجها وان رضيت بهم ثبت عندى الأول في العقدة وبطل عندى نكاح الآخرين قلت لـــــه في الصبية اذا تزوجت ازواجا عدة فوطؤها جميعا في حال صباها فلما بلغت رضيت بآخر من تزوجها منهم وقد وطؤها في صباها وعلموا جميعا بوطيئها لهم هل يجوز له المقام معها بعد علمه بوطيء الآخرين لها كان وطيه هو لها في حال الصبا قبل وطيئهم أو بعده أم كيف الحكم في ذلك قال الله أعلم (١) ولا أقول في ذلك شيئا قلت له فهل يلزم كل واحد منهم صداقها بوطئه لها في حال الصبا قـــــال معى ان عليهم ذلك بالوطيء اذا كان على الشبهه قلت له فان تزوجها اثنان في الصـــــبا فوطيئها احدهما في حال الصبا فلما بلغت رضيت بالذى لم يطأها هل يثبت نكاحه ولا يضره وطيء الآخر قال معى انه قد قيل انه يثبت النكاح لمن اتمت نكاحـــــه ورضيت به كان الأول أو الآخر قلت له فان رضيت بهما جميعا في حال واحد في حين بلوغها هل يثبت نكاح الأول منهما ويبطل الآخر قال هكذا معى على معنى ما يخرج عندى قلت له فان كان الذى تزوجها آخر في حال الصبا هو الواطيء

---

(١) الظاهران منعه من ذلك كاف في الجواب على هذا ولا يحل ان يكون لامراة زوجان والعقد علها هو العقد الأول لقوله صلى الله عليه وسلم ايما امراة تزوجها اثنان فهى للأول منهما .

لها فلما بلغت رضيت بهما جميعا هل يثبت نكاح الأول منهما ويبطل الآخر قال يخرج معى ان الأول زوجها ٠

مسـألة :

وحفظت عن أبى سعيد في الصبية اذا مات عنها زوجها فتزوجت بغيره في صباها قبل ان تعتد من زوجها الأول عدة الوفـاة فلمـا بلغت رضيت بالميت ولم ترض بالآخر ان لها ميراثها من الميت وعليها العدة قيل له فكيف تحلف قال معى اتها تحلف انى قد رضيت بزوجى الميت زوجا قيل له ارأيت ان رضيت بهما جمعيا في حين بلوغها قال يقع لى انها اذا رضيت بهما جميعا في وقت واحد ان النكاح الأول يثبت في ترتيب النكاح عندى وعليهما الصداق اذا كانا قد دخلا بها وان لم يدخلا بها ولا احدهما فلا صداق لها على الآخر عندى قيل له فان تزوجت في صباها بالآخر بعد انقضاء عدتها من الميت فلما بلغت رضيت بهما جميعا هل يثبت نكاحها ويكون لها ميراثها من الميت وتكون زوجة الآخر ٠

قال معى انه يثبت نكاحها جميعا ولو رضيت بهما اذا بلغت في وقت واحد ويكون لها الميراث من الميت وتكون زوجة الآخر لأنها قد تزوجت على السنـة بعد انقضاء عدة الوفاة من الميت قلت له ارأيت ان تزوجت بزوجين فلما بلغت رضيت بهما جميعا في وقت واحد هل ينفسخ نكاحهما حتى ترضي باحدهما على الانفراد قال ان كانت تزوجت بهما في عقدة واحدة انفسخ عندى عقدتهما وان كان واحـدا بعد واحـد فرضيت بهما جميعا فمعى ان الأول يثبت على معنى ترتيب النكـاح عندى ٠

مسـألة :

وسألته عن صبية تزوجها أربعة أزواج هل يجوز لها ان يطؤوها جميعا قبل بلوغها فاذا بلغت وضيت باحدهم كان زوجها قال معى انه لا يجوز لهم قلت ان جهلوا ووطئوها جميعا وعلموا جميعا بوطئهم لها فلما بلغت رضيت باحدهم هل يجوز له المقام معها ويحل لها ذلك منه قال معى انه يسعها المقام معه ويسعه المقام معها اذا رضيت به بعد البلوغ قلت له ارأيت ان رضيت بهم جميعا في حال واحد

هل يكون زوجها أول من عقد له النكاح ويبطل الآخرون قال معى ان الأول الذى نزوجها هو زوجها فيما يخرج معى قلت له ارأيت ان حجئ عليهم الحاكم وطيئها واوقفها عليهم الى بلوغها فوطئوها جميعا بعد ان حجر عليهم الحاكم ذلك فلما بلغت رضيت باحدهم هل يسعه المقام معها قال اخاف ان تفسد عليهم جميعا واخاف أن لا يسعه المقام معها على ذلك قلت ارأيت ان سألوا الفقيه من بعد تزويجهم بها عن وطيئها ايجوز لهم ذلك فلم يجز لهم الفقيه وطيئها الا لمن رضيت به بعد البلوغ فوطئوها جميعا بعد حجر الفقيه هل يكون قول الفقيه مثل حكم الحاكم قال لا يبين لى ذلك قلت له ويسع من رضيت به المقام معها قال أرجو أن يسعه ذلك ان شاء الله وأحب التنزه في الفروج والخروج من الاختلاف .

وسألت محمد بن الحسن رحمه الله عن رجل تزوج صبية ثم مات عنها ولم يدخل بها ثم تزوجها آخر قبل بلوغها ودخل بها أو لم يدخل بها فلما بلغت رضيت بالزوج الذى توفي عنها قلت ما يكون لها من الصداق وهل عليها عدة المتوفي عنها زوجها وهل لها ميراث قال ان رضيت بتزويج الرجل الأول الذى مات عنها فلها صداقها كاملا وعليها العدة ولها الميراث قلت فهل لزوجها الأخير مراجعتها ان كان لم يدخل بها قال ليس له مراجعتها دخل بها أو لم يدخل وقد حرمت عليه فلا تحل له أبدا ولو نكحت زوجا غيره سئل عن مراجعة الزوج لها .

قـــال غـــيره

معى انه اذا لم يدخل بها في حال النكاح الذى لم يثبت له ولم يكن نكاحا فلا تحرم عليه بالعقدة والله أعلم .

مســـألة :

واذا تزوج الصبى المرأة البالغ ورضيت به زوجا ثم تزوجت زوجا غيره وانكرت الرضي فان أقام عليها شاهدى عدل بالرضي فرق بينهما وأخذت صداقها ولا تحل لهما جميعا فان ولدت ولدا فيكون الولد لغير رشده أو ولد يرث .

قال أبو الحوارى الولد للاب قلت فان علم هذا الزوج أيضا بتزويجها بهذا الصبى أو غيره وسمع أن عليها بينة بالرضي بتزويج الصبى ولم يقم بأمر الصبى أحد حتى بلغ وطلب زوجته ورضي بالتزويج فرق بينـــه وبينها ولا تحل للأول ولا للآخر وان طلق الصبى لم يجز عليه الطلاق حتى يبلغ ثم يرضي أو يكره .

مســـــألة :

احسب عن أبى على الحسن بن أحمد رجل تزوج صبية وجاز بها ثم طلقها ثم تزوجت زوجا غيره وجاز بها ثم طلقها قلت أيجوز أن يراجعها زوجها الأول بنكاح جديد فعلى هذه الصفة فجـاز للزوج الأول ان يراجع هذه الصـبية بعد الطلاق من زوجها الأخير والله أعلم .

مســـــألة :

واذا تزوج الرجل اليتيمة ولم يعلم ما عندها في ذلك ثم تزوجها تزويجا ثانيا من بعد ما بلغت ثم أظهرت منها الكراهية للزوج فاذا كرهت انفسخ التزويج وبطل ويدركها المتزوج بيمين انها ما رضيت به زوجا ان أراد ذلك .

مســـــألة :

عن الرجل يتزوج الصبية التى لم تبلغ المحيض فلا ترضي به في صباهـــا فيتزوجها رجل آخر قبل أن يطلقها الزوج الأول ولا بلغت بعد فيجوز بها فاذا بلغت رضيت بالزوج الأخير قلت هل يتم هذا التزويج فنعم قد قيل ذلك ان الآخر تزويج تام والأول تزويجه على هذا ينفسخ وقلت ان تزويجها الاخير وجاز بها فلما بلغت أتمت التزويج الأول وقد جاز بها هذا لأخير أعليها منه عدة أم لا عدة عليها وقلت وهل يلزمه صداقها فاما الصداق فيلزمه ولا يبين لي في ذلك اختلاف واما العدة فأحب أن لا يطأها الزوج الأول بعد وطىء الآخر حتى تعتد عدة المطلقة استبراء لرحمها والله أعلم .

البـــــاب الثـــــامن عشـــــر

في توزيـــــج الصبيـــــان اذا بلغوا أو طلق الزوج

والصبية اذا تزوجت فبلغت وغيرت ثبت لها ذلك وهو ان تقول لا أرضي بذلك التزويج أو تقول أنا مغيرة بذلك التزويج ولا أرضي به •

قال عزان بن الصقر في غلام لم يبلغ الحلم تزوج امرأة بالغا بصداق معلوم ودخل بها قبل بلوغه فلما بلغ النكاح كره النكاح قال له ذلك ان شاء أقام معها وهى زوجته وعليه صداقها وان كره المقام معها فله ذلك ولا صداق لها عليه وليس عليها عدة وتخرج بلا طلاق الا أن يكون قد جامعها بعد بلوغه فان عليها الصداق ولا تخرج منه الا بالطلاق قلت فان طلقها قبل بلوغه وبعد ما دخل بها قـــال فلا يلحقها الطلاق ويعزل عنها فاذا بلغ فان أقام معها فهى زوجته ولا طلاق للغلام حتى يحتلم فان اقر انه دخل بها قبل بلوغه أو أقامت عليه بينة انه دخل بهـــا فانها لا تستوجب بذلك صداقها لأن اقرار الغلام لا يجوز وان أقر بعد ما بلغ انه دخل بها وهو صبى لم يكن عليه صداق ولو ان غلاما قال بعد أن بلغ انه اقتسر امرأة وهو صبى فعليه صداقها •

مســـــألة :

قال هاشم عن موسي في صبية زوجها أبوها فلما ادركت انكرت النكاح ولم تمضه قال تخرج وانما لها ما سبق اليها وليس لها غيره •

مســـــألة :

وقال محمد بن محبوب في رجل تزوج صبية غير مدركة مفنظر الى فرجها ثم بلغت فغيرت التزويج قال صداقها لازم له بالنظر اليها •

ومـــن غـــيره

قال محمد بن المسبح برأيه لها مهرها اذا نظر فرجها أو مسه وقال ذلك يقع في نفسي برأيي ووقف هاشم •

مسـألة :

. من الزيادة المضافة واما الصبية التى تزوجت ووطيئها زوجها في صباها ثم رأت الحيض فجهلته فلما علمت غيرت فقيل اذا كانت قد عاشرته بعد بلوغها وجامعها وخلت معه فقد وجب عليها حكم الرضي وقال ومعى أن كراهيتها للزوج على وجهين قد تكره نفسه وهى غير كارهه للتزويج فذلك لا يضر النكاح وقد تكره النكاح ولا تكره نفسه ولا شيئاً منه فلا أدرى ما كانت منه كراهية وقد تكره النكاح في نفسها ولا تغيره وتصبر وهى كارهة .

واما ان بلغ اترابها فغيرت هى النكاح أو رضيت به بعد ذلك فمعى انه قد قيل يجب عليها الحكم بذلك وقيل لا يثبت ذلك عليها حتى تبلغ هىأو لا يرتاب فيها انها بالغ لا تحيض واما ان مس فرجها أو نظر اليه على العمد لمعنى الزوجية ثم غيرت النكاح فهى عندى مثل التى دخل بها من وجوب الصداق وفسادها عليه نبكاح جديد في قول من يقول بذلك .

مسـألة :

وقال عزان بن الصقر في رجل تزوج صبية لم تبلغ ثم طلقها قبل ان يدخل بها قال لها نصف الصداق اذا بلغت وأتمت النكاح وان بلغت ولم تتم النكاح فلا شيء لها .

مسـألة :

وقيل فيمن ملك صبية ونظر فرجها من تحت الثوب أو مسه ثم فارقها فلها عليه صداق كامل اذا بلغت وقالت انه لو لم يطلقها رضيت به زوجا لها وعليها يمين بالله بذلك وان كرهته بعد بلوغها فان عليه صداقها بالنظر الى فرجها والله أعلم .

وان لم يكن نظر الى فرجها ولا مسه ثم فارقها وهى صبية ثم حلفت اذا بلغت انه لو لم يطلقها لرضيت به زوجا كان لها عليه نصف صداقها وان كرهته بعد بلوغها فان عليه صدقها بالنظر الى فرجها والله أعلم .

قال أبو الحوارى لها صداقها تاما مذ يوم فارقها وليس عليها يمين اذا بلغت اذا كان قد نظر الى فرجها أو مسه بيده فان لم يكن نظر الى فرجها ولا مسه بيده فعليها اليمين اذا بلغت انها متممة ذلك التزويج ثم يكون لها نصف الصداق هكذا حفظنا .

مسألة :

وقال أبو على وعن جارية صغيرة زوجها أبوها ودخل بها الزوج وبلغت وانكرت هل يجبر على طلاقها فانها تخرج بلا طلاق ولا صداق فان تزوجها من بعد بنكاح جديد كانت معه على ثلاث تطليقات ولها صداقها عليه بما أصاب منها ولا نعلم على ابيها غرما الا ان يكون غره .

مسألة :

واذا بلغ الصبى ولم يرض بالنكاح فعليه لها يمين بالله ما رضي بها زوجة له بعد بلوغه .

مسألة :

واذا دخل الرجل بالصبية بعد بلوغ اترابها فلا كراهية لها بعد ذلك فان لم يدخل بها فمتى ما كرهته فلها ذلك قبل الرضي واذا كرهته بعد البلوغ قبل الدخول خرجت بلا طلاق ولا عدة ولا صداق فان تزوجها من بعد بنكاح جديد كانت معه على ثلاث تطليقات .

مسألة :

واذا تزوج الصبى بالمرأة فخلا معها ثم يبلغ ــ فلا يرضي بها زوجة ثم تدعى انه دخل بها فلا يقبل قولها وانما يقبل في الرجل الذى تجرى عليه الأحكام .

مسألة :

وقال أن الصبية اذا زوجت ثم بلغت فهى مغيرة حتى يعلم انها راضية والله أعلم .

مسـألة :

وسئل عن رجل تزوج يتيمة لم تبلغ فرضيت به زوجا ودخل بها ثم كرهته بعد البلوغ فلها صداقها وان اطمأنت بعد البلوغ فلانرى لها انكارا وانما رضاها وسخطها بعد البلوغ غيره اذا كانت تحمل الرجال ثم بلغت فغيرت فقد قيل ليس لهـا تغيـير .

مسـألة :

وقيل ان الصبى اذا وطىء زوجته وهى بالغ فأتم التزويج ثم طلقها انمـا يكون لها عليه نصف الصداق وليس ذلك الوطىء يلزمه منه شيء وقال من قـال ان عليه الصداق كله لأنه قد رضي بالتزويج وقد دخل قبل ذلك .

قال المصنف عن أبى سعيد انه يجب لها الصداق كله بوطيئه في الصبا اذا طلقها بعد بلوغه ولا أعلم في ذلك اختلافا قال وان تزوج صبى صبية فوطئها في صبها ثم ماتت الصبية قبل أن تبلغ فلما بلغ الصبى رضي بها زوجة وجب عليه الصداق للورثة ولا ميراث له وان لم يرض التزويج فاذا وطئها على وجه التزويج فقد جاء فيه اختلاف واحب ثبوت صداق المثل عليه على قول من يقول ما أحدث بفرجه على الاقتسار ثبت في ماله فالصبية لا حجة منها ولا عليها وقد ثبت عليه حدث فرجه دون غيره من الاحداث على قول من يثبته .

مسـألة :

وان تزوج الصبية في صباه وصباها ثم مات فلمابلغت رضيت به زوجا فلها ما فرض لها وليها اذا رضيت بالتزويج فلا تثبت عليها عدة لان ذلك ليس بتزويج في لزوم العدة وثبوت الميراث .

مسـألة :

وعن رجل تزوج يتيمة زوجها وليها وكان أمرها واقفا حتى بلغت وتجهز لها ورجع الولي فأشهد لها ثانية بالصداق ولم يعلم رضاها ولا سخطها وانما قبضت

النقد وقبضت الثياب ثم أظهرت الكراهية وطلب الرجل ان ترد عليه الذى له على جهته فأقول أن لم يصح رضاها حتى أظهرت الكراهية فذلك لها وعليها أن ترد على الذى أملك كل شيء صار اليها من الدراهم والذهب والثياب والمتاع على جهته وما أبلت من ذلك ردت عليه مثله الا ما صح انه أمر بفعل فعمل فيه ما قال فهو يرد عليه على ذلك .

مسـألة :

وعن الرجل اذا تزوج صبية وخلا بها ثم طلقها وقال انه لم يجزها ولا مس فرجها ولا نظر اليه وهى صبية فانه لا يصدق في ذلك ولا يكون عليه حكم وذلك موقوف الى بلوغ الصبية فان بلغت وأتمت النكاح وأقرت انه لم يطئهاوقع عليها الطلاق وكان لها نصف الصداق وان أتمت النكاح وأدعت الوطىء منه أو النظر الى فرجها أو مسه من تحت الثوب بيده فالقول قولها مع يمينها ويكون لها صداق كامل ويقع عليها الطلاق وان لم يرض بالنكاح ولم تتمه خرجت بغير طلاق ولم يقع عليها حكم الطلاق لانه لم تكن ثم زوجية تثبت الا برضاها بعد البلوغ فان صدقته انه لم يطئها ولم يكن منه اليها ما يوجب صداقها عليه حرجت بغير صداق ولا نصف وان أدعت عليه ما يوجب الصداق وقد غيرت النكاح انفسخ النكاح وكان عليه لها الصداق مع يمينها أن طلب يمينها فان ماتت هذه الصبية قبل بلوغها كان عليه الصداق كاملا في الحكم الا ان يأتى في ذلك مخرج من مخارج الحق ولا مخرج له في ذلك الا بشاهدى عدل على اقرارها بعد بلوغها أو تصدقه على ما يدعى انه لم يطئها واو أقرت له الصبية في صباها لم يكن ذلك بمزيل عنه وجوب الصداق لانه لا يجوز اقرارها على نفسها والله أعلم بالصواب .

مسـألة :

مكتوبة في آخر الباب الثانى فيمن تزوج صبية ثم طلقها ثلاثا بعد الدخول فلما بلغت غيرت ففيه اختلاف بعض يوجبه من حينه اذا كانت زوجة يجوز لـه وطيئها وبعض لا يوجبه اذا انفسخ النكاح اذ لا طلاق الا بعد نكاح قال ولا أعلم انه قيل ان الطلاق موقوف ولا برآن وانما يوقف برآن الشريطة .

مســـــألة :

. في صبيين تزوجا فلما أدركا قال الغلام لا أريدها ثم بداله فرضي فلا أرى ذلك الا جائزا .

قال أبو عبد الله أحب أن يجدد اذا بلغا فكره ــ احدهما ثم رضي .

مســـــألة :

اختلف في الصبية تبلغ متى يكون لها الانكار فقول يوم تبلغ وقول قبل أن تغسل من تلك الحيضة التى بلغت وفي موضع اذا لم تغير في أول يوم ترى الدم فليس لها بعد ذلك تغيير وقول التغيير لها ما لم تظهر من أول حيضة وقالوا لو انها بلغت ثم لبثت سنة ثم قالت انى منذ بلغت فقد كرهته وما رضيت كان القول قولهـــا .

مســـــألة :

ومن تزوج صبية ثم دخل بها ثم طلقها قبل بلوغها فله ان يشهد على رجعتها قبل بلوغها فاذا بلغت فرضيت به فهى زوجته على نكاحها الأول وان لم ترض به خرجت منه وليس لها عليه الا الصداق الأول الذى وطئها به وليس لها صداق ثاني بوطيئة لها بعد الرد .

الباب التاسع عشر

في تزويج الصبيان اذا مات أحد الزوجين

ومن تزوج صغيرة ثم سافر عنها أو كان حاضرا فلما بلغت انكرت النكاح فانه ان كان المتزوج غائبا حيث تناله الحجة أو لا تناله ورفعت أمرها الى الحاكم فلا ينبغى أن يحكم لها بالتزويج لانها عسى قد رضيت به زوجا بعد بلوغها وقد غابت حجته عن الحاكم واما اذا أرادت هى التزويج وأشهدت شاهدى عدل على التغيير ثم تزوجت لم يحل الحاكم بينها وبين التزويج وكانت للغائب حجته عليها يوم واذا تزوج الرجل الصبية ودخل بها ثم مات من قبل ان تبلغ كان لها صداقها تاما في ماله ولها ميراثها في ماله اذا بلغت وأتمت النكاح وعليها يمين بالله ان لو كان حيا لرضيت به زوجا فان بلغت ولم تتم النكاح لم يكن لها منه ميراث وكان لها منه صداقها وان كان لم يدخل بها ومات قبل بلوغها كان لها صداقها وميراثها اذا بلغت وأتمت النكاح وعليها يمين بالله كما ذكرت لك وان لم تتم ذلك النكاح فلا صداق لها ولا ميراث .

مسألة :

وقال موسي بن على في رجل ملك صبية ثم ماتت من قبل ان تبلغ قال لا شيء لها ولا شيء له .

مسألة :

وقال عزان بن الصقر رحمه الله في رجل تزوج صبية فماتت قبل أن يدخل بها فلا شيء لها وكذلك يوجد عن محمد بن محبوب رحمه الله انه لا صداق لها .

مسألة :

والصبى اذا ملك امرأة بالغا ثم ماتت المرأة فعلى الصبى يمين بالله اذا بلغ ان لو كانت حية لرضي بها زوجة له ثم يرثها وذلك اذا كانت المرأة راضية .

مسألة :

واذا تزوج الرجل صبية زوجة وليها فماتت الصبية من وطيء الرجل فعليه

ديتها في ماله اذا علم انها صبية واذا لم يعلم انها صبية فديتها على عاقلته وكذلك المرأة البالغة اذا ماتت من وطيئة فديتها على عاقلته .

مسـألة :

وقلت ان طلقها وهى صبية ثم ماتت من قبل ان تبلغ أيلزمه صداقها فان لم يكن دخل بها ولا مس فرجها ولا نظر اليه من تحت الثوب لم يلزمه لهـا صداق والله أعلم .

مسـألة :

في الرجل يتزوج الصبية فيموت احدهما قبل بلوغ الصبية قال ان كانت الصبية هى التى ماتت فلا ميراث لزوجها منها كان بالغا أو صبيا وان كان دخل بها وهو بالغ حكم عليه بالصداق منها كان بالغا أو صبيا وان كان دخل بها وهو بالغ حكم عليه بالصداق لورثتها ولا يكون لها منه ميراث .

وان كان الزوج هو الميت وكان بالغاً انتظر بها حتى تبلغ فان ادعت الرضي وطلبت الصداق والميراث استحلفت لقد رضيت به زوجا لو كان حيا ثم يقضي لها بالصداق والميراث وان لم تحلف لم تقض صداقا ولا ميراثا الا ان يكون دخل بها كان صداقها على الذى أجازه وأمكنه منها .

ولا أرى على الصبى صداقا لانه لم يستكرهها .

وقد كان محمد بن محبوب رحمه الله يقول اذا استكره الصبى الصبية فغلبها نفسها حتى يفتضها فصداقها في ماله وليس على عاقلته من ذلك شيء وان افتضها بأصبعه فغقرها على عاقلته اذا شهدت بذلك البينة .

مسـألة :

وقال في صبى تزوج امرأة بالغة وضمن عليه والده بالصداق والصبى لم يبلغ والمرأة التى تزوجها بالغة ورضيت بالتزويج والصداق ومكثت ما شاء الله ثم ان

المرأة هلكت ولم يبلغ الصبى هل يرثها قال ينتظر الغلام حتى يبلغ فان رضي بالتزويج ورثها ولها الصداق وان كره فالصداق لها ولا يرثها •

مسـألة :

في الصبية تموت قبل البلوغ ولها زوج فان دخل بها فعليه الصداق ولا ميراث له ان كانت يتيمة والتى لها أب ان عليه الصداق وله الميراث على قول بالنكاح الأول والله أعلم •

مسـألة :

في الصبى اذا تزوج ثم بلغ واما الصبى اذا تزوج امرأة كبيرة ووطيئها في صباه ثم بلغ فمعى انه في بعض القول انه ان لم يطئها بعد البلوغ ولم يرض بالتزويج فله ذلك ان يغير التزويج وكذلك عندى فيما يسعه •

وأما في الحكم فاذا عاشرها بعد بلوغه وخلا بها أو أغلق عليها بابا أو أرخى عليها سترا خاليا بها بعد بلوغه كان ذلك مما يلزمه ثبوت حكم التزويج عليه وكذلك الصبية اذا حاضت ولم تغير بعد ان حاضت وغسلت فهى عندى مثل الصبى ما لم يصح رضاها بالتزويج أو معاشرتها للزوج وخلوته بها كما وصفت لك فلها عندى في بعض القول التغيير في الحكم وفيما يسعها اذا لم ترض بالتزويج وانظر في ذلك •

البـــــاب العشـــــرون

في تزويـــــج الأقلـــــف

الوضاح بن عقبة عن عمر بن المفضل في رجل أقلف ملك امرأة فقال انا أختتن فاختتن قال تزويجه جائز اذا اختتن ان شاء الله قلت ارأيت ان دخل بها وهو أقلف قال ايفرق بينهما قيل وان اختتن قبل الدخول بها تم النكاح ولا يفرق بينهمـــا وقول حتى يتزوجها بعد الختان بنكاح جديد .

مســـــألة :

سألت أبا سعيد عن رجل تزوج امرأة ودخل بها فاذا هو أقلف ثم اختتن هل يجوز لهما القيام عند بعضهما بعض قال فمعى انه قد قيل انه لا يجوز اذا دخل بها على ذلك أو مس فرجها أو نظر اليه بذلك التزويج لانه تزويج فاسد قيل ولها صداقها اذا دخل بها قلت فان كان له عذر في ختانه أو لم يكن له عذر فالقول فيه واحد قال معى ان القول فيه سواء قلت فمن أين ثبت له حجر ذلك ويحرم المقـــام عليهما اذا وطيئها وهو أقلف من السنة أو من الاجماع قال معى انه من اجماع اصحابنا من المسلمين لا أعلم بينهم اختلافا وانما قلته لك على ما قيل عنهم .

مســـــألة :

قال أبو سعيد في جواب له في الأقلف من أهل القبلة هل يجوز ان يزوج الذمية من أهل الكتاب فلا أعلم في ذلك شيئا موكد من قول أهل العلم ولكن يعجبنى أن يلحقـــه معنى الاختلاف فلا يبعد عندى ان لا يقرب الى تزويج مسلمـــــة ولا كتابية لان الأصل فيه مشتبه بالمجوس من المسلمين لا بأهل الكتاب ولا يجوز له على حال المجوس .

ولا يحل له في دين الاسلام فقد حسن فيه المنع عندى من تزويج أهل الكتاب والمسلمين بمعنى ما خرج به من الشبه بغيرهم فهذا فصل لانه قد قيل عن النبي صلى الله عليه وسلم من تشبه بقوم فهو منهم ويخرج عندى ان لا يحجر عليـــه تزويج أهل الكتاب لان الذى في أهل الكتاب من الشرك والجحود أشد مما به هو

من القلفة وقد اطلق الله لاهل القبلة تزويج أهل الكتاب وقد حرم الله على المؤمنات الزانى من أهل القبلة واطلقه للكتابية ولو لم تكن زانية والزانية من أهل القبلة والزنا محرم بالكتاب من الزانى من أهل القبلة على المرأة من أهل القبلة الزانية ومطلق له الكتابية ولو كان زانى ولم تكن هى زانية ولو كانت زانية محدودة من أهل القبلة كانت مطلقة له ومطلق لها وكذلك عندى الزانية من أهل الكتاب المحدودة المعنى في ذلك بهذا مطلقة للمحدود من أهل القبلة ولو كانت مشركة محدودة على معنى الزنا وكذلك المحدودة من أهل الكتاب ومطلق لها الكتابى ومطلقة له ولو لم يكن محدودا وانما حرم ذلك على المؤمنين والزانى من أهل القبلةتزويجهمحجور على المرأة من أهلالقبلة ماخلا المحدودة مثله ومطلقلهالكتابية ومطلق لها لو كانت غير محدودة فالزنا عندى بالكتاب محرم والاقلف بمعنى الانفاق من قول اصحابنا ولعله لا يتفق عليه من قول قومنا فليس الأقلف عندى بالتحريم أشد من الزانى ويخرج فيه عندى ان يطلق له من نساء أهل الكتاب من لا يدين بالختان ويحجر عليه من أهل الكتاب نساء من يدين بالختان ممن لا يدين بالختان وقد قيل ان النصارى أو منهم من لا يدين بالختان فمن لا يدين بالختان فهو يشبه في دينه ان يحل منه ما يشبه به في الأصل من أحل بالحكم فاعجبنى ان يفرق في مثل هذا حكم اليهود اذ هم يدينون بالختان وحكم النصارى ان كانوا لا يدينون بالختان لان أصل استحلال نسائهم انما جرى يشبه من أحكام رجالهم اذا قرؤا الكتاب ولو لم يقرين فثبت ان أحكامهن لحق بهم وبمعناهم فهم في الأصل مطلق نكاحهم لأهل القبلة بالكتابية وهم والاقلف من أهل القبلة يشتبهون بالقلفة التى خالف أهل القبلة واليهود من أهل الكتاب وحجر به على المسلمة اذا خالف السنة من أهل الملة واذا كانت الملة كلها مجمعة على الختان فتركه فلم يكن منهم من خالف جميع ملتهم وكذلك اليهود يلحقه معنى ذلك منهم بالشبه فافهم معانى ما و صفت لك وانظر فيه واعرضه على أهل العلم من المسلمين وآثارهم وان كنت قد وطئت في ذلك اثراً وقد سمعت فيه خبرا فاحب ان تفيدنى ذلك ولو سمعته من العامة أو من ضعفاء أهل الاستقامة فان الفائدة هى ان تجد البغية التى تشبه معنى الحق والله أعلم بالصواب .

البـــاب الحـــادى والعشـــرون

في نكـــاح المشركـــات من الحرايـــر والامـــاء

ومن جامع ابى محمد قال الله عز وجل ولا تنكحوا المشركـات حتى يؤمن فحرم جميع المشركات بعموم هذه الآية ثم خص من جملة ما حرم نكاح المشركات الكتابيات لقوله عز وجل والمحصنات من المؤمنات والمحصـنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم فخص المشركات الكتابيات من سائر جميع ما حرم من المشركات ونحو ذلك ما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع ما ليس معك فكان هـــذا تحريما عاما لا يجوز للانسان بيع شيء ليس في ملكه ثم خص من جملته السلم وهو بيع ما ليس معك .

مســـــألة :

ولا بأس ان تزوج المسلم من أهل الذمة اربعا قال ابو المؤثر نعم وطلاقهن كطلاق المسلمات .

مســـــألة :

ولا يجوز للعبد ولا للحران يتزوج اماء أهل الكتاب وامـــا امرأة من أهل الكتاب تزوجها رجل منهم ثم طلقها هل يتزوجها رجل من المسلمين بعد انقضاء عدتها فنعم قد أحل الله تزويج نسائهم المحصنات قلت فالمحصنات ما هن قـــال الحرائر .

مســـــألة :

ولا يجوز تزويج المجوسية ولا السامرية ولا الصابئية لان اللـــه حرم المشركات واباح من الجملة الكتابيات وهؤلاء ليس من الكتابيات ولا أعلم ان أحداً أجاز تزويج المجوسيات الا ما ذكرعن حذيفة ان امرأته كانت مجوسية وقول ان الرواية عنه ضعيفة لا خبر مرسل وروى انه تزوجها نصرانية فتمجست وقد قال الله انما انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا وان كنا عن دراستهم لغافلين فذكر ان

الكتاب انزل على اليهود والنصارى ولم يذكر طائفة ثالثة والله أعلم الدليل ان نكاح أهل الشرك صحيح قوله تعالى وامرأته حمالة الحطب فلو لم يكن نكاحا تاما لم يقل الله وامرأته •

مسألة :

وذكر لنا ان العاصي ابن الربيع كان تزوج زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مشرك وكان يومئذ نكاح المسلمات بالمشركين حلال فلما كان وقعة بدر وانزل الله الهجرة خرجت زينب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وحرم الله نكاح المشركين بالمؤمنات فلبثت سنة فيما ذكر وخرج العاصي بن الربيع الى النبي صلى الله عليه وسلم فآمن فردها النبى صلى الله عليه وسلم اليه بانكاح الأول قال أبو الحسن انه رد ابنته زينب الى العاصي بن الربيع بعد أن أسلم بعد سنة •

الدليل ان نكاح أهل الشرك صحيح قوله تعالى وامرأته حمالة الحطب فلو لم يكن نكاحا تاما لم يقل الله وامرأته ومن أسلم فتزوجت زوجته المشركة برجل من أهل دينها ثم أسلمت فانها لا ترجع الى زوجها الأول الا بنكاح جديد ان رغبا وكذلك ان أسلم فتزوج اختها في الاسلام ثم تزوجت هى فلا يتراجعان ولو كانت اختها قد ماتت لانه تزوج فحرمت عليه وانقطعت عصمتها وكذلك أن تزوج في الاسلام اربعا فقد انقطعت عصمة نسائه المشركات فلا رجعة بينهم اذا أسلموا •

مسألة :

ولا يحال بين أهل الذمة ان يتزوج بعضهم من بعض وان تزوج مشرك مشركة ولم يدخل بها حتى أسلمت فانها لا تزوج بابنه ولا بابيه في الاسلام وكذلك هو اذا أسلم لا يتزوج أمها في الاسلام •

مسألة :

وليس للرجل اكراه زوجته الكتابية على ترك ما في شريعتها واثبات ما ليس بواجب في ملتها لان العهد قد ثبت لهم على ترك ما في شريعتهم ولا يلزموا ما ليس بواجب عليهم في صلتهم •

مسـألة :

وسألته عن رجل تزوج أربع نسوة من أهل الكتاب عن قتادة والحسن انهما كانا لا يريان بذلك بأسا وبه نأخذ وهو من جامع أبى صفرة .

مسـألة :

وسألته عن نصرانى تزوج امرأة من أهل القبلة فلما علم انها لا تصلح لـه صلى قال يفرق بينهما ولا تحل له ابداً ويعزر قال غيره وجدت انه يضرب ضربا شديدا اذا كانا جاهلين لا يعلمان فان كان زنى بها وطاوعته اقيم عليهما الحد ان كانا محصنين وان كانا بكرين جلدا وان اغتصبها نفسها قتل .

قال محمد بن محبوب وتأخذ صداقها من ماله .

مسـألة :

وعن رجل تزوج امرأة مجوسية على شرط أن تصلى فصلت وجامعها بعدما صلت قال يفرق بينهما ولا يتزوجها بعد ذلك اذا كان ملكها وهى مجوسية .

مسـألة :

قال الله تعالى ولا تمسكوا بعصم الكوافر قال ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن الآية وقال والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم الى قوله ذلك لمن خشي العنة منكم فاباح نكاح المحصنات من أهل الكتاب من المؤمنات ودخل فيهن الاماء فاباح المحصنات من أهل الكتاب قال اصحابنـا لم يدخل معهن الاماء منهن في الاباحة قال أبو حنيفة لما كان نكاح المحصنات من المؤمنات الحرائر مباحا بالنص ودخلن فيهن الاماء وجب أن يكون الاماء من أهل الكتاب يدخلن مع المحصنات من أهل الكتاب قياسا واحتج بقوله والمحصنات من المؤمنات والمحصنة تحتمل في الظاهر كل مؤمنة عفيفة لان العفة احصان .

مسـألة :

ومن جامع ابن جعفر وقيل لا يتزوج المسلم الذمية حتى يشترط عليها خمس خصال لا تشرب الخمر ولا تأكل لحم الخنزير ولا تعلق الصليب وان تغتسل من الجنابة وان تحلق العانة وان كرهت ان تضمن له هذه الخصال فقيل لا يتزوجها المسلم .

مسـألة :

وعن رجل تزوج نصرانية واشهد على نكاحه قوما مسلمين غير انه لم يشترط عليها ما اشترط على النصرانية قال النكاح جائز وهى امرأتهيخبرها بالشرط فان أقرت به أمسكها وان ابت فارقها فان أشهد بينه نصرانية فسد النكاح لان النصارى ليس من أهل الشهادات .

مسـألة :

أحسب عن أبى على الحسن بن أحمد واليهودية اذا اشترط عليها المسلم عند تزويجه بها الخصال التى قالوا بها فلم تقبل له بذلك فتزوجها ما يكون هذا التزويج فبعض لا يرى له تزويجها اذا لم تقبل له بذلك وأحسب انه يوجد ترخيص في ذلك لان الله تعالى أجاز تزويج أهل الكتاب ولم يشترط في ذلك شرطا والشرك أعظم من ذلك .

مسـألة :

وسألته هل يتزوج الرجل اليهودية والنصرانية على المسلمة قال لا بأس بذلك.

مسـألة :

وعن رجل تزوج نصرانية أله أن يطأ ها في صومها قال لا .

مسـألة :

وسألته عن المسلم اذا تزوج النصرانية واليهودية ثم طلقها واحدة هل يجوز

له أن يردها بغير ولي قال ففى بعض قول اصحابنا ان طلاقها ثلاث تطليقات وعدتها ثلاث حيض لأنها حرة وفي بعض قولهم ان طلاقها واجدة وعدتها حيضة واحدة لان لها ثلث ما للمسلمين من الدية وكذلك عليها ثلث ما عليها من الطلاق والعدة ويعجبنى هذا ولا أحب أن يردها الا بتزويج بعد ان تتزوج زوجا غيره ويدخل بها ثم يموت عنها أو يطلقها •

مسـألة :

عن امرأة من أهل الحرب تزوجها اسير من المسلمين واظهر النصرانية وأقام معهم ثم وجد سبيلا فهرب فانها لا تحل له ابداً وان أسلمت لانها حربية وان ابت أن تسلم وارادت الرجوع الى بلادها فليس للمسلمين أن يمنعوها لان زوجها قد أمنها وان كان في بطنها ولد فاحكامه أحكام المسلمين وان ادرك الحلم وكفر قتل •

مسـألة :

من كتاب الأشراف واختلفوا في النصرانية تكون تحت المسلم تجنب قال مالك لا تجبر على الاغتسال من المحيض وقال الشافعى في كتاب تجبر وفي كتاب لا تخبر على الاغتسال من المحيض وقال الأوزاعى نأمرها بالاغتسال من الجنابة والحيض وكذلك قال مالك • قال أبو سعيد معى انه يخرج في قول اصحابنا ان المسلم لا يتزوج النصرانية حتى يشترط عليها الغسل من الجنابة والمحيض وذلك مما يشترط عليها واذا ثبت معنى ذلك ثبت عندهم ان عليها له ان تغتسل من الجنابة في الحكم واما في التعبد عليها هى فلا يخرج انها مجبورة على هذا ولا على هذا الا ان يكون ذلك في كتابهم واما في معانى ما يلزمها له في حكم المسلمين فاذا طلب ان تغتسل من المحيض ثبت ذلك عليها بحكم الكتاب لانه حرام عليه وطيئها الا به فهى ماخوذة بالحكم فهذا عندى يخرج بمعانى الاتفاق انه عليها والله أعلم •

مسـألة :

وعن العبد اذا تزوج امة يهودى بغير اذن سيده وولدت أولاداً هل يجبر الذمى على بيع أولاد أمته فنعم يجبر على ذلك ويباعوا فيمن يزيد ولا يجوز للعبد ولا للحر أن يتزوج اماء أهل الكتاب .

مسـألة :

قلت فهل يجوز للعبد من المسلمين أن يتزوج حرة من أهل الكتاب قال نعم والمجوسية اذا تحولت الى النصرانية لم يجز للمسلمين نكاحها وكذلك اليهودية اذا تحولت الى المجوسية لم يجز نكاحها .

مسـألة :

قال أبو عبد الله اذا تزوج النصرانى أو يهودى بمجوسية فكره ذلك أحد من اليهود أو النصارى ورفع ذلك الى المسلمين منعوه من تزويجها فان كان قد دخل بها فرق بينهما لانه لايجوز ان يتزوج مجوسي بامرأة من أهل الكتاب لانه لو احتج وليها فقال ان يتزوج بها المجوسي فجاءت بولد منه لم تحل ذبيحته ولا مناكحته ونحن يحل ذلك منا للمسلمين وفيما بينا لك حجة له .

وفي موضع قال أبو على الخراسانى اذا أراد مجوسي يتزوج يهودية ورضيت به وكره أبوها فان للمسلمين ان يجبره على أن يزوجها لانهما أهل شرك فان أراد أحد منهم أن يتزوج بعابدة وثن لم يحل المسلمون بينها وبينه اذا رضيت به ومن جواب أبى عبد الله ويجوز ان يتزوج المجوسي اليهودية والنصرانية ولو كره ذلك وليها اذا رضيت هى وان لم يكره ورغبا جميعا .

مسـألة :

واذا تزوج المجوسي بامة أو ابنته أو أخته أو ذات محرم منه فانهما يتركان

على حالهما ولا يفرق بينهما الا ان تطلب هى الى المسلمين فانه يحكم بينهما بكتاب الله ويفرق بينهما وانما قبلت منهم الجزية على أن يتركوا على دينهم وقد علمنا انهم يستحلون الأمهات والبنات •

مسـألة :

ومن زنى بامرأة في الشرك ثم أسلم فله أن يتزوج بها فان كان تزوجها وهما مشركان ووطئها في الحيض وفي الدبر ثم أسلما فعن ابن محبوب انه قال عسي أن يكون كزناءه بها في الشرك ورآها له حلالا وليس للمسلم أن يتزوج المجوسية اذا أسلمت جبرا وكذلك المجوسي اذا أجبر على الاسلام لم يحل للمسلم أن يتزوج بهـا •

الباب الثاني والعشرون

في الزوجين اذا كانا مشركين ثم أسلما أو أحدهما

ومن أسلم فتزوجت زوجته المشركة برجل من أهل دينها ثم أسلمت فانها لا ترجع الى زوجها الأول الا بنكاح جديد ان رغبا وكذلك ان أسلم فتزوج أختها في الاسلام ثم أسلمت هى فلا يرجعان ولو كانت اختها قد ماتت لانه تزوج اختها فحرمت عليه وانقطعت عصمتها وكذلك ان تزوج في الاسلام اربعا فقد انقطعت عصمة نسائه المشركات ولا رجعة بينهم اذا أسلمت • وعن أبى عبد الله رحمه الله في اليهودى والنصرانى تكون له زوجة بهودية أو نصرانية فيغيب كل واحد منهما عن صاحبه مشركين فتسلم المرأة ولا تعلم زوجها أسلم أو لم يسلم أتزوج قال نعم اذا أسلمت وانقضت عدتها ولم تعلم انه أسلم فانها تزوج قلت فان علمت انه أسلم بعد ان أسلمت وانقضت عدتها قبل أن تتزوج بعد ان أسلمت وانقضت عدتها قال يتم تزويجها في هذا ولا ترد الى الأول لان عليه أن يعلمها اذا أسلم وكذلك لو أسلم زوجها الاول قبل أن تسلم المرأة ثم انها أسلمت وانقضت عدتها وتزوجت ولم تعلم باسلام زوجها الأول قال الآخر أولى بها وقيل وكذلك اذا أسلم الرجل ولم يعلم ان المرأة أسلمت فتزوج أختها ثم علم انها كانت أسلمت قبله فانه يتم نكاحه بأختها اذا لم يعلم •

قال أبو الحوارى وهذا اذا كانا مشركين من غير أهل الكتاب فان كانا من أهل الكتاب وأسلم الزوج ولم تسلم امرأته فهو أولى بها وليس له أن يتزوج اختها علم أنها امرأته أسلمت أو لم يعلم بها الا أن يطلقها وهذا اذا كانا من أهل العهد وان كانوا من أهل الكتاب من أهل الحرب فهو كما قال والامة ليس في هذا كالحرة اذا كان للذمى امة ذمية مثله ثم غاب وأسلمت لم تبع حتى يعلم انه مشرك فان بيعت لمولى ووطيئها وقد كان سيدها الأول أسلم ردت اليه وكذلك أن أسلم من بعد •

قال أبو الحوارى اذا باعها الامام بعد أن صح انه مشرك فقد مضي البيع أسلم اليهودى من بعد أو لم يسلم •

مسـألة :

وقال من قال في الذى يكون مشركا ويكون له عشر نسوة في الشرك أو أكثر ثم يسلمون جميعا ان له أن يمسك الأربع الاوائل منهن ويدع البواقى وقال من قال يختار منهن اربعا من نسوته عقد عليهن في عقد واحدا أو عقود .

وبه قال الشافعى .

قال أبو حنيفه الاختيار لا يجوز فان كان في عقد بطل نكاح الجميع وان كان تزوج بهن في عقود فنكاح الأربع الأوائل صحيح ونكاح الاواخر باطل وكذلك قيل في مجوسي تحته أختان ثم أسلموا جميعا قال من قال الاولى امرأته وقال من قال حرمتا عليه جميعا .

مسـألة :

وعن أبى على في المجوسي اذا طلق امرأته ثلاثا ثم أسلما ان له ان يتزوجها ولو لم تزوج زوجا غيره ولينظر في ذلك لانه قد قيل أيضا اذا كان ذلك الطلاق جائزا في دينهم لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره .

واذا أسلم الرجل فله أن يتزوج أخت امرأته من ساعته الا أن تكون من أهل الكتابين ولا ينتظران قضاء عدة الأخرى في الشرك وفي موضع اذا أسلم الرجل وله امرأة مشركة ولها أخت مسلمة فانه ينتظر مقدار عدة اختها المشركة فان أسلمت قبل انقضاء العدة والا فجائز له أن يتزوج أختها وفي صداقها اختلاف .

مسـألة :

وقال أبو أيوب ومحبوب في مشرك له امرأتان أختان وأسلم الرجل وأسلمتا قال ان لهايكن دخل بهما فالأولى التى تزوج بها امرأته وان كان دخل بهما ووطيئها جميعا فلا يحلان له ابداً فان وطىء واحدة والأخرى في ملكه فسدتا عليه جميعا .

وقال محمد بن محبوب اذا وطىء التى تزوج بها آخر فسدتا عليه جميعا وان

كان انما وطىء الأولى ولم يطء الآخرة فرق بينه وبين الآخرة ولا مهر لها وتكون الأولى زوجته .

مسـألة :

والنصرانى والمجوسي اذا أسلم وأسلمت زوجته ثم وطيئها قبل أن يختتن حرمت عليه الا انه قد قيل اذا أسلم في الشتاء وخاف على نفسه أن اختتن في ذلك الوقت فانه يجوز له ان يؤخر الختان الى الوقت الذى يمكنه فيه الختان فان وطيء في هذا الوقت الذى فيه معذور منه في تأخير الختان قبل ان يختتن فما اتقدم على تحريمها عليه ويقع الصلاة ولـتؤكل ذبيحته ولا يصلى خلفه .

مسـألة :

وقال محمد بن محبوب في نصرانية أسلمت ثم أسلم زوجها من بعد سنة أو أقل أو أكثر ولم تزوج بعد قد يدركها وتكون على نكاحها الأول مـا لم تكن تزوجت فان لم يكن دخل بها ولم يكن لها عليه صداق من قبل أو كان لها عليه عليه صداق خمراً أو خنازير فانه يكون لها صداق مثلها والله أعلم بالصواب .

مسـألة :

قال أبو سفيان قال أبو عبيدة في النصرانية تكون تحت النصرانى فتسلم المرأة ان الاسلام لا يزيدها الا خيرا ان لها صداقها منه كـاملا الا ان يكون خمرا أو خزيا فانها يحل لها أن تأخذه وقول لا صداق لها .

نصرانية أسلمت قبل زوجها ولم يدخل بها فعن ضمام لها نصف الصداق .

قال أبو عبيدة لا صداق لها وهو قول الربيع .

مسـألة :

أحسب عن الربيع وسألته عن نصرانية أسلمت ولها زوج نصرانى فأسلم قال هو أحق بها ما لم تتزوج غيره ولو أتى عليها عشر سـنين أو أكثر من ذلك وفي موضع أجمع المسلمون على أن الذميين اذا أسلما في وقت واحد انهما على نكاحهما

الأول فان أسلمت هى قبل الزوج ثم أسلم الزوج بعدها كانا على نكاحهما الأول وليس في هذا اختلاف وانما اختلفوا في المشركة تسلم ولها زوج لم يسلم حتى خرجت من العدة انه لا يدركها •

مسـألة :

وسألته عن رجل من أهل الكتاب وهو من أهل الحرب أسلم وله أربع نسوة ايتزوج من الغد ويتزوج بأخت امرأته قال يتزوج ان شاء من الغد وانى لأكره أخت امرأته ولو فعل ما قلت انه حرام اذا حل له اربع فالاخت مثلهن فان تزوج بعد ما أسلم ثم أسلمت نساؤه التى ترك في الحرب فلا سبيل له اليهن قد حرمن عليه وان لم يتزوج بعد ان أسلم فهو احق بهن ما لم يتزوج •

مسـألة :

وسألته عن رجل من أهل الحرب أسلم وتزوج امرأة أو أثنتين وله أربع نسوة في أهل الحرب فاسلمت امرأة من نسائه هل له عليها سبيل قال لا اذا تزوج بعد انقطاع الأربع التى في الحرب ان كانت واحدة أو ثلاثا فتزوج في الاسلام واحدة ثم اسلمن فهو احق بهن قلت فان نساؤه في أهل الحرب ثلاث فتزوج اثنتين قال فسدت عليه الثلاث •

مسـألة :

وقال في رجل من أهل الكتاب أسلم وله زوجة لم تسلم قال لها صداقها عليه ان كان دخل بها •

مسـألة :

قال أبو معاوية في مجوسي تزوج امرأة ثم اسلم قبل أن يدخل بها فقال من قال اذا أسلم من قبل أن يدخل بها فلها نصف صداقها وقال من قال لاشيء لها •

ومن غيره وكذلك اذا أسلمت المجوسية قبل ان يدخل بها فقول لها نصف الصداق وقول لا صداق لهـا •

مسـألة :

الضيا واذا أسلم مشرك وتحته امرأة وابنتها وست نسوة واسلمن أيضا فما أحب أن يمس واحدة منهن ابداً .

مسـألة :

عن أبى عبد الله فيمن أسلم من شركه وله امرأة لم تسلم فتزوجت في عدتها بعد اسلام زوجها ثم أسلمت وبعد لم تنقض أو انقضت فان كانت في وقتها لـه عدة فتزوجت فيها فان ذلك نكاح باطل وهو بالخيار اذا أسلمت ان شاء تمسك بها علـى نكاحها وان شاء خلاها وكذلك ان أسلمت هى وهو مشرك فتزوجت في عدتها فالقول فيها مثل ذلك قال غيره اذا كان التزويج باطلا فهما على نكاحهما الأول على ما قيل ولا تبين منه الا بطلاق أو غيره مما يخرج المرأة من زوجها وقد قيل ليس للزوج تركها بغير طلاق ولو لم يجز حتى ماتت أو مات توارثا وكذلك ان كان هو المشرك وهى المسلمة اذا كان ذلك على نكاح جائز في دينهم .

مسـألة :

وقال الوضاح بن عقبه ومحمد بن محبوب وبشير بن المنذر في امرأة يهودية غاب عنها زوجها وراء البحر ثم أسلمت انها تتزوج ولا تنتظر زوجها اذا كان خرج مشركا .

قال أبو سعيد اذا انقضت عدتها ان كان دخل بها فمعى انه كذلك .

مسـألة :

وسألته عن مشرك من أهل الحرب تحته امرأتان اختان أسلم واسلمتا هل له أن يقيم على احديهما قال ان كان دخل بهما جميعا في الشرك فسدتا عليه وان كانت الآخرة لم يطيئها امسك الأولى وفسدت عليه الآخرة فان ماتت التى جاز له نكاحها أو طلقها فله ان يتزوج اختها التى لم يكن وطيئها .

وكذلك اليهود والنصارى والمجوس .

مسـألة :

من الزيادة المضافة مشرك أسلم وتحته امرأة وابنتها قال يفارقهما .

قال غيره ان كان دخل بهما أو بالأخرة منهما فكما قال وان لم يكن كذلك حبس الأولى منهما قلت فان كانتا اختين قال ان كان دخل بهما فليفارقهما وان كان لم يدخل بهما فليحبس الأولى منهما ويترك الآخرة .

قال غيره وقد قيل يحبس من شاء منهما وقيل ان كان دخل بهما أو بالآخرة وقول يحبس الأولى منهما وفارق الآخرة .

مسـألة :

فيمن أسلم من أهل الكتاب وهو من أهل الحرب وله أربع نسوة قال ان كان من أهل الحرب فقد انقطعت عصمتهن الا ان يسلمن واما ان كان من أهل الكتاب فهن نساؤه على النكاح الأول لان المسلم يحل له نكاح أهل الكتاب من النساء وأما العدة من أهل الحرب اذا أسلم الرجل وتحته أربع نسوة فقول لا عدة عليه منها وقول عليه العدة ولا يتزوج حتى تنقضي عددهن وعدة الأخت وكذلك اذا أسلمت المشركة ولم يسلم زوجها فقد بانت منه عصمتها الا ان يسلم وفي العدة اختلاف على نحو من أسلام الزوج أن انقضت عصمته منها قيل فان أسلم فقال لا أريدها ثم قال بعد ذلك أريدها فلا يلحقها اذا كان قال في أول الأمر لا أريدها .

البـــاب الثـــالث والعشـــرون

في تزويـــج المرتـــدين

ومن جامع ابن جعفر واذا ارتدت المرأة وتزوجت في أهل الحرب ثم أسلمت فهما على نكاحهما وأيهما أسلم قبل الآخر وادرك الزوج زوجته لم تزوج فهما على نكاحهما ولو خلا لذلك سنون كثيرة ما لم يتزوج الزوج أربعا أو يتزوج باخت امرأته في الشرك ومن غيره وان أرتدت وتزوجت في ردتهـــا ثم تابت ورجعت فلا يحرمها ذلك على المسلمين لانه ليس بمنزلة الزنا ــ ويهدر عنها ذلك

مســـــألة :

والمرتد اذا تزوج بأخت امرأته في الشرك ثم رجع الى الاسلام ولم تتزوج الأولى فقد انقضت هذه العصمة الأولى وانفسخت عدتها حيث تزوج باختهـــا الا ان يفارقها ويتزوج الاولى بنكاح جديد اذا انقضت عدة الأخرى .

قال أبو الحوارى وهذا اذا دخل بالآخرة .

وسألته عن رجل كفر بعد اسلامه فتزوج في أهل الحرب ثم تاب وما تزوجت امرأته من نسائه هل له عليها سبيل قال لا فان كان انما ترك ثلاث نسوة أو اثنتين غير انه قد تزوج في أهل الحرب واحدة فلا سبيل له على شيء منهن فان كان لم يتزوج فهو أحق بهن .

مســـــألة :

قال أبو معاوية ان امرأة المرتد تخرج بغير طلاق اذا ارتد وتعطى صداقها من مالـــه .

مســـــألة :

وسألته عن اليهودية اذا تزوجها المسلم وهى من المعاهدين ثم لحقت بأهل الحرب وكانت منهم هل ينفسخ نكاحها له قال هكذا اذا صارت بحد من لا يجوز

له تزويجها ان لو كانت قبل التزويج قلت له فان رجعت من أهل الحرب الى أهل العهد وأرادها هل يكونان على النكاح الأول قال معى انها اذا كان تزويجهـــا في الأصل صحيحا ثم تحولت الى ما تفسد به من وجهة الملة والمذهب فلم تزوج هى في حال ذلك ولا تزوج أربعا ولا أختها ولا عمتها ولا خالتها ولا فسدت عليه بوجه من الوجوه حتى رجعت الى ما يحل لها ويحل له فيعجبنى ان تحل له وتكون معه الى النكاح الأول قلت له فان تزوج اختها أو عمتها ولم يطيئها فلما رجعت الى أهل العهد طلق التى تزوجها وأرادها هى هل يكونان على النكاح الأول مالم يدخل بالتى تزوجها قال فمعى انه قد قيل ان التزويج بمن يفسدها عليه يقطع عصمتها منه اذا ثبت التزويج لانه كأنه يستحل نكاحها اذا كان وقـــع على حـــال أعنى النكاح الثانى .

وان كان ذلك النكاح لانه داخل على هذا الحلال في حال من الحال .

مســـــألة :

وفي موضع من الضياء على اثر المسألة الأولى الدليل على ان المرتد لو عقد على امرأة نكاحا في حال ردته ان نكاحه باطل وكذلك لو عقد عليها نكاحا في حال اسلامه ثم ارتد ان نكاحه يكون باطلا أيضا سواء كان بدوه في الكفر أو في الاسلام اجماعهم على انه اذا توضاء وهو مسلم ثم ارتد ان طهارته تنتقض بكفره ويكون عقده في الطهارة يبطل في الكفر والارتداد وكذلك عقده في النكاح يكون بكفره باطلا والله أعلم .

مســـــألة :

واذا ارتد الزوج فللزوجة صداقها ولا أعلم اختلافا والله أعلم .

مســـــألة :

ومن له أربع نسوة فلحقت احداهن بالشرك فليتزوج ان شاء ولا ينتظر عدتهـــا .

مسـألة :

واذا ارتد مرتد ثم تزوج مسلمة في ارتداده لم يحل نكاحه ولم يجز وان تزوج امرأة من الذين تحول اليهم فنكاحه جائز اذا أسلما كانا على نكاحهما وهو جائز وفي قول اصحابنا الظاهران ارتداد أحد الزوجين لا يوجب فسـخ العقد بينهما مع قوله ان المرتد ممنوع من وطيئها والتلذذ بها اتفاقا .

مسـألة :

وقيل اذا ارتد الرجل الى الشرك وترك في الاسلام أربع نسوة ثم تزوج في الشرك واحدة فما فوق ذلك فقد انقطع عصمتهن منه ولو أسلم وقد تاب فكذلك في الأختين في ذلك مثل الأربع وقول اذا كان له في الشرك أربع ثم أسلم فتزوج في الاسلام أربعا ثم طلقهن ثم انقضت عدتهن ثم أسلمن الأربع فهو على النكاح وان أسلمن وباق معه منهن أو في عدته شيء منهن فانمـا له أربع نسـوة بالتى في الاسلام فقول الأولى فالأولى من اللواتى في الشرك وقول يختار منهن ما شاء ثلاثا الى التى في ملكه .

وكذلك ان تزوج واحدة ثم أسلمن الأربع فله منهن على هذا السبيل وان تزوج اثنتين ثم أسلمن فله منهن اثنتان وكذلك ان تزوج فعلى هذا النحو يجرى القول فيهن على هذا القول الآخر .

مسـألة :

وان تزوج أربعا ثم طلقهن ثم أسلمن الأوائل وهن في العدة منه فقد انقطع عصمتهن ولا يحللن له النكاح الأول .

مسـألة :

واذا تزوج في الاسلام ما شاء من النساء وقد كان له في الشرك أربع نسوة أو ما كان ثم أسـلمن بعد ذلـك فانـه يتزوج منهن ما شاء بعد أن يجمع

أربعا في الاسلام بنكاح جديد ولا يفسد عليه ما تزوج في الاسلام ما كان في ملكه من النساء في الشرك اذاأسلم بنكاح جديد وانما تنقطع العصـــمة الأولى على الاختلاف اذا تزوج واحدة أو ما فوق ذلك على ما ذكرنا من اختلاف في أمر النكاح الأول ٠

واما بنكاح جديد فلا يختلف في ذلك انه اذا أسلمت ان له أن يتزوج منهن أو يتزوجهن اذا جمع أربعا من النساء على ما يجوز له من نكاح الاسلام فافهم ذلك وفقك الله للصواب والله أعلم ٠

البـــــاب الرابـــــع والعشـــــرون

في نكـــاح السبابـــا من المشركـين والمسـلمين

واذا سبى المسلمون امرأة من أهل الحرب وصارت لمولى وسبى زوجهـــا فأرادها فالأمر في ذلك الى سيدها ان أراد أن يتم لهما نكاحهما اتمه وان كره ذلك فهو اليه .

مســـــألة :

وقيل من سبى المشركون له زوجة أو سرية ثم سبوه هو أيضا فقال يكره له وطيئها ان أمكنه ذلك مخافة ان يشركوه في الولد .

مســـــألة :

وقال أبو على في المرأة تسبى فتكره على الوطىء قال ان لم يقدر زوجها فلا بأس وذكر انها تسأل واقعها ذلك أم لا .

مســـــألة :

ومن أخذ أمة من السبي لم يطيئها حتى تقر بالاسلام ويعلمها الصلاة والغسل من الجنابة وحلق العانة ويستبريها بحيضة وقول بحيضتين وان كـــانت ممن لا تحيض من كبرأو صغر استبراها باربعين يوما .

مســـــألة :

وأما المشركة التى يغنمها المسلمون ولها زوج فتلك يطأ ها سيدها وذلـــك ليس بزوج .

مســـــألة :

ولا يلزم الزوج من المهر شيء ان كان دخل بها أو لم يدخل بها اذا سبى أحد الزوجين .

البـــاب الخـــامس والعشـــــرون

في وطـــيء الســـــبايا

ومن جامع ابن جعفر وقد قيل عن رسول الله صلى الله عليهولم انه نهى ان توطأ الحوامل من الفيء وقـــال عمر رحمة الله لابنه لا ترنى لا تطأ السبا من الغنائم • ولا يجوز للرجل ان يطأ امرأة حتى تقع في سهمه وحتى يســـتبرى لرحمها ويعلمها الغسل من الجنابة وحلق العانة •

مســـــألة :

ومن جامع ابى محمد سئل النبي صلى الله عليم وسلم عن سبايا أو طاس من الاماء فنهى عن وطيء الحوامل حتى يضـــعن وعن الحوايل حتى يحضـــــن والحائيل هى التى يأتيها الحيض حالا بعد حال واللل أعلم •

مســـــألة :

وعن أبى على الحسن بن أحمد وما تقول في الخبر الذى يوجد انه لا يجوز وطيء الحوايل ما الحوايل فالحوايل من النساء التى ليس في بطنها حمل فتكون عدتها بالحيض وهذا في النساء وملك اليمين والله أعلم •

البـــاب الســـادس والعشـــرون

في التزويـــــج تحلـــة للمطلـــق

ولا تحل مطلقة لمن أحلها له فمن تزوج امرأة ليحلها لزوجها الأول فليستغفر ربه مما أراد ونوى وان كان وطيء فلا يقيم معها وان لم يطء فليجدد العقدة لنهى النبي صلى الله عليه وسلم المطلقة ان تزوج لتحل لزوجها الأول .

ونهى المستحل لها أن يحلها لزوجها الأول ونهى زوجها الأول ان يراجعهـا اذا علم بذلك .

وقال صلى الله عليه وسلم ان الله لعن المحل والمحللة له وعن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله لا يحب الذواقين قال وأجاز قومنا ذلك ولم يقل بقولنا منهم الا سعيد بن المسيب فيما علمت وقال ابن مسعود المحلل والمحلل لـه ملعونون على لسان محمد عليه السلام الى يوم القيامة .

وعن عمر رحمه الله انه قال لا أوتى بمحلل ولا بمحللة الا رجمتهما .

مســـــألة :

عن أبي عبد الله وكذلك الذى يتزوج امرأة تحلة للمطلق فانها لا تحل للمحلل ولا للمحلول له ولا بأس بها لغيرهما وقال وان تزوج غيرها أحب الي .

مســـــألة :

رجال طلق زوجته ثم تواعدا انها تأخذ واحدا غيره وترجع اليه ثم رجعت على ذلك مع نفسها ورجع هو عن ذلك مع نفسه ولم يخبرها بشيء ولم تخبره ثم أخذت غيره فطلقها ورجعت هل لهما ذلك قال معى انه اذا كان التزويج على غير التحلة من الزوجة كان جائزا لهـــا ان ترجع الى الأول واذا لم يعلم الأول ان التزويج كان على التحلة فالتزويج حلال عندى حتى يعلم انه حرام قلت له وليس على الزوج ان يسأل الزوجة عن تلك النية اذا رجعت أم لا قال على معنى قوله

لا يلزمه ذلك لان النية عليهما الرجوع عنها واليأس فكأنه يحكم عليهم بالحلال حتى يعلم الحرام .

مسـألة :

وأما الذى طلق زوجته ثلاثا ثم قال لها ان قضي الله وتزوجت زوجا وقضي لك بالخروج منه تراجعنا فتزوجت زوجا ثم بانت منه أو مات عنها فمعى انه اذا لم تكن تريد تحلة لمطلقها تقصد الى ذلك وانما قصدت الى التزويج لمعنى جائز لها وجاءء بها الزوج الأخير كان ذلك حلالا لها ولزوجها الأول وان كان انمـا أرادت بذلك تحلة لزوجها فلا يجوز ولا يضر مع ذلك القول اذا لم تقصد هى الى التزويج للتحلة .

مسـألة :

سألت أبا سعيد عن رجل بانت منه امرأته بطلاق ثلاث وطلبها رجل تزوجها هل يجوز لهذا المطلق أن يأمر وليها أن يزوجها ويدخل في تزويجها ما لم يرد التحلة قال معى ان له ذلك ولا يحجر عليه الدخول في تزويجها عندى قلت لـه ارأيت ان نوى بدخوله في تزويجه التحلة له ولم يظهر الى الزوج والمرأة ثم بانت من الرجل هل تجوز له الرجعة اليها ولا تضره نيته .

قال هكذا عندي وليس نيته هو عندي مما يفسدها عليه وانما تفسد النية من الزوج والمـرأة اذا أرادا ذلـك ولا يضره هو في الحكم اذا لـم يظهرا ذلـك الا بدعواهما قلت له فان أظهرا ذلك وأراد التحلة في الظاهر عند المطلق ودخل بها الزوج على ذلك ثم طلقها الزوج هل له أن يرجع اليها ويكون أثم ذلك عليهما هما .

قال لا يبين لي ذلك وأثم ذلك عليهما هما اذا دخلا فيما يؤثمهما قلت له ان أراد الزوج أو المرأة التحلة وتزوجها على ذلك وعلم المطلق بارادتهما ثم رجعا عن ذلك قبل الدخول بعد التزويج وعلم المطلق برجعتهما ودخل بها على ذلك من تجديد النكاح ثم فارقها الزوج وانقضت عدتها هل تحل للمطلق الأول ان يرجع اليها قال معى انهما اذا رجعا عن ذلك وتابا من النية المحرمة المنهى عنها ودخل بها بعد ذلك

فقد وقع النكاح على السنة فيخرج عندى انه لا بأس عليهما في الاقامة وتكون زوجة له ويكون زوجا لها ولا يضر عندى الشرط الفاسد اذا دخل في عقد النكاح لانه قد قيل لا ينقض النكاح شرط والا استثناء واذا كانا زوجين كان الوطيء من الزوج محلا لغيره من المطلقين في ذلك فيما يعجبنى في ذلك وارجو انى قد وجدت ذلك وأما اذا دخل بها قبل ان يرجعا عن الشرط الفاسد الذى وقع في عقدة التزويج من القصد الى التحلة فعندى ان ذلك الوطيء حرام ولا تحل لمطلقها به ولا أعلم في ذلك اختلافا من قول المسلمين لقولهم وتحريم تحليل المطلقة للمطلق لنهي النبي صلى الله عليه وسلم •

مسألة :

قال أبو المؤثر جاء الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لعن الله المحلل والمحللة والذى أحل له قال وذلك الرجل يطلق المرأة ثلاثا ثم يندم فيقول تزوجى زوجا يحلك لى فتزوج بها رجل ليحلها له فيجتمعون على هذا وكلهم شركاء في اللعنة وفرق بينهما وبين من أحلها وبينها وبين من استحلت له ويسلما اليهما كل واحد صداقا ان كان دخل بها •

فصل :

وذكر أن كتيمة (١) بنت وهب بن عبيد من بنى قريظة كانت تحت رفاعة بن السموأل القرظي ــ فطلقها ثلاثا فتزوجها عبد الرحمن بن الزبير القرظي فلم يدخل بها حتى طلقها وأرادت ان ترجع الى رفاعة فجاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان رفاعة طلقها ثلاثا وان عبد الرحمن ابن الزبير تزوجها من بعده ثم طلقها ولم يكن دخل بها فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل لك أن ترجعى الىرفاعة فرجعت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله قد كان دخل بى عبد الرحمن فزجرها رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجعة ولم يصدقها بعد ان اخبرته بالخبر الأول فلما قبض النبي صلى الله عليه وسلم جاءت الى أبى بكر في خلافته وأدعت الدخول فزجرها أبو بكر ولم يقر بها الى الرجعة الى رفاعة فلما كان في خلافة عمر رحمه الله جاءت اليه فاستأذنته في الرجوع الى رفاعة فزجرها عمر ولم يقر بها الى الرجعة اليه والله أعلم •

---

(١) الصواب ان اسمها تميمه بنت وهب أو تميمه بنت ابى عبيد .

البـــاب الســـابع والعشـــرون

فيمن يتزوج على غيره أو يتزوج غائبـا أو غائبـة

رجل بعث رجلا على ان يزوجه (١) على ألف درهم فزوجه على ألفين قالليس له أن يزوجه فان فعل فهو ضامن للألف .

وفي الضياء اذا ازاد الوكيل في الصداق عما رسم له الموكل ففيه اختلاف منهم من أبطل النكاح لمخالفته ومنهم من أجاز وجعل لها مهر مثلها وفي موضع اذا حد له فتجاوز فالزيادة على الوكيل والتزويج صحيح وان لم يكن حد لـه فتزوج على أكثر من صداق نسائها ردت الى صداق نسائها ولا شيء على الوكيل واللـه أعلم .

مسـألة :

وقال في رجل من أهل اذكى أرسل رجلا الى نزوى يملك له امرأة فخرج الرجل فملك المرأة للرجل ثم مات المرسل من قبل ان يملكها له ثم ملكها الرسول من بعد قال لا ملك هنا لك وليس بملك لان الرجل مات من قبل أن يملك له المرأة قال فان ملكها له وعقد الملك ثم مات الذى ملكت له المرأة من بعد قال هى امرأته وهى ترثه ولها الصداق .

مسـألة :

وسألته عن رجل تزوج لابنه امرأة وهو غائب فلما جاء ابنه قال لا حاجة لي فيها فان كان فرض صداقها وتقبل به فهو عليه وان لم يتقبل به فليس عليه شيء الا أن تكون حملت من أرضها الى ارض أخرى فعليه ان ينفق عليها حتى ترد الى أرضها ولا بأس أن يتزوجها الأب أن شاء بمهر جديد الا ان يكون زوج ابنه بأمره فان كان ابنه أمر أباه أن يزوجه فلا تحل له .

مسـألة :

ومن تزوج على رجل غائب فان قال فلان أرسلنى أو أمرنى أن أتزوج له فان

---

(١) لعل الصواب ان يتزوج له اهـ .

روجوه على هذا وجعلوا الصداق على الأمر ثم انكر الزوج ذلك ولم تقم عليه بينة عدل انه أمره فانه يجبر على طلاقها ولا يلزمه صداق ولا يلزم الرسول أيضا شيء قال غيره وعليه أيضا يمين بالله ما أرسله أن يتزوج عليه وان لم يقل انه أرسله وانما يتزوج هو عليه وانكر الآخر فان على المتزوج الطالب لها نصف الصداق وقيل لا يجبر الآخر على طلاقها أيضا خوفا أن يكون أمره فالنكاح باطل جاز أو لم يجز قال أصحاب الرأى اذا أجازه جاز •

مسـألة :

ومن جامع ابن جعفر وعن رجل زوج ابنه صغيرا أو كبيرا أو غائبا فقال اذا بلغ الصبى وقدم الغائب فامضي النكاح مضي وان انكر غرم الأب نصف الصداق ومن غيره قال أبو الحوارى اذا ضمن بالصداق غرم نضف الصداق •

ومنه واذا زوج ابنه صغيرا وضمن بالمهر فهلك الأب قبل أن يدرك الصبى فصداق المرأة في مال الأب مع دينه لانه ضمنه •

مسـألة :

ولو تزوج الرجل امرأة غائبة ولم تعلم بالتزويج وعقد على نفسه التزويج لها من وليها ولم تعلم ثم طلقها كان الطلاق يلزمه •

مسـألة :

زيادة من الضياء وعن رجل قال لرجل قد تزوجت لك امرأة على كذا وكذا من الحق فقال الرجل قد رضيت •

قال لا يجوز ذلك قال أبو على فيها ان ذلك جائز والله أعلم •

وفي الضياء لا يثبت هذا النكاح حتى يسمى المتزوج المرأة للزوج فاذا قال قد تزوجت لك فلانة بنت فلان فقال الزوج قد رضيت ثبت بعد التسمية لانه بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهي عن تزويج ما لم يسمى •

مسـألة :

وعن ابى مروان قال أحفظ ايما والد أو أجنبى تزوج امرأة لرجل ثم كره المتزوج له ان على المتزوج للغائب نصف الصداق وتخرج المرأة .

قال وان قال الوالد والأجنبى للمتزوج ان الغائب أرسله أن يتزوج عليه تلك المرأة فزوجوه فلما بلغ ذلك الغائب انكر الرسالة ثم قال لا أرضي فعليه نصف الصداق .

مسـألة :

وسألته عن رجل أمر رجلا أن يتزوج له ثم غاب الآمر وصـح أمره للمأمور كيف يكون اللفظ في التزويج والصداق وكيف يكون قبول المأمور للآخر قال الله أعلم .

قلت له فان قال المزوج قد زوجت فلانا الغائب بفلانة بكذا وكذا من الصداق فقال المأمور قد قبلت هذا التزويج لفلان هل يكون هذا التزويج ثابتا .

قال معى انه قيل ثابت .

قيل له فان قال المأمور قد قبلت ولم يقل قد قبلت لفلان هلا يكون هـذا التزوج ثابتا لقول المأمور قد قبلت قال معى انه اذا قال قد قبلت هـذا التزويـج وأراد به ذلك انه جائز في حكم الاطمئنانه والتعارف اذا صحت وكالته وأمره .

واما في الحكم فيعجبنى حتى يقبل لفلان قلت له وكذلك ان قال قبلت سـواء يكون مثل الأولى في حكم الاطمئنانة اذا أراد ذلك قال هكذا عندى اذا أراد ذلك قلت له فاذا أشهد المتزوج بالتزويج لغائب ولم يقبل له أحد هل يكون التزويج موقوفا الى قدوم الغائب فيتمه أو ينقضه قال معى انه اذا لم يقبل له أحـد فلا يبين لي توقيفه عليه أن رجع المزوج عن ذلك ولا يعجبنى الا ان أرادوا اتمام ذلك لما قيل عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما عندى انه يروى عنه انه قال كل تزويج لم يحضره أو لم يشهده أربعة ولي وشاهدان ومتزوج فأحسب انه قال

سفاح وأحسب ان في آثار قومنا يبطلون التزويج اذا لم يحضره الزوج أو وكيل له أو عن أمره .

وأما عن آثار اصحابنا فلا أعلم أن ذلك فيه نصا ويعجبنى ذلك وانظر في ذلك ولا تأخذ من قولي الا ما وافق العدل والصواب .

زيادة من الضياء ومن تزوج على انسان فنحب أن تكون الشهادة من المشهد أنى قد زوجت فلان بن فلان بفلانه بنت فلان فان ضمن بالصداق وأشهد بذلك على صداق كذا وكذا والمتزوج له فلان بن فلان وأشهد بذلك .

ومن غيره كتاب محمد بن ابراهيم قال غيره وجدت في بعض الآثار ما يدل اذا أتم التزويج فهو جائز غير انه لا يتم الا ان يتمه بحضرة شاهدين قال وقد زوج زياد بن الوضاح فاطمة بنت راشد .

غدانة بن محمد وغدانة عائب بصحار فلما قدم غدانة أتم التزويج مع رجلين ممن شهد التزويج فلم يحضر زياد بن الوضاح وذلك ان زيادا كان وكيلا للمرأة من قبل ابيها في التزويج وأحسب أن ذلك رأى محمد بن محبوب فيما بلغنا انه أمر غدانة أن يرسل الى الرجلين ممن يشهد التزويج ففعل ذلك ونقول لو كان الرجلان من غير الذين شهدوا التزويج جاز ذلك وقال من قال انه اذا أتم الزوج التزويج تم مع رجلين أو مع غير رجلين ان ذلك جائز وليس عليه ان يتم ذلك مع رجلين لان أصل العقد له مع الشاهدين ورضاه بالتزويج انما هو تمام لما قد جرى من العقدة ولو كان لا يجوز ذلك الا مع الشاهدين لكان لا يجوز الا بالولي وتجديد النكاح ولكن انما ذلك اتمام لما قد مضي .

رجع الى الكتاب .

قلت له فان رجع الولي قبل اتمام الزوج وقد رضيت المرأة وتمسكت بالتزويج حتى قدم الغائب وأتمه هل يكون كله سواء ولا ينفع رضي المرأة رضيت قبل رجعة الوالي أو بعد ذلك قال ان كان الذى يقع لي بما وصفته لك يخرج على الصواب فعلى ماحسبه لاينفع المرأة ولا يضر بغير تزويج ثابت قلت له فان لم يرجع

الولي حتى رضيت المرأة وقدم الغائب فأتم التزويج أيكون هذا مثل الذى وقع لك في الأول قال هكذا عندى .

وسألته عن رجل تزوج امرأة ودخل بها ولم يعلمها انه تزوجها وامكنته هى على انه حرام ثم أعلمها بعد الوطىء فرضيت بالتزويج هل يحل لها المقام معه وله على ذلك عند بعضهما بعض .

قال لا يبين لي ذلك على معاني قول اصحابنا فيما عندى قلت فيلزمه لهـــا صداق واحد أو اثنان قال الذى يقع لى انه قد قيل ان لها صداقا واحدا ولا يبين لي غير ذلك اذا كان انما وطيئها على سبيل التزويج لمعنى واحد .

ومعى ان بعضا وقف عن ثبوت الصداق لها لأنها أمكنته من نفســـها على سبيل الزنا فلا ينعقد لها عند نفسها في الأحكام صداق لأنها في حكم الزانية عند نفسها ولا أعلم اختلافا ان الزانية اذا طاوعت الزانى وامكنته من نفسها انهـا لا صداق لها وان الأجر لها على ذلك حرام فمن هاهنا ضعف عند من ابصر ذلك ثبوت الصداق عندى ان كان كذلك قلت له ارأيت ان كابرها على نفسها فوطيئها على الغلبة ومعها انه حرام وهو قد تزوجها .

أيلزمه لها صداق واحد أو اثنان قال معى انه صداق واحد بالوطيء قلت له فان أمكنته من نفسها على الاطمئنانه انها قد تزوجها الا انه لم يعلمها فلما فرغ من الوطىء أخبرها انه قد تزوجها فقالت رضيت هل يتم التزويج ولا يفرق بينهما قال فاذا كانت راضية بالتزويج ان لو كان وانما أوطأته على اطمئنانة التزويـــج بأنها راضية به أن كان على ما يقع في طنها فوافقت الحق وكان قد تزوجها فهى عندى امرأته قلت له ارأيت ان سألها بعد الوطىء فقال لها كنت راضية بالتزويج.

قبل ان اطاك ان لو علمت انى قد تزوجتك فقالت نعم هل له ان يصدقها قال معى ان كان لا يشك في صدقها ولا يتهمها في ذلك انه يسعه في حكم الاطمئنانة .

مســـــألة :

واذا تزوج رجل امرأة من وليها ثم وصل اليها فأعلمها فصدقته فاجازته

على نفسها فذلك مكروه ولا يفرق بينهما وان كتمها فمكنته فوطيئها فلها الصداق ولا تحل له ابداً .

مسـألة :

وسألته عن رجل زوج ابنته وهما غائبان فقدم الأب ومات الزوج قبل أن تعلم أن أباها زوجها من ذلك الرجل كيف بالمهر والميراث قال تحلف المرأة بالله لو علمت أن أباها زوجها منه لرضيت فاذا خلفت فلها الصداق والميراث .

مسـألة :

وسئل عن رجل كتب الى رجل أو أرسل أن يتزوج فلانه ابنة فلان فوصل الكتاب اليه والرسول كيف يشهد المكتوب اليه والمرسول اليه قال يشهد ولى تزويج المرأة .

أشهدوا أنى قد زوجت فلان بن فلان بفلانة بنت فلان على صداق كذا وكذا ثم يقول المكتوب اليه أو المرسول اليه اشهدوا انى قد قبلت له والصداق عليه فاذا وصل الخبر اليه فأتم التزويج وقبل بالصداق ثبت النكاح له والصداق عليه وان كره فلا صداق عليه ولا تزويج يثبت عليه .

قلت ارأيت أن أشهد شاهدى عدل للذى كتب اليه كتابا بالوكالة ان يتزوج له ثم مات الموكل قبل أن يصل اليه الخبر قال الصداق عليه قلت ارأيت أن ملك له وضمن الوكيل بالصداق فلما وصل الخبر اليه كره الموكل النكاح ولم يضمن بالصداق قال على الموكل نصف الصداق ويجبر الموكل على الصداق .

مسـألة :

وقيل اذا أرسل رجل رجلا يتزوج عليه ثم مات المرسل فان مات قبل أن تقع عقدة التزويج لم يلزمه ذلك وان مات بعد العقدة كان لها صداقها وميراثها من ماله اذا صح انه أمره بذلك وان كان المرسل أمر الرسول أن يتزوج له شيء حده له من الصداق فزاد على ذلك فهو ضامن لتلك الزيادة والله أعلم .

مسـألة :

وفي جامع ابن جعفر رجل ملك على رجل امرأة من غير أن يرسله ثم بداله ولهم أن يتفقوا على فسخ النكاح قبل أن يصل الى الذى ملك عليه علم ذلك فذلك لهم وان قال الذى ملك عليه كل امرأة له فهى طالق من قبل أن يعلم بالملك فانها لا تطلق الا ان يكون أرسله ليتزوج عليه .

وقال ذلك بعد الملك وان ماتت المرأة قبل أن يبلغه فبلغه فرضي بها فانه يرثها وعليه يمين ان لو بلغه الملك لرضي وان مات هو قبل أن يبلغه فانها لا ترثه .

قال أبو سعيد رحمه الله ان كان لم يرسله أنيتزوج عليه قبل أن يعلم رضاه فلا صداق لها عليه ولا ميرا ثلها منه وان ماتت هى وقد رضيت بالتزويج فبلغه هو النكاح فأتمه فله الميراث منها وعليه يمين بالله ان لو بلغه النكاح وهى حية لرضي بها زوجة وان كان أرسله ليتزوج عليه فأى احدهما مات اذا رضيت المرأة بالمتزويج كان للآخر منه الميراث .

مسـألة :

من الزيادة المضافة وقيل في الذى يدعى ان فلانا وكله ليتزوج له امرأة فتزوجها ثم انكر الزوج انه ما وكله ان الصداق يلزم الوكيل وان مات الزوج لزمه للمرأة بقدر ما ترث من الزوج من ماله يغرمه الوكيل لها فان كان على الزوج حقوق تحيط بماله لم يكن للوكيل لها غرم لأن مال الزوج يستحقه الغرماء دون الورثة فانظر فيه .

مسـألة :

ومن أراد تزويج امرأة ووليها في بلد آخر فارسل رسولا الى الولي يتزوجها عليه ثم ان الرجل وطىء المرأة قبل ان يجيئه رسوله ثم جاء واخبره انه قد تزوجها عليه قبل وطيئه أياها هو بيوم .

فعن ابى زياد انها تفسد عليه .

البـــــاب الثـــــامن والعشـــــرون

في المـرأة اذا زوجت بـــأزواج

وعن امرأة لها اخوان واحدهما غائب والآخر مقيم فزوجها المقيم من رجل والغائب من رجل آخر قال التزويج للأول منهما اذا كان كفؤا فان كان الأول ليس بكفؤ فليس له تزويج والتزويج للكفء اذا رضيت المرأة وان كانا كفئين وقد دخل الآخر منهما بها فانه يفرق بينهما وعليه المهر بما استحل منها •

والتزويج للأول وهى امرأتهولا يدخل حتى تعتد من الذى وطيئها وان لم يرد الأول طلقها وأخذت منه نصف الصداق وان ارداها الآخر منهما تزوجها بنكاح جديد ومهر جديد ولا عدة عليها من الأول لأنه لم يردها ولم يدخل بها وان لـــم يردها الآخر منهما تزوجت من شاءت بعد انقضاء عدتها من الذى وطيئها •

مســـــألة :

ومن أراد سفراً وله ابنة فوكل رجلا ان يزوجها فلما خرج الأب زوجها الوكيل في البلد وزوجها الأب في سفره فان التزويج للأول منهما قلت فانهمـــا تزوجا في يوم واحد •

قال يفرق بينهما والتزويج منتقض •

قلت فان الأب زوج الأول وخرج وزوج الوصي بعده فدخل الآخر منهما قال التزويج للأول ويفرق بينهما وبين الذى دخل بها ولها الصداق بما استحل من فرجها وتعتد ثلاث حيض ويدخل بها الأول بنكاحه الذى نكح قلت فان الزوج الأول أبى ان يقيم عليها قال عليه نصف الصداق وكذلك عن هاشم •

مســـــألة :

وسئل محمد بن محبوب رحمه الله عن رجل خرج مسافراً وأوصي الى رجل في تزويج ابنته ولما صار والدها بصحار زوجها الرجل الوصي ورضيت به ودخل بها وزوجها والدها بصحار برجل فلما وصل اليها وجد عندها زوجها قال تزويج

الوصي لا يجوز حتى يموت والدها الا ان يكون جعله وكيلا في تزويجها فهذا تزويج ثابت وهو أولى من الآخر وان كان انما زوجه بوصاية فذلك لا يجوز ويفرق بينهما ان غير ذلكوالدها وان تمم والدها النكاح فهو تام ٠

مسـألة :

وسئل عن رجل وكل رجلا في تزويج ابنته وخرج الوالد الى بلد غير البلد

الذى فيه الوكيل فانتزع الوالد الوكالة من الموكل وزوج ابنته برجل وزوج الوكيل رجلا آخر والمرأة في بلد الوكيل أو مع ابيها أى الزوجين أولى بالمرأة قال معى انه اذا وقع التزويج من الوكيل في وكالته ومن الوالد فأى الزوجين رضيت به المرأة قبل الآخر فهو زوجها وتزويجه اولي ٠

قلت له فان رضيت المرأة بالزوجين جميعا معا لما علمت بالتزويج ايهم أولى بها قال معى انه قد قيل تزويج الأول منهما أولى وهو أحق بها ومعى انه يفسد نكاحها اذا كان رضاها بهما جميعا معا لان رضاها بذلك كان باطلا فان فرضيت باحدهما كان نكاحه ثابتا وكان زوجها ٠

مسـألة :

امرأة زوجها أخوها رجلا ثم زوجها أخ لها بآخر ثم دخل بها فقامت للأول بينـه ٠

قال أبو زياد ان كان لم تعلم أن الأول تزوجها فقالت حين علمت أنا لم أعلم انه تزوجنى ولو علمت لرضيت فأنا الآن راضية وهو زوجى فرق بينهاوبين الآخر واخذت صداقها واعتدت عدة المطلقة ولم يقربها الأول حتى تنقضي عدتهـا من الآخر فان قالت انا أرضي الأول وهذا زوجى لم يكن للأول عليها سبيل قـال أبو زياد وان كان الذى زوج الأول هو الذى زوج الآخر ورضيت المرأة بالأول بعد أن دخل بهاالآخر فرق بينهما وأخذت صداقها أغزم المزوج له مثل ما أخذت منه وهو رأيه قال غيره وقول لا ضمان على الولي اذا دخل بجهالة أو ظن وان غره أو خدعه لزمه الصداق كما قال ٠

مسـألة :

ومن جامع ابن جعفر والمرأة اذا زوجها وليان برجلين فنكاح الذى رضيت به أولى من نكاح الآخر الا أن يكون هو الأب وان امرتهما جميعا ان يزوجاها فالذى رضيت به أولا فهو أولي فاذا دخل بها الذى رضيت به آخراً فسدت عليه ابداً وللأول ان يرجع اليها بالعقدة الأولى ولا يطأها حتى تنقضي عدتها من الذى كان دخل بها وان كرهها الذى رضيت به اولا لم يكن لها عذر في اجازة الأخير على نفسها جبر الأول على طلاقها ولا صداق لها عليه وان كانت لها حجة تعذر بها طلقها الأول الذى رضيت به اذا أكرهها واعطاها نصف الصداق .

وكذلك عن ابى عبد الله ولها على الذى دخل بها الصداق كاملا .

وفي اثر انها اذا رضيت بهما فدخل بها الأخير فلا صداق لها على الأول ولا على الثاني ولا حد عليها وجهلها يضرها .

مسـألة :

وسألته عن رجل تزوج امرأة برأى أخ لها فرضيت بالملك ثم ان أخا لها آخر ملكها برجل آخر فرضيت بهما قال لا أرى لها على الأول صداقا ولا على الآخر قلت فهل عليها حد قال لا .

ومن غيره قال الذى معنا انه أراد بلى .

قلت فان كانا جهلا وحسبا انه جائز قال لا عذر لهما في ذلك وليس لها على الأول صداق ولا على الآخر .

البـــاب التـــــاسع والعشـــرون

في المـــرأة اذا تزوجت بأكثر من واحـــد

وروي لنا محرز بن محمد ان امرأة أتت الى عبد الرحمن بن الحسن رفع عليها ثلاثة أزواج كلهم يدعى انه زوجها فسألهالها عبد الرحمن فاقرت ان كلهم أزواج فقال لها كيف كانت قصتك قالت تزوجنى الأول ثم ركب البحر فلبثت زمانا ثم جاءنى نعيه فلبثت من بعده سنتين أو أكثر ثم تزوجنى آخر ثم ركب البحر فلبثت زمانا ثم جاءنى نعيه فلبثت زمانا ثم تزوجنى هذا الآخر قال البينة قالت كان عندى البينة ولعلهم قد ماتوا كلهم • والمملوكون قال لها عبد الرحمن اختارى من شئت منهم فاختارت الأخير وادعى ان البينة قاموا مع القضاة وماتوا •

ومن جواب ابى الحواري سألت رحمك الله وايانا عن امرأة غاب زوجها فتزوجت من بعده زوجا وادعت ان زوجها الأول طلقها أو لم تدع هل يفرق بينها وبين زوجها الآخر •

فعلى ما وصفت فان هذه المرأة يفرق بينها وبين زوجها المؤخر اذا ادعت أن زوجها الأول طلقها أو لم تدع ذلـــك ولا تقرب الى التزويج حتى يحضر الأول فيقر بطلاقها أو ينكره أو يصح موت زوجها الأول فانما يفرق بينها وبين زوجها الأخير اذا صح ان زوجها كان زوجها حتى غاب عنها ولم يعلم بينهما فراق •

مســـــألة :

وقال أبو سعيد رحمه الله في امرأة وقع بينها وبين زوجها كلام ظنوا ان الطلاق قد وقع بذلك ثم علموا لما سألوا المسلمين ان ذلك لا يقع به طلاق وقد دخل الزوج الآخر فمعى انه يختلف في فسادها على الأول فقال من قال تفسد عليه لأن النكاح وقع على نكاح فاسد وقال من قال لا تفسد عليه •

وأكثر القول عندى انها لا تفسد عليه ويرجع اليها بالنكاح الأول •

ويعتز لها حتى تعتد من وطيء الاخر ولها صداقها على الآخر بدخوله بها فان طلقها الأول أو فارقها وأرادها الاخير فمعى انه يختلف في فسادها عليه لوطيئة أياها على ثبوت النكاح فقال من قال تفسد عليه لان النكاح وقع على نكاح فاسد .

وقال من قال لا تفسد عليه وأكثر القول عندى انها تفسد عليه ابداً .

للوطيء الفاسد قال له قائل ان أراد الأول تركها ويأخذ أقل الصداقين منها مثل المفقود هل له ذلك قال لايبين لى ذلك والمفقود غير هذا قال معى ان كل وطيء وقع بسبب غلط أو جهالة في العدة أو طلاق يظن الفاعل انه جائز ووقع التزويج على معنى فاسد من مثل هذا فمعى انه يختلف في فساد المرأة على الزوجين الأول والآخر ما لم يكن الوطيء على تزويج لا يجوز مثل انه تزوج امرأة قدام صبيين أو زميين أو شاهد واحد وظن ذلك جائزا له ثم علموا الوجه في ذلك فمعى انها تفسد بهذا على الزوج الآخير ولا أعلم في ذلك اختلافا من قول اصحابنا .

مسـألة :

الضياء ومن تزوج امرأة ثم غاب عنها سنين فتزوجت بآخر فولدت منه ولدا فبلغ الأول الخبر فوصل واقام بينة انها امرأته فانها قد خانت الأول وبطل عنه صداقها وحرمت بتزويجها على الاخير وغدته فلا حق لها عليه والأولاد لمن كانت على فراشه وثبت للتزويج وهو للأخير .

مسـألة :

وقال أبو عبدالله رحمه الله في المرأة ينعى اليها زوجها فتزوج ثم يقدم زوجها وقد تزوجت زوجا قال ان صح بعدلين انه كان نعى اليها فلها صداقها على المؤخر وان لم يصح انه نعى اليها بشهادة عدلين فلا صداق لها ولا ميراث من الأول ولا صداق لها على الآخر وكذلك ان قدم الأول ولم يصح انه نعى اليها لم يكن لها على الأول صداق ولا على الآخر وان صح انه نعى اليها فان شاء الزوج امسكها وان شاء أعطاها صداقها وطلقها ويفرق بينها وبين الآخر قال اذا صح انه نعى اليها ولم يصح الموت فرق بينها وبين الأخير وكان لها في مال الأول كسوتها ونفقتها حتى يصح موته وان لم يصح انه نعى اليها لم يكن لها في ماله نفقة ولا كسوة .

وعن أبى سعيد رحمه الله وسئل عن امرأة نعى اليها زوجها بمعنى الموت واعتدت وتزوجت وولدت من الزوج الآخر وصح حياة الأول أو قدم لمن يكون حكم الولد قال معى انه قيل حكم الولد للأخير قلت له فهل تحل للزوج مراجعتها بعد خروجها من الأول بموت أو طلاق اذا انقضت عدتها قال عندى انه لا يتعرى من الاختلاف في قول اصحابنا ويعجبنى ان لا تحل له •

وقال ما تقول في رجل زوج ابنتين له أخوين فزفت كل واحدة منهما الى غير زوجها فوطيئها واعتزلها لمن حكم الوالد ان جاءت بولد •

قال عندى انه يثبت حكمه من الوطىء •

قلت فان بانت من زوجها بطلاق أو غيره وانقضت عدتها هل يحل للواطىء تزويجها أم هى مثل الأولى قال عندى انه لا يتعرى من ذلك وهذا عندى أشد من الأول ولا يتعرى من الاختلاف عندى •

مسـألة :

وسئل عن رجل غاب عن امرأته فتزوجها آخر انها امرأة الغائب فدخل بها على ذلك ثم صح ان التزويج والطيء كان بعد انقضاء عدتها من وفاته هل تحرم عليه بذلك •

قال اما انا فيعجبنى ان لا تحرم عليه ويكون تزويجا ثابتا ويخرج عندى على بعض مذاهبهم أنها تحرم عليه مثل الذى وطيء زوجته على انها غير زوجته واذا هى زوجته في الأصل يمعى ان بعضا قال أنها تفسد عليه بالوطيء على النيـة الفاسدة ومعى أن بعضا لم يفسدها عليه والله أعلم قلت له فان مات على ذلك قبل ان يتوب هل يكون هالكا قال أخاف عليه ذلك والله أعلم بالصواب •

مسـألة :

واذا تزوجت المرأة بثلاثة ازواج في حال انفسخ التزويج وان تزوجت بواحد بعد واحد فالأول اذا رضيت به أولي ومن رضيت به أول ما وصل اليها الخبر فلا خيار لها بعد ذلك وان كانت مع زوج ثم تزوجت بآخر فهذا زنا ولا صداق لها على الأول ولا على الثاني فان لم يطء لم تحرم على الأول

البـــاب الثلاثـــون

في المتزوجـــة ولهـــا زوج

قال ابو المؤثر في امرأة تزوجت ولها زوج لم يمت أو لم يطلق ولم يعلم الثاني ان لها زوجا ثم جاء زوجها وانكر ذلك فانها يفرق بينها وبين الثاني ولا صداق لها عليه لانها غرته ونرى ان يفرق بينها وبين الأول ولا صداق لها عليه لانها خانته وان أقرت بالوطىء ان الآخر وطيئها وأقرت انها اعتمدت على التزويج ولها زوج ولم تعتذر بشيء غير ذلك فأرى عليها الرجم وان قالت ظننت انه طلقنى أو حسبت انه مات درأ عنها الرجم ولم تصدق بأخذ الصداقين وان قالت ظننت انى يحل لى اربعة ازواج كما أحل للرجل اربعة نسوة فلا أقدم على حدها لانه ذكر ان امرأة تزوج بها غلامها فرفعت الى عمر بن الخطاب رحمه الله وأخذهـا بالذى فعلت فقالت بالله انكم ليحل لكم ما ملكت ايمانكم افنحن لا يحل لنا ما ملكت ايماننا فدرأ عنها عمر الحد فيما ذكر لنا وكذلك وقفت انا عن حد هذه •

مســـــألة :

وان تزوجب المرأة ولها زوج آخر فعليها الرجم وله ما على ظهره وما وجد مما أعطاها بعينه قال أبو زياد لا مهر لها من الأول ولا من الآخر وقد حرمت عليهما جميعا اذا كانا قد دخلا بها وان لم يكن الآخر دخل بها فهى زوجة الأول •

مســـــألة :

واذا قامت البينة ان الرجل مات أو طلق فاعتدت امرأته ثم نكحت ثم جاء زوجها الأول فان لها صداقها كله بما أصاب منها الا ان تجاوزعما شاءت فان كرهت فهو لهـــا •

مســـــألة :

وقال هاشم ومسبح كل امرأة زعمت انه لا زوج لها فتزوجت ولها زوج فلا صداق لها على الأول ولا على الآخر لأنها غرب الآخر وخانت الأول فلا شيء لهـــا •

وعمن وصل اليه خبر والده أو ولده من قبل ســـــقطرى أو قتله فاتخذوا مأتما واعتدت امرأته ثم تزوجت ثم رفع رافع وطلب في ميراثه ولم يصح موته بشاهدين انه مات أو قتل أيفرق بين الزوج وبين امرأته أم لا فاقول نعم يفرق بينهمـــــــا .

مســـــألة :

ومن قال لامرأته ان دخلت اليوم دار فلان فانت طلاق فقال قد دخلت ولم تكن دخلت فصدقت وفرق بينهما فتزوجت ثم أقرت فانها اذا أوطت فرجها حراما حرمت على الأول وعليها ان ترد الصداق الذى اخذته منه عليه وعلى ورثته لانها أباحت فرجها حراما فلا صداق لها عليه ولا ميراث لها ان مات وان أقرت فـــلا صداق لها على الآخر أيضا وللأخر منها الميراث ان ماتت الا ان يصدقها فان لم يصدقها فلا صداق لها عليه وله ان يمسكها .

واذا تزوجت المرأة (١) فالمرأة لا تحرم على زوجها والله أعلم .

---

(١) في نسخة واذا تزوجت المراة بامراة لم تحرم على زوجها اهـ .

البـــاب الحـــادى والثلاثـــون

في الرضـــاع ومعانيه وبيانه وما جـاء فيه

فصـــــل :

قال يعقوب يقال للصبى والسخلة في لغة أهل نجد رضع يرضع رضاعا وفي لغة تهامة رضع يرضع ويقال التمس لى مرضعا أى ذات لبن فاذا كانت ترضع فهى مرضع ومرضعة والرغوث اذا كانت ترضع ولدها قال ذو الرمة ــ ولو كلمت منى عواقل شاهق رغاث من الا روي سهول من العفر •

العواقل المحبسات في الجبل والشاهق الجبل المرتفع والرغاث المرضـعات والعفر أولاد الأروي •

فصـــــل :

يقال ليس في الأرض بهيمة ولا سبع انثى تريد فطام ولدها واخراجه من اللبن الى اللحم أو من اللبن الى العشب ان كانت الا وهى تعفر أولادها والتعفير ان ترضعه •

وتمنعه حتى يجوع ويطلب اللحم أن كان سبعا والعشب ان كان بهيمـــة فلا تزال تتركه وتربية وتملطه وتطاوله وكلما مرت عليه الايام كان وقت منعها له أطول حتى اذا قوى على أكل اللحم والعشب وأغنى ذلك فطمه قال لبيد في مثل ذلـــك •

بمعفر قهد ينـــازع شـــــلوة غبش كواسب لا يمن طعامها

المعفر الولد الذى قد عفر والقهد الأبيض ويقال انه لون يضرب الى البياض•

ويقال الأقهد الاصهب ومنه السحاب الأقهد شلوه بقيت جسده والغبش الذياب وهي التى بين الصفرة والغبرة •

يقال فيها شقرة والكواسب الذياب الجياع التى تطلب الصيد لجرأتها وهى

أحرص على طلب الصيد أى تكسب على عيالها ما يمن طعامها أى ما ينقص ويقال لا يمن من الامتنان طعامها أى طعام الذياب أى لا تأخذ بالامتنان.

مسـألة :

البهيمة ترفع اللبن وترسله عند حضور الولد والمرأة لا تقدر ان تدر على ولدها وترفع لبنها في صدرها اذا قرب اليها ولد غيرها والذى أعطى الله البهائم في ذلك مثل يعرف به المعنى انه جل وعز قد قدر للانسان على ان يحبس بوله وغائطه الى مقدار وان يخرجهما ما لم تكن هنالك عله من حصر اواصر فانما يخرج منه بوله ونحوه بالارادة وقد جعل الله حبسه واخراجه وتأخيره وتقديمه ويقال عفردا صبيانكم عند الفطام ويقال عرضوا صبيانكم اذا ولد وهو ان يمسحه لكى يمتد وترجع مفاصله .

مسـألة :

قال سعيد بن العاص يا معشر قريش استرضعوا في العرب فان اللبن يعدى لقد رأيت أهل بيت في قريش استرضعوا اسودا فمازلنا نعرف ذلك في اخلاقهم .

مسـألة :

وعن عمر رضي الله عنه ان اللبن يشبه عليه يريد أن الطفل الرضيع ربما نزع به الشبه الى الضئير من أجل اللبن يقول فلا تسترضعوا الا من ترضون اخلاقه وفي نسخه دينه وعفافه .

مسـألة :

قال ابو الوليد للرجل أن يسترضع اليهودية والنصرانيـة ووقف عن المجوسية .

مسـألة :

اذا لزمها الغسل من الجماع فلا بأس ان رضعت ولدها قبل لانها غير نجسة .

مسـألة :

ومن تزوج امرأة ولها ولد من غيره فليس له منعها ان ترضعه الا أن تكون غنيـة .

والصبى يرضع من غيرها فلتستأجر له ضيرا وقول ليس له ان يمنعها أولادها الصغار حتى يكفوا انفسهم .

البـــــاب الثـــاني والثلاثـــــون

في قـــدر الرضـــاع وما يوجب الحرمـــــة باختـــلاف

قال النبي صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فدل ان النسب يحرم منه النكاح قليله وكثيرة وكذلك يحرم من الرضاع قليله وكثيره ولو مصة واذا صار اللبن في حلقه وجب حكم الرضاع ولا رضاع بعد فصـــال والرضاع يوجب قليله الحرمة كالنسب يوجب قليله الحرمة والحرمة قد تجب بالشيء القليل الا ترى أن الرجل لو جاز بالمرأة طعنـــة واحـــدة قدر ما يلتقى الختانان حرمت عليه ابنتها وقد وجب بالقليل من ذلك فالنسب كذلك عندنا في قليل الزنا يوجب الحرمة والحد وكذلك قليل الرضاع والرضـــاع ما أدى الى الحلق .

مســـــألة :

اختلف اصحابنا وأهل العراق في مقدار ما يحرم من الرضـــاع فقـــال أهل الحجاز لا يحرم من الرضاع أقل من عشر مصات وقال بعضهم خمس ولا يجوز ما كان دون ذلك عند اصحابنا هذا القول والله أعلم .

وقال أهل العراق لا يحرم الا بشاهدى عدل على معاينة الرضاع ولا يوقتون له وقتا ولا مقدارا وقال داوود لا يحرم من الرضاع الا ثلاث مصات .

مســـــألة :

وقـــال من قال من أهل الخـــلاف بخمس وان ذلك في القرآن ورفعوه الى عائشة عن النبى صلى الله عليه وسلم فلم نجد ذلك في القرآن وخبر لا يصح الا أن يكون منسوخا لقوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب .

مســـــألة :

روي أبو عبيده في حديث النبي صلى الله عليه وسلم انه لا يحرم الاملاجة

ولا الاملاجتان وفيه قال اصحاب الظاهر لا يقع التحريم بأقل من ثلاث مصات لرواية أم المفضل ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم قال تزوجت امرأة وتحتى امرأة قبلها فارضعت الأولى الثانية رضعة أو رضعتين فقال له عليه السلام لا يحرم الاملاجة ولا الاملاجتان وفي حديث آخر المصة والمصتان وقد روي لا تحرم الرضعة والا الرضعتان والمعنى واحد وان اختلف اللفظ وذلك في الرضاع وبهذا يقول بعض أهل الخلاف ويحتج بهذا الخبر .

وقول اصحابنا ان المصة الواحدة تحرم فما فوقهـــا ولا فرق بينهم عن الواحدة وعن الكثير ما كان من ذلك في حد الرضاع وهو الحولان ويحتجون بقوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فلما كان النسب يحرم منه أقل ما يقع عليه اسم نسب فان الرضاع مثله في اسمه وحكمـــه كحكمه وهذا هو الصحيح ووافقهم على ذلك بعض أهل الخلاف من أهل الحجاز والعراق على ما يوجد .

وفيمن وافقهم على ذلك أبو حنيفة واستدل بقول النبي صلى الله عليـه وسلم تحرم الجرعة من اللبن ما يحرم الحولان الكاملان .

ويقول عن على قليل الوضاع وكثيرة سواء في باب الحرمة وعن ابن مسعود انه لما بلغهما حديث الاملاجة ــ والاملاجتين قالا قد كان ذلك ماما اليوم فالرضعة الواحدة تحرم ويروي عنهما كان ذلك ثم عاد أمر الرضاع الى ان قليله وكثيره يحرم .

وعن طاوس المرة الواحدة تحرم يعنى الرضاع والمرة هى المصة كذا عن أبى عبيدة وممن خالف هذا القول الشافعى قال داود لا يحرم من الرضاع الا ثلاث مصـــات .

مســـألة :

أكثر أهل الفقه يرون لا يحرم الاملاجة بالجيم وانما هو الملاجة ومنـــه قولهم بين الرجلين ممالجة أى رضاع يقال ملجت فلانة لفلان اذ ارضعت له ويقال

فلان مايحفظ الملج أى الرضاع والاملاجة مصة لان المص هو الملج يقال قد ملج الصبى أمه ملجا ومن هذا رجل مصان وملجان وكله من المص يعنون انه يرضع الغنم من اللوم ولايِ حلبها فيسمع صوت الحلب ولهذا قيل لهذا اليتيم راضع فاذا فعلت المرأة قلت قد املجت صبيها املاجا ٠

مســـــألة :

وفي موضع الملج تناول الثدى والضرع بادنى الفم لأن المنح بفتح الحاء وكسرها الرضاع ولهذا قال رجل كان له ابل يسقى من ألبانها قوما ثم انهم أغاروا عليها فذهبوا بها فقال شعرا :

وانى لارجو ملجها في بطونكم وما أسقطت من جلد اشعث أغبرا

يقول أرجو أن تحفظوا ما شربتم من ألبانهم وما سقطت من جلودكم بعد ان كنم مهازيل وقيل كان النبي صلى الله عليه وسلم مسترضعا في بنى سعد ٠

البـــاب الثـــالث والثلاثـــون

في مـدة الرضاع وفي رضـــاع الكبير : وحد الرضـــاع

الفصال وهو الفطام وتمامه سنتان الدليل على ذلك قوله تعالى وحملـــه وفصاله ثلاثون شهرا وقال والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين : وقـــال حملته أمه وهنا على وهن وفصاله في عامين : فصح ان الحمل ستة أشـــهر والرضاع أربعة وعشرون شهرا لأن تمـــام الشيء يحصل بحصـــول آخر جزء من اجزائه الا ان تزيله دلالة عن موضعه .

وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم لارضاع بعد الحولين وأربعة أشهر وقول بعض أهل الخلاف وستة أشهر بعد الحولين وقول عنهم الى أربع سنين وقول عنهم رضاع الكبير مما يحرم .

مســـــألة :

ومما يدل على الرضاع في الحولين ما روت عائشة بان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عليها وعندها رجل فتغير وجهه عليه السلام كانه شق عليـــه فقالت يا رسول الله أخى فقال اتصلون من اخوانكم فقال انما الرضاعة من المجاعة يريد بذلك ان الذى اذا جاع كان يشبعه اللبن وهو الطفل الرضيع واما الذى يشبعه الطعام من جوع ان أرضعتموا أرضعتموه فليس ذلك برضاع .
والدليل على ان الرضاع لا يكون محرما الا في الحولين اجماع الجميع ان الأم تطالب بنفقة الرضاع الى الحولين فاذا طلبت بعد الحولين لم يحكم لها وكذلك لو طلب هو الرضاع بعد الحولين لم يكن ذلك عليها وقد ذكر الاجماع على أن لا يحرم على الرجل رضاعه لامرأته .

مســـــألة :

وكل رضاع في الحولين محرم ولو فصل قبل الحولين .
وان كان الصبى ابن ثلاث سنين وهو يرضع لم يفطم فارضعته امرأة وكان الرضاع غذاءه فلا يثبت عليها منه .

مسـألة :

فاذا اجتزى الصبى بالطعام ولم يكن اللبن غذاءه فلا رضاع له فان رضع المرأة بعد ما فطم فلا بأس عليه بتزويجها وقبل ابن سنتين يصافح ولا ينكح لانه رضاع باجماع وابن ثلاث لا يصافح ولا ينكح خروجا من الشبهة وابن أربع ينكح ويصافح •

مسـألة :

واذا رضع بعد الحولين ولم يفصل عن أمه فان تعمد على الطعام واكتفى به عن الرضاع فليس برضاع وان كان تعمد على الطعام ولا يكتفى عن أمه فهو رضاع حتى يزيد أربعة أشهر بعد حولين فليس برضاع ولو لم تفصله أمـه فان كان تعمد على الطعام ويأكل ويرضع قبل مضي الحولين فهو رضاع ولكن اذا اعتمد على الطعام واجترى به عن الرضاع فليس برضاع وان لم يحل لـه حولان قال المصنف الذى عندنا ان كل ما كان في الحولين فهو رضاع ولو فصل •

مسـألة :

وان استعط رجل بلبن امرأته أو رضعها فلا بأس فان رضعته زوجته أيضا فلا بأس وفي موضع وان حلبت امرأة من لبنها في شيء فشربه زوجها ولا يدرى ما هو فلا بأس ويقال لا رضاع بعد فصال •

قال المصنف ولو درى فلا بأس عليه •

مسـألة :

وقيل ان امرأة عمدت الى جارية زوجها فاوجرتها من لبنها على عهد عمر رحمه الله فسأل عمر فقال له عمر حرمت عليك ليرجعن رأس امرأتك ولتكوننن جاريتك أول ما يقع عليها لانه لا رضاع بعد فصال •

مسـألة :

واذا حلبت امرأة في فم صبى من لبنها لم يدر فصل أم لا غير انه قد ولد على اثره ولد ثان أراد أن يتزوج ابنتها فأراها شبهة ولا أرى له أن يتزوجها •

البـــاب الرابـــع والثلاثـــون

في حكم اللبن في الرضـــاع واختلاطـــه بغيره

ومن أخذ من لبن امرأة وخلط فيه ماء وسقاه صبيا فان غلب المـــاء اللبن فلا رضاع وان كان اللبن الغالب فهو رضاع قال اصحابنـــا في لبن المرأة اذا اختلط بشراب فذهبت عينه انه غير محرم ولا يحكم له بحكم الرضاع وقال في الماء يخلط به البول فتذهب عين البول فيه انه يكون نجسا وقالوا في الرضاع يحكم به اذا أكل الصبى طعاما فيه لبن ظاهر والأكل غير الرضاع والخبر ورد في الرضاع دون الأكل ونحن نطلب وجه قولهم في ذلك بتوفيق الله لان الرضاع اذا حمل على ظاهر الخبر ومجيء اللفظة لم يدخل الأكل في حكمه لان الأكل غير الرضاع وان كان قد وقع التحريم في الرضاع في الخبر والأكل فيه اعتبار المعنى الذى في الأكل من اللبن ومن أين فرقوا بين حكم اللبن المحرم اذا ذهبت عينه في ما يؤكل أو يشرب ومن المحرم من النجس فيما يؤكل ويشرب اذا ذهبت عينه وبقى حكمه .

مســـــألة :

الا ترى لو ان حلفا حلف لا يشرب اليوم ماء فأكل خبزا كان قد عجن بماء انه غير حانث فكيف كان الرضاع حكمه مخالفا لهذا فان التحريم على اللفظ ثم يدخل الأكل فيه فان سبيل الماء والبول وان كان الاعتبار في اللبن وظهوره لأنها أجسام مرئية فيجب التسوية بين اللبن والبول اذا دخلا في غيرهما .

مســـــألة :

قال وعندى والله أعلم ان الرضاع على المعنى والايمان على التعـــارف والاسماء الا ترى أن امرأة لو حلفت لا ترضع صبيا فرضع منها وهى مجنونة أو مغلوبة على عقلها بنوم أو غيره لم تكن حانثة وتكون أماله فهذا يدل علـــى ما قلنا والله أعلم وينظر فيها فان فيها نظرا .

مسـألة :

والحزام على ضربين حرام بنفسه حرمه الله بعينه كالميتة والدم ولحم الخنزير وحرام بنفسه محرم به ما خالطه كالبول في الماء.

ولبن الرضاع فيما خالطه فاما اللبن اذا خلط بغيره فاستهلك فيه ولم يحصل فيه علامة ظاهرة فيما خلط فلا حكم له في باب التحريم وان كانت امارته ظاهرة فيما خالطه فالتحريم به واقع وحكمه حكم الرضاع اذا تناوله أو تناول منه الصبى في حال الرضاع هذا على أصول اصحابنا واما الشافعى فعنده ان اللبن اذا خلط بطعام واستهلك فيه انه رضاع اذا أكل منه الصبى .

وعندى أن حجة الشافعى فيما ذهب اليه ان الحرام من الطعام وغيره اذا خلط بحلال فاستهلك به حرام أكله واستعماله في غير الأكل والله أعلم .

وفيما تقدم من القولين اعتبار لأن الله تعالى حرم الرضاع لا الأكل وأيضا فان اللبن ليس بحرام ولكنه محرم في بعض الأوقات والحرام حرام في كل وقت بنفسه وانما حرم الله الرضاع الذى ليس بأكل فيجب اعتبار حال ما ذكرنا وبالله التوفيق .

مسـألة :

واذا عمل الصبى دواء بلبن امرأة فشربه فهو رضاع وان كان الدواء يابسا .

مسـألة :

واذا رضعت امرأة صبيا من ثديها أو سقى أو استعطأو قطر في اذنه أو خلط في دواء فغلبَ اللبن الدواء فشربه أو رضع في سويق وشرب منه ماء وأطعم فهذا كله رضاع .

ولكن اذا عجن دقيق بلبنها وجبز وأكل فقد ذهبت النار باللبن وليس هذا برضاع وفي موضع اذا أستعط صبى بلبن أو بدواء فيه لبن أو قطر في اذنه أو سقى

منه أو وضع فيسويق وشرب منه فهذا رضاع لأن هذا الموضع يؤدى الى الحلف وان احتقن في قبله أو دبره أو كحل به في عينيه فليس برضاع .

وبين قومنا فيه اختلاف قال اصحاب أبى حنيفة لا يوجب التحريم .

قال الشافعيوجب وقال أبو داود الأصفهانى لا يوجب ذلك تحريما وفي موضع في الضياء واذا استعط من لبن امرأة أو قطر في اذنه فهو رضاع وفيه عندى نظر .

مسألة :

واذا رضع صبيان من لبن شاة أو بهيمة غيرها لم يكن ذلك رضاعا ولا يحرم ذلك عليهما انما هذا بمنزلة طعام أكلاه جميعا من اناء واحد والرضاع لا يكون الا من النساء واما الدواب فلا .

وكذلك عن مخالفينا الاقولا شاذا لبعضهم ولم يقبلوه أيضا .

مسألة :

ولو وضع لبن امرأة في طعام فأكلا منه جميعا فان هذا على وجوه ان كانت النار مست اللبن حتى تغير فليس ذلك برضاع ولم يحرم وان كانت النار لم تمسه وكان الطعام هو الغالب ففيه قولان احدهما انه يكون رضاعا لأن اللبن هو الغالب واما الاخر فانه لا يكون رضاعا قال ابو عبد الله اذا كان اللبن قائما في الطعام فهو رضاع مثل اللبن يطبخ به الارز واللحم واشباه ذلك الا أن يكون قد خلط فيه ماء وكان الغالب على اللبن فلا يرى اللبن فذلك لا يفسد .

مسألة :

ولو عجن عجين بلبن امرأة وخبز بالنار ثم أكل منه صبى لم يكن بمنزلة الرضاع .

وكذلك لو عجن باللبن ثم عمل منه خبز بالنار وخلط فيـــــه العسل فغلب العسل اللبن حتىٰ لا يرى منه شيء فليس هذا بمنزلة الرضاع وكذلك لو وضع لبن امرأة في سويق ثم وضع فيه ماء فلم ير من اللبن شيء فد بأس به ولو قطرت قطرة في كوز من ماء فغلب الماء تلك القطرة وشرب منه صبى لم يكن بمنزلـــة الرضـــاع ٠

ودليل ذلك جواز التوضي به واذا جعل في دواء فأوجر منه صبى أو استعط به واللبن الغالب فهو رضاع ٠

مســـــألة :

واذا اجتمعن نساء ثم حلبن لبنهن ثم أختلط فيسقينه صبيا وصبيـــــة فلا يجوز لهذا الصبى ان يتزوج بنات أولئك النساء وأولاد النساء أخوة الصبى الذى سقيته لبنهن وهن أمهات لهما من الرضاع بالغا ما بلغ أولادهن قلوا أو كثروا اذا كن سقين الصبى في وقت ما يكون رضاعهن غذاء لهن ٠

مســـــألة :

ولا يجوز ان يؤخذ من لبن المرأة شيء الا بأذن زوجها الا الدواء وقول هى أولى باللبن ولو انها لم ترضع ولدها كان على الزوج ان يشتريه منها لولده وأكثر القول انها ترضع ولده والله أعلم ٠

البـــــاب الخـــامس والثلاثـــون

من رضاعـــه رضاعـــا من النســـاء

واذا رضعت امرأة بكر لم تزوج أو قد تزوجت ولم تلد صبيا فرضع منها لبنا فهو رضاع وان رضع منها ماء فلا رضاع وان لم تعلم أرضع منها لبنا أو ماء فحتى تعلم انه رضع منها لبنا • ثم يكون ذلك رضاعا اذا كانت قد حلبته قبل أن ترضعه فخرج من ثديها لبن فان خرج منها ماء فيه شيء من بياض مختلط به فرضعها فهو رضاع فان خرج منها ماء صافي فليس برضاع فان خرج منها ماء غليظ فليس برضاع والمتزوجة ما لم تلد فهى مثل البكر في الرضاع وان كانت في حد العجائز قال ولبن النساء رقيق ليس بغليظ والثيب ما رضعت كان رضاعا •

مســـــألة :

واذا رضع الصبى من المرأة المدبرة من الثدى ماء أو لبنا فهو رضاع فان عصرته من ثديها قبل أن ترضعه فلم يخرج منه شيء ثم ارضعته فلم تعلم انه خرج منه شيء ولا رضع شيء فأرجو أن لا يكون ذلك شيئا حتى تعلم انه قد خرج منها ماء أو لبن •

مســـــألة :

أجمع الجميع ان الطفل اذا رضع منثدى ميتة أو نائمـــة أو مغلوب على عقلها أو مكروهه ان ذلك رضاع يحرم ولا فرق بين النائمة والميته وفي موضع واذا حلبت المرأة من ثديها لبنا ثم ماتت فأوجر ذلك اللبن صبيا فهو رضاع وكذلك لو حلبت بعد موتها فأوجر منه صبى كان رضاعا وفيه اختلاف بين قومنا قـــال أصحاب أبى حنيفة لبن الميتة يحرم قال الشافعى فانه لا يحرم وفي الضياء من رضع امرأة ميتة فهو رضاع قال أبو عبيدة وهى مسألة غريبة •

مســـــألة :

ولبن المرأة من الزنا اذا رضعت به صبيا فهو رضاع وتصير امه بذلك جاء الكتاب والخبر ولم يخص رضاعا من رضاع •

البـــاب الســـــادس والثلاثـــون

في الرضـــاع من قبل الرجـــال

واللبن مضاف الى الرجال أيضا ويجرى التحريم فيه من جهته كجريانه من جهة المرأة الدليل على ذلك ما روت عائشة قالت كان عمى من الرضاعة يستأذن علي بعد ما ضرب الحجاب قلت لا آذن لك حتى استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليلج عليك عمك قلت انما ارضعتنى امرأة أبى قعيس ولم يرضعنى أبو قعيس قال اذنى له فانه عمك فاثبت النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة العمومة من أخى أبى قعيس من ارتضاعها من امرأة أبى قعيس وقد ثبت بذلك ان اللبن ينسب الى الفحل ويحرم من الوجهين جميعا من جهة المرأة والرجل ولو لم يكن ينسب الى الرجل لم تثبت عمومة في الرضاع والنبي صلى الله عليه وسلم قد اثبتها .

مســـــألة :

واذا تزوجت المرأة ومعها لبن من الزوج فكل من ارضعته قبل ان تحمل من الثانى فهو لبن الأول كان اللبن بحاله أو زايدا أو ناقصا .

والدليل لأصحابنا على مخالفيهم عن القصد في صحة قولهم وذهاب مخالفيهم عن القصد في ذلك .

مســـــألة :

وقيل اذا تزوجت المطلقة وحملت من الثانى ونزل بها لبن فهو من الأول حتى تلد وقول اذا عرف هذا اللبن من الحمل فهو من الآخر وقد انقطع لبن الأول .

قال أبو عبد الله اللبن للزوج الأول حتى يستقر حملها من الزوج الآخر فاذا استبان فقد اختلط لبن الأول بلبن الآخر وهو لهما جميعا حتى تلد من الزوج الآخر فاذا ولدت فقد انقطع الأول وصار فيما يستأنف للزوج الآخر .

قال أبو حنيفة اللبن للأول حتى تضع حملها من الثانى ثم يكون للثـــانى ولا يوجب الاشتراك فيه لهما ويوجبه في ولد الرجلين من الامة .

مســـــألة :

قال أهل العراق اللبن الذى هو من المرأة هو للزوج ثم هو له فان طلقها — فلها أن تتزوج زوجا غيره واذا تزوجها زوج غيره فهو للأول الى ان تحمل وتضع حملها منه ثم انتقل اللبن للآخر .

قال أصحابنا اللبن للأول الى ان تتزوج وتحمل فاذا حملت اشتركا في اللبن والدر الى ان تضع حملها فاذا وضعت حملها انتقل اللبن للأخير .

والدليل لأصحابنا في اشتراك اللبن بين الزوجين عند الحمل ان الحمل زيادة في المرأة ومع زيادة الحمل زيادة اللبن فاذا ازداد اللبن بالحمل من قبل الزوج وكان الولد ولدا له وجب ان يشارك الأول في لبنه بماله في هذا وان كان هذا هكذا فقد صح ما قال اصحابنا .

وبطل قول مخالفينا وبالله التوفيق .

مســـــألة :

واذا كان عند رجل امرأة يقول انها زوجته وهى لا تنكر ذلك فارضعت من لبنها صبيا آخر فهو رضاع وهو ولد الزوج لان اللبن للفحل .

مســـــألة :

ولارضاع من الرجال اذا خرج منهم لبن وانما الرضاع من المرأة .

مســـــألة :

ومن كان له امرأتان فارضعت احداهما لقوم غلاما والأخرى جارية فلا يجوز للغلام نكاح الجارية وهما أخوة للأب لان اللبن للفحل .

البـــاب الســـــابع والثلاثـــون

في صـــحة الرضـــاع وكـــيف يعـــرف

الرضاع يصح من وجهين اذا قالت المرأة انه أرضعها وأحست اللبن وهو يحلب منثديها الى فم الراضع والثانى اذا شهدت البينة انه كان يرضعها واللبن ظاهر في طرفي شفتيه كالزبد فذلك هو الاستدلال على الشهادة بالرضاع •

وفي موضع قال أهل العراق لا يحرم الا بشاهدى عدل من الرجال يشهدان على معاينة الرضاع ولا يوقتون لذلك وقتا ولا يجعلون له مقدارا دليل اصحابنا على ان الرضاع مص الثدى وظهور اللبن على شفتيه فهذا هو العلم الذى يحكم به الحاكم وأما المص دون اللبن فلا يوجب الرضاع لان الصبى يمص ولا ينحدر له اللبن الا ان هذاموضع الشبهة والحاكم لا يحكم الا بالصحة وتكون المرضعة تخبر عن علمها بانحدار اللبن منها ومص الصبى أياها فلها ان تشـــهد على ذلك وتخبر به ويقبل الحاكم قولها اذا كنت عدلة في دينها •

مســـــألة :

وفي موضع فمن رضع امرأة ميتة فلا يتزوج ببنتها وهو رضاع قيل كيف يعلم انه رضع لبنا أو ماء قال اذا خرج من الثدى بعد ذلك شيء علم ما هو •

مســـــألة :

واذا لقم الصبى ثدى الثيب وجذبه ومص فقد وقعت الشبهة واذا مص ولم يدر رضع لبنا أو لم يرضع فالرضاع أولى به لان الشبهة متروكة لان البني صلى الله عليه وسلم قال دع ما يرتبك الى ما لا يريبك وقال لوابصة استفت نفسك •

فأما اذا كانت لا تعلم ان فيها لبنا فالقمته ثديها لتلهيه به ولم تعلم انه رضع منها شيئا فاما ان جذب الصبى الثدى ومص فانحدر اللبن والماء من ذلك كان رضاعا •

البـــاب الثـــــامن والثلاثـــون

في رضـــاع المرأة المتزوجـــة ومـــا يلزم من ذلـــك

الرضاع من طريق الاضرار محرم بالاتفاق .

مســـــألة :

واذا تزوج رجل صبية فارضعتها أمه من الرضاعة أو التى ولدته بلبن ابيه من الرضاعة أو امرأة من غير ابيه من الرضاعة فانها حرام عليه ويفرق بينهمـــا ولها نصف المهر ويرجع الزوج على التى ارضعتها ان كانت أرادت بذلك الفساد .

قال أبو عبد الله تنتظر الجارية حتى تبلغ فان رضيت به زوجا فرق بينهما ولها نصف صداقها ويرجع هو على التى ارضعتها وادخلت عليه الحرمة متعمدة وان ماتت الصبية قبل بلوغها فلا صداق لها وان كانت اخطأت قبل ذلك وأرادت بـــه الخير أو لم تتعمد به الفساد لم يكن عليها في ذلك شيء والقول قولها في ذلك أن لم يظهر منها تعمد الفساد لم يكن عليها ولا تحل له الصبية ابداً .

مســـــألة :

واذا تزوج الرجل صبية ثم تزوج عمتها فلا يجوز نكاح العمة فان دخل بعمتها فرق بينه وبين عمتها وان ارضعت أم الصبية للعمة لم يفرق .

قال أبو عبد الله يوقف نكاح العمة والصبية فلا يطأ العمة حتى تبلغ بنت أخيها فاذا رضيت به فلها نصف صداقها وفسد نكاح العمة عليه ولا صداق لها ان لم يكن دخل بها وان لم ترض به الصبية زوجا ثم نكاحه لعمتها وان كان دخل بعمتها فلها صداقها عليه ويفسدان عليه جميعا .

مســـــألة :

واذا تزوج الرجل صبيتين فأرضعت امرأة ليست من الزوج في شيء احديهما ثم أرضعت الأخرى صارتا اختين وحرمتا عليه جميعا ولكل واحدة منهما عليه نصف المهر ويرجع بذلك على الذى أرضعتهما ان كانت تعمدت للفساد .

مسـألة :

واذا تزوج بثلاث صبايا فارضعتهن بعضهن قبل بعض حرمت عليه الأولتان وصارتا اختين معا فحرمتا عليه جميعا وصارت الثالثة اختا لهما من بعد مابانتا ولا يفرق بينهما وبينه ولو أرضعتهن جميعا معا حرمن عليه جميعا ويتزوج ايتهن شاء .

مسـألة :

واذا تزوج امرأة وصبيتين فأرضعت المرأة احديهما قبل الأخرى ولم يدخل بالمرأة فرق بينه وبين المرأة والصبية الأولى والأخيرة امرأته ولا مهر للمرأة لانها أفسدت على نفسها وللصبية الأولى نصف المهر على الزوج ويرجع بذلك على المرأة ان كانت أرادت الفساد ولا تحل الأم ابداً وأما الصبية فانها تحل له اذا فارق التى عنده أو ماتت وان دخل بالمرأة فرق بينه وبين الصبيتين جميعا ولكل واحدة منهما نصف المهر على الزوج ويرجع بذلك على المرأة ان كانت أرادت الفساد بذلك وللمرأة المهر بما استحل من فرجها ولا تحل له واحدة منهن ابداً أما الام فانها أم امرأته ولا تحل له أبداً واما الابنة فانها بنت امرأته وقد دخل بها فلا تحل له ابداً ولا تحل له ام امرأته من الرضاعة ان كان دخل بالمرأة وان لم يكن دخل بها فله ان يتزوجها .

واذا ماتت امرأته أو فارقها .

قال ابو عبد الله لا تحل له ابداً دخل بها أو لم يدخل بها .

البـــاب التاســـــع والثلاثـــــون

من يقبـــل قولـــه في الرضـــــاع

عن أبى مريم عن عمته أنه تزوج أم يحيى فجاءت امرأة سوداء وفي موضع قيل تزوج عقبة بن الحارث ابنة أبى وهاب فجاءت امرأة سوداء فاخبرته انها أرضعتهما جميعا فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره فقال عليه السلام كيف وقد قالت • (١)

وفي موضع فاتاه فقال له فقالت انى أرضعتكما وهى كاذبة فاعرض عنى فاتيته من قبل وجهه فقلت انها كاذبة قال فكيف بها وقد زعمت انها أرضعتكمـــا دعهـــا عنـــك •

قال محمد بن الحسن فلو كان حراما لفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكنه أحب ان ينتزه بقوله له كيف وقد قيل من قول النبى صلى الله عليه وسلم فكيف أعرف سره بقوله كيف وقد قالت فيه ضمير والعرب تكتفى بكيف عن ذكر الفعل معها لكثرة دورها قال الله تعالى فكيف اذا توفتهم الملائكـــة : أى كيف يفعلون عند ذلك فلم يج بالفعل قال الخطيئة •

فكيف ولو اعلمهموا خذلوكم •

لدا حادث ولا أديمكم قدوا •

أى كيف يعادونكم •

وكأن قوله صلى الله عليه وسلم للرجل فكيف وقد قالت أى فكيف تحللك وقد قالت والله أعلم •

---

(١) قوله عن ابي مريم عن عمته انه تزوج أم يحيى بنت اني وهاب الظاهر ان العبارة مضطربة والصواب أم يحيى بنت ابي اهاب قال الحافظ بن حجر ثبت ذكرها في صحيح البخارى في حديث عقبه بن الحارث النوفلى انه تزوج أم يحيى بنت ابي اهاب فجاءت امة سوداء فقالت قد ارضعتكما فاتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فقال (كيف وقد قيل) اهـ حرره العبد سيف بن حمود بيده .

مسـألة :

وفي الضياء أجمعت الامة على قبول شهادة أربع في الرضاع وتنازعوا في أقل من ذلك وفي موضع اختلف في الشهادة على الرضاع قال الشافعي وغيره لا يقبل من النساء أقل من أربع وقال لقوم اثنتان وقول واحدة مرضية وليس تحلف مع شهادتها وقول رجلان أو رجل وامرأتان .

وفي موضع منه قال أهل العراق لا يحرم الرضاع الا بشاهدى عدل من الرجال يشهدان على معاينة الرضاع ولا يوقتون لذلك وقتا ولا يلتفت في ذلك الى شهادة النساء ولو كثرن ولا اخبار المرضعة ولو كانت عدلة جائزة قبل النكاح ولا بعد النكـاح .

مسـألة :

وقال أصحابنا شهادة المرضعة اذا كانت عدله جائزة قبل النكاح وبعده وان كانت غير عدله لم يقبل قولها بعد الدخول ويؤمر بقبول قولها قبل الدخول وليس بواجب .

مسـألة :

وتجوز شهادة شاهدى عدل بالرضاع عن المرضعة اذا ماتت أو غابت ولا يجوز دون ذلك .

مسـألة :

وقال موسي ابن على برأيه وألحقه بالأثر ولم يات الأثر به ان المرضعة اذا شهدت بعد عقدة النكاح لم يقبلها الا ان تكون عدلة قال لأن هذا الرضاع قد كثر وجعلوا اذا ارادوا الفساد احضروا امرأة فشهدت بالرضاع ولم ياب عليه ذلك أهل عصره فادخل الله فرجا على المسلمين وصار مأخوذاً به .

مسـألة :

قال بشير المرضعة مصدقة ولو كانت مجوسية الا ان تكون منهمة .

قال أبو عبد الله تجوز شهادة المجوسية والأمة اذا كانت عدلة في دينها على أهل الصلاة الا في هذا وقول ان اليهودية والنصرانية والأمة يصدقن الاّ المتهمة .

مسـألة :

قال تشير ابن محمد بن محبوب ومن قالت له امرأة وهى عدلة أو غير عدلة انها ارضعته بلبنها قبل تمام فصاله وهى زوجة فلان يوم ارضعته فالذى يؤمر بـه أجازة قولها قبل الدخول وبعد الدخول لا يجب قولها ما لم تكن عدلة في دينهـا وما وجب قبول قولها فيه وذلك في كل ما يحرم بسبب رضاعها على ما وصفنـا ولا نحت أن يكون ذلك ذات محارم له في النظر اليهم والولاية لهم دون ارتفاع الدبية ووقوع الشهرة في هذا الخبر فان رجعت الى ذلك بعد الدخول لم يقبل قولها ولا تجوز الشهادة عنها فان كانت عدلة لا يدرون العدلين من البينة في انها أرضعته وانها قالت انها أرضعته والله أعلم بالأعدل قولا وهو أرحـم الراحمين .

مسـألة :

قال أبو عبد الله اذا شهدت امرأة برضاع بين رجل وزوجته بعد العقدة وليس هى بعدلة فقال الزوج أنا اصدقها ولا أقيم على الشبهة ولم يدخل بها فان صدقت هى أيضا هذه الشهادة بينهما بالرضاع وارادت الخروج من الشبهة ولم تأخذ منه صداقا فذلك اليها وان حاكمته لزمه أن يطلقها ويدفع اليها نصف صداقها وان أراد المقام معها ولم يطلقها لم احرمها حتى يكون الشاهد عدلا .

وفي موضع وكذلك لو شهدت معها امرأة قال فان ذلك باطل لا يجوز حتى يشهد رجلان أو رجل وامرأتان وهم عدول ثم لا يسعهما ان يقيما على هذا النكاح ولا يحل ذلك لهما .

وان رفع ذلك الى السلطان فرق بينهما وما كان بينهما من الولد فهو ثابت النسب والصداق لها ان كان دخل بها الا ان يكون صداق مثلها أقل من ذلك وان لم يكن دخل بها فلا صداق لها وهو في سعة ما لم يشهد شاهدان عدلان أو رجل وامرأتان عدول من المقام معها .

قال أبو عبد الله اذا شهدت عدلة فرق بينهما فان دخل بهـــا أو نظر الى فرجها أو مسه من تحت الثوب فلها كأوسط صدقات نسائها وقول من قال من أهل عمان لاشيء عليه في المس فالنظر والله أعلم .

مســـــألة :

وان شهدت امرأة برضاع بين رجل وامرأته فان كانت غائبة عن التزويج حتى علمت فقالل صدقت وان كانت حاضرة عالمة بتزويج ذلك الرجل والمرأة ولم تقل شيئا ثم قالت من بعد لم تصدق .

مســـــألة :

وعن هاشم ان امرأة من أهل فيقا تزوجها رجل وكانت اختها مشاهدة لذلك وعلمت بالعرس ، ودخل الرجل بالمرأة ثم قالت من بعد انى أرضعتكما فقـــال أبو عثمان لا يقبل قولها .

مســـــألة :

وعن ابى عبد الله فيما أحسب فيمن تزوج امرأة ثم ملك أخرى فقالت امرأته انى ارضعتها قال لا يصدقها وان كانت عدلة فان كانت امرأته وقـــالت ذلك عند عدلين قبل أن يملكها الزوج فانها تصدق ان كانت عدله والله أعلم .

الباب الاربعون

من يحرم نكاحه بالرضاع

بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب .

روري انه قيل له صلى الله عليه وسلم الا تتزوج بابنت حمزة فانها أجمل امرأة في قريش فقال انها ابنة أخى من الرضاعة .

مسألة :

ولا ينبغى للرجل أن يتزوج امرأة أرضعته رضاعا قليلا أو كثيرا ولو كانت مصة أو مصتين أو سعوطا أو وجورا لانها أمه ولا ابنته التى أرضعت بلبنه ولا تحل عمته من الرضاعة ولا خا لته من الرضاعة ولا بنت أخيه ولا بنت أخته ولا بنت امرأة من ولد التى أرضعته كانت بنتا أو بنت ابن وكذلك لا يحل له أحد من ولد ولد الرجل الذى أرضع بلبنه ابداً ولا يحل لرجل من ولد المرأة ان يتزوج التى أرضع بلبنها وان كان جارية ولا بشيء من ولد تلك الجارية ولا ولد ولدها وكذلك رجل من ولد الرجل الذى أرضعته الجارية بلبنه ولا تحل الجارية ولا شيء من ولدها ابداً وبنات العمات وبنات الخالات من الرضاعة جائز ولا يجوز ما سوى ذلك ولا البنات ولا بنات البنات ولا بنات الاخوة والاخوات ولا اخواته ولا خالاته ولا عمته كل هذا لا يجوز ولا أم ابيه من الرضاعة ولا بأس ان يتزوج الرجل أم ابنه التى أرضعته بلبنها وله ان يتزوج باختها وكذلك أخو الغلام لا بأس ان يتزوج التى أرضعت أخاه ومن بدا له من ولد الرجل الذى أرضع أخوه بلبنه لانه لارضاع بينه وبينها .

مسألة :

ولا يحل لصبى أرضع بلبن رجل ان يتزوج بشيء من ولده من غير المرأة التى أرضعته وكذلك لو كان الرضيع جارية لم تحل لاحد من ولد ذلك الرجل أن يتزوجها وان ولدت المرأة ثم مات عنها أو طلقها ثم انقضت عدتها وتزوجها آخر ولها ابن

من الأول فارضعت بلبن ذلك غلاما أو جارية فلا يحل ذلك الغلام والجارية لأحد من ولد الأول ولا بأس ان يتزوج ولد الأخير من غير المرأة من شاء ولا يتزوج من ولد المرأة شيئا .

مسـألة :

ولا يجمع بين الأختين من الرضاع ولا بين امرأة وبنت اختها أو عمتها أو خالتها من الرضاع .

مسـألة :

ولا تحل الأختان في عدة من الرضاع والنسب والرضاعة في هذا وكذلك الاختان من الرضاعة لا يحل وطيئهما وكذلك الأمة وعمتها واخلتها وابنة اختها من الرضاعة ولا يجمع بينهما للوطيء .

قال أبو عبد الله حتى يخرج احدهما من ملكه أو يزوجها وكذلك في النسب وان يتزوج المرأة وامرأة ابيها من الرضاع فلا بأس وكذلك في النسب جائز لانه لا قرابة بينهما ولا حرمة ولا رضاع .

وان تزوج امرأة وابنتها من الرضاعة لم يجز لأنها أمها .

مسـألة :

ومن فجر بامرأة فارضعت تلك المرأة جارية فالجارية لا تحل له .

مسـألة :

والرجل يتزوج أخت ابنه من الرضاعة اذا كان ابنه رضع من لبن أمها ورضع من غيرها فانه يتزوج بها واذا رضعت هى من لبن أم ابنه لم يجز له تزويجها .

مسـألة :

واذا دخلت امرأة محلة قوم فارضعت صبيانا كثيرا فخفى ذلك على أهل المحلة غير انه قد علموا بالرضاع فجائز تزويج هؤلاء القوم اذا بلغوا بعضهم ببعض الأ من علم انه أخ للأخر من رضاع تلك المرأة في قولنا وقد منع من ذلك بعض ولم ونأخذ بـه .

البـــاب الحـــادى والاربعـــون

في الاقـــرار بالرضـــاع والنســـب وانكـــارهم

واذا أقر الرجل ان امرأته هى اخته من الرضاعة أو أمه ثم أراد بعد ذلك ان يتزوجها فقال وهمت أو اخطأت أو نسيت وصدقته المرأة فانهما مصدقان وله أن يتزوجها ان شاء أو ان ثبت على قوله الأول وقال هو حق كما قلت ثم تزوجها فرق بينهما ولا مهر لها عليه ان لم يدخل بها .

قال ابو عبد الله اذا أقر انها أمه أو أخته من الرضاعة ثم رجع عن اقراره وأكذب نفسه لم يقبل ذلك منه ولا تحل له وان كان دخل بها فلها صداقها عليه كامل وان كان لم يدخل بها فلا صداق لها عليه وان لم تصدقه فانه يلزمه لهـــا نصف صداقها ان كان لم يدخل بها ويفرق بينهما ويقبل اقراره في الحرمـــة ولا يقبل ذلك عليها في صداقها .

مســـــألة :

قالوا وكذلك اذا أقر فقال هى ابنته من الرضاعة وأقرت المرأة بذلك فانكر الزوج ثم اكذبت نفسها أو قالت اخطأت وتزوجها الرجل فقيل انه جائز .

قال أبو عبد الله لا يقبل قولها عليه ان لم يصدقها ان لم تكذب نفسها وعليها تفتدى منه ان كانت صادقة وان أكذبت نفسها قبل منها ولا بأس عليها .

مســـــألة :

وقال أيضا من قال اذا قالت المرأة هو ابنى من الرضاعة أو أخى أو أبى ثم تزوجها الرجل قبل أن تكذب نفسها كان النكاح جائزا ولا تصدق المرأة على هذه المقالة لان المرأة ليس في يدها شيء من الفراق .

قال أبو عبد الله الذى نأمر به ان لا يتزوجها ولو كانت أمة أو مشركة فان بلى بتزويجها فلا اتقدم على تحريمها وان شهدت عدول فرق بينهما واذا قال رجل هذه المقالة وأثبت عليها وأشهد الشهود ثم تزوجته المرأة ثم قال بعد النكاح هى

اختى من الرضاعة ثم قال وهمت أو اخطأت وليس الأمر كما قلت استحسنت ان لا أفسد نكاحهما والقياس في هذا ان يفسد النكاح الا تراه أن لو كان عنده امرأته وأخته من الرضاعة فاراد أخته فاخطأ بامرأته فقال هى اختى من الرضاعة ثم قال اخطأت صدقته .

قال أبو عبد الله الأعمى في هذا لا يشبه الذى يبصر الأعمى له رجعة عن أقراره هذا وليس للذى يبصر رجعة ويفرق بينه وبينها وتأخذ صداقها ولا تقبل رجعته ولو قال وهمت أو نسيت أو ادعت هى ذلك أولا لم تدعه .

مسـألة :

ولو قال لعبدله أو لأمة له هذه ابنتى أو هذا ابنى أو قعت العتق وأخذت في هذا بالقياس وتركت الاستحسان ولو قال لامرأته يابنية لم يكن هذا شيء ولم يفرق بينهما وكذلك لو قال هى أمى اذا كانت أمه معروفة ويصح خلاف ما قال .

وكذلك اذا قال هى اختى اذا كان لها أب معروف ولو قال هى ابنتى وليس لها نسب معروف ومثلها يولد لمثله ويثبت على ذلك فرق بينهما واذا أقرت المرأة انها ابنته ابنة النسب لم أفرق بينهما .

مسـألة :

قال أبو عبد الله نعم اذا صح انها هى أكبر منه اذا كانت عجوز أو كان هو من ابناء عشرين سنة أو نحو هذا الا ترى انه لو قال لامراته وهى صبية هذه اختى أو جدتى علمت ان هذا باطل ولم يفرق بينهما .

قال ابو عبد الله يمكن ان يكون اخته ولا يجوز أن تكون جدته وهى صبية وكذلك لو قال ارضعتنى اذا كان مثلها لا يرضع ولا يكون لها لبن فانى لا أفرق بينهم ولو ثبت على ذلك .

مسـألة :

قال أبو عبد الله في امرأة باعت خادمها ثم ادعى انه رضيع لها فطلب يمينها فكرهت أو صدقته فلا أرى قولى التى باعته يقبل على المشترى في الرضاع بينهما ولو أقرت به من بعد أن بايعته أو قايضت به الا ان يقوم شاهدا عدل انها كانت

تقر بالرضاع بينها وبين هذا العبد من قبل ان تبيعه أو تقايض فاذا صح أقرارها بذلك فهو مردود عليها ولا بيع لها فيه فيرجع اليها المشترى بما دفع اليها من الثمن والله أعلم .

وان شهدت امرأة عدلة انها ارضعتهما انتقض البيع ورجع اليها .

مســـــألة :

أبو ممحد في امرأة أقرت انها أرضعت ولدها بهذا الولد ثم رجعت فقالت لم أرضعه قبل قولها الأخير .

قال المحقق قد انتهى الجزء الثالث والثلاثون من كتاب المصنف ويليه الجزء الرابع والثلاثون في الصدقات والله أعلم .

الاربعاء السابع من جمادى الأولى ١٤٠٣ من الهجرة
الثانى من مارس ١٩٨٣ م

معروضا على نسختين الأولى بخطى منذ خمسة عشر عامـــا والثانية بخط الشيخ خميس بن سليمان بن سعيد بن عامر بن سعيد الحارثي الابروى فرغ منها عـــام ١٢٣١ هجرية .

سالم بن حمد بن سليمان الحارثي

بســـــم اللـــه الرحمن الرحيم

محتـــويـات الكتـــاب

الموضـــــــــوع	الصفحة
الباب الاول في تزويج المتعة	٥
الباب الثاني في تزويج السـر	١١
الباب الثالث في تزويج الحوامل واللواتى في العدة	١٣
الباب الرابع ما يرد به النساء في التزويج من العيوب	١٧
الباب الخامس في البرص والجذام والجنون	٢١
الباب السادس في الرتقـــاء	٢٥
الباب السابع في المجنونـــة	٢٩
الباب الثامن في الولي يلزمه يخبر بالعيب أم لا	٣١
الباب التاسع ما يرد به الرجال في النكاح من العيوب	٣٥
الباب العاشر في العنين	٣٩
الباب الحادى عشر في التزويج على شرط ان ولدت أو انه لا يجامع	٤٣
الباب الثاني عشر في تزويج المجنون والأعجم والاصم	٤٧
الباب الثالث عشر في تزويج السكران	٥١
الباب الرابع عشر في تزويج المريض واحكامه	٥٥
الباب الخامس عشر في تزويج الصبيان	٥٧
الباب السادس عشر في تزويج اليتامى	٦٣
الباب السابع عشر في الصبية اذا زوجت بازواج	٦٥

الموضـــــــــوع	الصفحة
الباب الثامن عشر في تزويج الصبيان اذا بلغوا أو طلق الصبى	٦٩
الباب التاسع عشر في تزويج الصبيان اذا مات احد الزوجين	٧٥
الباب العشرون في تزويج الاقلف	٧٩
الباب الحادى والعشرون في نكاح المشركات من الحرائر والاماء	٨١
الباب الثاني والعشرون في الزوجين اذا كانا مشركين ثم اسلما أو احدهما	٨٩
الباب الثالث والعشرون في تزويج المرتدين	٩٥
الباب الرابع والعشرون في نكاح السبايا من المشركين والمسلمين	٩٩
الباب الخامس والعشرون في وطي السبايا	١٠١
الباب السادس والعشرون في التزويج تحلة للمطلق	١٠٣
الباب السابع والعشرون فيمن يتزوج على غيره أو يتزوج غائبا أو غائبة	١٠٧
الباب الثامن والعشرون في المرأة اذا تزوجت بازواج	١١٥
الباب التاسع والعشرون في المرأة اذا تزوجت بأكثر من واحد	١١٩
الباب الثلاثون في المتزوجة ولها أزواج	١٢٣
الباب الحادى والثلاثون في الرضاع ومعانيه وما جاء فيه	١٢٥
الباب الثاني والثلاثون في قدر الرضاع وما يوجب الحرمة باختلاف	١٢٩
الباب الثالث والثلاثون في مدة الرضاع ورضاع الكبير	١٣٣
الباب الرابع والثلاثون في حكم اللبن في الرضاع واختلاطه بغيره	١٣٥
الباب الخامس والثلاثون من رضاعة رضاع من النساء	١٣٩
الباب السادس والثلاثون في الرضاع من قبل الرجال	١٤١
الباب السابع والثلاثون في صحة الرضاع وكيف يعرف	١٤٣

الموضـــــــــوع	الصفحة
الباب الثامن والثلاثون في رضاع الجارية المتزوجة وما يلزم ذلك	١٤٥
الباب التاسع والثلاثون من يقبل قوله في الرضاع	١٤٧
الباب الأربعون من يحرم نكاحه بالرضاع	١٥١
الباب الحادى والأربعون الاقرار بالرضاع والنسب وانكارهم	١٥٣